وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: العلوم الاقتصادية التخصص: اقتصاد كمي

النفقلت العمومية ودورها في النمو الاقتصادي
دراسة حالة الجزائر
الفترة (2001 – 2016)
دراسة تحليلية قياسية

إعداد الطالبة:
بن فاضل سامية

إشراف الأستاذ:
نورين مولود

أعضاء لجنة المناقشة:

د/ مجذوب الوهراني ..... أستاذ محاضر .....جامعة مستغانم..... رئيسا.

ا/نورين مولود.....استاذ محاضر..... جامعة مستغانم.....مقررا.

ا/قيش مختار..... أستاذة محاضر.....جامعة مستغانم..... مناقشا.

السنة الجامعية: 2018/2017

الإهداء

إلى والديا الكريمين أطال الله عمرهما

أمي التي غمرتني بالحنان، و رعتني باللطف و العطف.

أبي الذي غرس في المثابرة و المصابرة و حب العلم و العلماء.

إلى أساتذتي الكرام في كل طور و زمان.

إلى الأصدقاء و الأصحاب من قريب و من بعيد

إلى أرواح شهدائنا الأبرار..... إلى وطني الغالي.....

لكل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي المتواضع.

شكر و تقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

نتقدم بالشكر و الثناء لمن له الفضل الأول و الآخر ، فنشكر الله تعالى على فضله و جوده و منه و كرمه، فله الخمد أولا و أخرا، حمدا و شكرا يليق بجلاله و يوازي نعمائه.

و نتوجه بخالص الشكر و التقدير لكل من قدم لي العون و المشورة لإنجاز هذا العمل ، و نخص بالذكر أستاذي المشرف : نورين فلقد كان لتوجيهاته و دعمه كبير الأثر في هذا الجهد ، فله منا جزيل الشكر و وافر التقدير و الإحترام.

كما يسرنا أن نتقدم بالشكر و التقدير إلى كل :

أساتذة قسم علوم الاقتصادية بمستغانم على ما قدموه لنا من عون و دعم و تعليم و تشجيع.

الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لجهودهم في إثراء هذا العمل العلمي المتواضع من خلال آرائهم البناءة و توجيهاتهم السديدة.

إلى كل هؤلاء و غيرهم ممن قدم يد العون بمشورة ، أو كلمة طيبة أو تشجيع ، أقدم الشكر الجزيل ، و التقدير الكبير سائلا الله تعالى لهم التوفيق و السداد.

العنوان	الصفحة
الإهداء	
شكر و تقدير	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول و الأشكال	
المقدمة	1
الفصل الأول: النفقات العمومية وتطورها في الفكر الاقتصادي	6
المبحث الأول: ماهية النفقات العامة	6
المطلب الأول: مفهوم النفقة العامة واركانها	6
المطلب الثاني: تطور النفقة العامة في الفكر الاقتصادي	7
المطلب الثالث:مجالات النفقات العمومية وتقسيماتها	9
المبحث الثاني: قواعد الانفاق العام	15
المطلب الاول:ضوابط وحدود الانفاق العام	15
المطلب الثاني:ظاهرة نمو الانفاق العام	19
المطلب الثالث:اسباب نمو الانفاق العام	20
المبحث الثالث:النفقات العمومية و علاقتها بالسياسة الاقتصادية	22
المطلب الاول:تعريف السياسة الاقتصادية	23
المطلب الثاني:الاثار الاقتصادية المباشرة غير المباشرة للنفقات العمومية	25
المطلب الثالث:المؤشرات الكمية لقياس اثار النفقات العمومية	31
الفصل الثاني:النمو الاقتصادي و نظرياته ونماذجه	35
المبحث الاول:عموميات حول النمو الاقتصادي	35
المطلب الاول:مفهوم النمو الاقتصادي و الفرق بينه وبين التنمية الاقتصادية	35
المطلب الثاني: مقاييس و محددات النمو الاقتصادي	37
المطلب الثالث:فوائد و تكاليف النمو الاقتصادي	38
المبحث الثاني:نظريات و نماذج النمو الاقتصادي	38
المطلب الاول:نظريات ونماذج النمو الاقتصادي في الفكر التقليدي	38
المطلب الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي في الفكر الحديث	43

المبحث الثالث:العلاقة بين الانفاق العام و النموالاقتصادي	**46**
المطلب الاول:العلاقة الايجابية و السلبية بين الانفاق و النمو الاقتصادي	**50**
المطلب الثاني:العلاقة بين الانفاق العام و الدخل الوطني	**50**
المطلب الثالث:العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي واهم معوقاته	**69**
الفصل الثالث : الدراسة الاحصائية والقياسية للمتغيرات الاقتصادية على النمو الاقتصادي	**71**
تمهيد	**71**
المبحث الأول: التحليل الإحصائي الوصفي للمتغيرات الاقتصادية	**72**
المطلب الأول: دراسة تطور النفقات العامة خلال الفترة (2001-2016)	**73**
المطلب الثاني: دراسة تطور نفقات التسيير و نفقات التجهيز للفترة (2001-2016)	**74**
المطلب الثالث: الصادرات EXPORTATION	**76**
المطلب الرابع: الواردات IMPORTATION	**78**
المطلب الخامس:الناتج المحلي الإجماليPRUDUCTION INTERIEUR BRUTE	**79**
المبحث الثاني: قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على النمو الاقتصادي(الناتج المحلي الاجماليPIB)	**81**
المطلب الأول: صياغة النموذج القياسي	**81**
المطلب الثاني: تقدير النموذج القياسي	**82**
المطلب الثالث: الدراسة الإحصائية والاقتصادية للنموذج المقدر	**83**
خلاصة الفصل	**93**
الخاتمة العامة	**94**
فائمة المصادر و المراجع	

بقائمة الرجل الأول والأشكال

فهرس الجداول و الاشكال

الرقم	عنوان الجداول
01	يمثل تطور النفقات العامة في الجزائر (2001_ 2016)
02	يمثل تطور نفقات التسيير و نفقات التجهيز في الجزائر (2001_ 2016)
03	حجم الصادرات الجزائرية (2001-2016)
04	منحى بياني يمثل تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2001 _ 2016)
05	تطور الناتج المحلي الخام (2001-2016)
06	نتائج تقدير النموذج الخطي المتعدد
07	اختبار معنوية المعالم
08	نتائج التقدير لاختبار وايت White

الرقم	عنوان الاشكال
01	منحنى التوازن في سوق السلع و الخدمات
02	يوضح آلية المضاعف و المعجل
03	يوضح افكار ادم سميث في مجال النمو الاقتصادي
04	يوضح ملخص لاراء مالتوس
05	لمراحل الخمسة للنمو الاقتصادي في الزمن
06	منحنى بياني يمثل تطور النفقات العمومية للدولة الجزائر (2001 _ 2016)
09	النسبة المئوية لصادرات الجزائر(2001- 2016).
10	حجم الواردات الجزائرية (2001-2016)
11	اعمدة بيانية يمثل تطور الناتج الإجمالي الخام للجزائر خلال (2001_ 2016)
12	تحديد مناطق القبول و الرفض لاحصاءة DW
13	توضيح اختبار Jarque-Bera لتوزيع الأخطاء العشوائية
14	توضيح معامل ثايل

المنظومة العامة

المقدمة العامة:

يعتبر النمو الاقتصادي كمؤشر عام يشير الى طبيعة الحالة الاقتصادية القائمة و يعكس الى حد كبير وضعية باقي المؤشرات كهدف رئيسي تستهدفه اي سياسة اقتصادية ,حيث انه من خلال استهداف تحسين معدلات النمو الاقتصادي فان ذلك يتضمن بالضرورة استهداف تحسين مستوى معيشة السكان ,توفير فرص عمل,و بالتالي الحد من البطالة و تنشيط الاداء الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار و الانتاج.

انطلاقا من الدور الهام الذي تلعبه النفقات العمومية في الاقتصاد و النمو كأداة من أهم أدوات السياسة المالية فان الانفاق العام و استشراف افاقه هو في واقع الحال من باب الاهتمام بالنمو الاقتصادي بحيث تعتبر النفقات العامة من اهم الادوات فاعليةفي تحقيق النمو.

وفي ظل تحسين الوضعية المالية نتيجة الارتفاع المتواصل لاسعاو البترول منذ بداية الالفية الثالثة انتهجت الجزائر سياسة توسعية في الانفاق العام من خلال برامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004 و البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 و البرنامج الانمائي 2010-2014 بهدف جلب موارد اضافية ,تحسين الاداءالاقتصادي ورفع معدل النمو الاقتصادي وتدارك التاخر في التنمية الموروثة عن الاومة الاقتصادية,المالية,و السياسية و الامنية التي مرت بها البلاد,وبعث حركية الاستثمار و النمو من جديد.

تسعى الدول المتقدة و النامية على حد سواءالى تحقيقمعدلات نمو اقتصادي جيدة , من خلال مجموعة من التحولات والتغيرات على جميع الاصعدة السياسية والاجتماعية و الثقافية و خاصة الاقتصادية من خلال توجهها لي مزيد من التكامل الاقتصادي والاندماج السياسي و الذي باخذعدة صور كالتكتل الاقتصادي ,قاري ,عالمي وذلك من اجل كسب المزيد من الاسواق لتصدير منتوجاتها من جهة,و الحصول على الموارد الاولية و الطاقوية من جهة اخرى.

و لهذا يعتبر النمو الاقتصادي من اهم اولويات هذه الدول والعمل عل تحقيقه ,وتختلف النظريات الاقتصادية اختلافا كبيرا حول محددات النمو الاقتصادي الذي يؤدي الى تحقيق معدل نمو مرتفع للدخل الفردي ,ونظرا لارتباط عملية النمو الاقتصادي بعدد من المتغيرات الاقتصادية الجزئيم مثل عناصر الانتاج و المتغيرات الكلية مثل توفر الموارد الطبيعية فان تحديد مصدر النمو يعتبر مهما لتفعيل النمو الاقتصادي والعمل على استمراره من خلال تبني السياسات الاقتصادية المناسبة، وإحداث التغيرات الهيكلية المطلوبة، لذا أصبح النمو الاقتصادي محور كثير من الدراسات سواء من الجانب النظري أو التطبيقي.

في الدول المتقدمة ترجع بعض نماذج النمو الاقتصادي اى الدور الايجابي للنفقات العامة و يرجعها البعض الاخر الى الاستثمار الحكومي,و يكون تاثير النفقات العامةعلى النمو الاقتصادي بشكل غيرمباشر اد انه

وفي اطار التحليل الديناميكي والذي يعتبر الأنسب لتحليل الوقائع الاقتصادية فان اثر النفقات العامة على النموالاقتصادي يمر عبر عدد من المتغيرات الاقتصادية حتى يؤثر على النمو الاقتصادي.

ومن هذا المنطلق تبرز الاشكالية البحث على النحو التالي:

ما مدى تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(2001-2016)؟

أسئلة فرعية:

- ما المقصود بالنفقات العامة والنمو الاقتصادي؟
- ما هي العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي؟
- هل للانفاق العام اثر ايجابي ام سلبي على النمو الاقتصادي في المدى البعيد؟

الفرضيات:

* تتعد المفاهيم المتعلقة بالنفقات العامة و النمو الإقتصادي بتعدد المدارس الأقتصادية.

*وجود علاقة تكامل بين النفقلت العامة و النمو الاقتصادي في الجزائر.

*الانفاق العام يؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائروعلى المدى الطويل.

مبررات اختيار الموضوع:

*يعتبر النمو الاقتصادي من اهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس حقيقة الوضع الاقتصادي ويبين مستوى التقدم,لذا نجد جل الدول تبحث عن زيادة معدلات نموها ولا يتحقق ذلك الا بادراك العوامل المفسرة له ومن بينها الانفاق العام.

*اتباع الجزائر سياسة انفاقية توسعية ترتكزعلى زيادة الانفاق العام للرفع من معدلات النمو وامتصاص البطالة وتحقيق الانعاش الاقتصادي.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في الاعتبارات التالية:

*تعتبر مسالة تحقيق النمو الاقتصادي و الدفع بالعجلة الاقتصادية المهمة الأساسية للسلطات الاقتصادية التي تدفعها باستمرار الى البحث عن سبل زيادته واستمراره.

*يعد النمو الاقتصادي مفتاح تطور المجتمع في كل المجالات فهو مصدر زيادة الدخل,الاستشمار,الاستهلاك العمالة.

*تساهم التقنيات الكمية في تحقيق مقاربة واقعية وذات مصداقية امدى ملائمة حجم الانفاق مع متطلبات النشاط الاقتصادي و ضبط مساهمة الانفاق المختلفة في زيادة حجم النمو الاقتصادي.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث الى الاجابة عن التساؤلات التي طوحت في الإشكالية و التأكد من الفرضيات المقدمة بالإضافة إلى:

*محاولة ابراز ت اثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر.

*ابراز أهمية النمو الاقتصادي كمؤشر عام يعكس الوضعية الاقتصادية السائدة.

*محاولة إضافة شيء جديد الى الدراسات السابقة في هذا الميدان.

حدود الدراسة: تتكون حدود دراستنا هذه من:

الاطار المكاني: تم اجراء الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني الجزائري.

الاطار الزماني: لقد تم تحديد فترة الدراسة (2001-2016)لكي تكون الدراسة دقيقة.

منهجية الدراسة:

حتى نتمكن من معالجة الإشكالية واختبار صحة الفرضيات و الالمام بجميع جوانب الموضوع تم الاعتماد على منهجين:المنهج الوصفي لتوضيح كل ما يتعلق بالنفقات العامة و النمو الاقتصادي ,نظرياته ونماذجه أي كل ما يخص الجانب النظري,والمنهج الكمي الذي يتعلق بالجانب التطبيقي و ذلك ببناء نموذج قياسي لقياس تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي وذلك باستخدام Excel 2010.Eviews.7

واعتمدنا على خطة مكونة من ثلاثة فصول، فصلين نظري و فصل تطبيقي(دراسة قياسية).

*الفصل الأول: "النفقات العمومية وتطورها في الفكر الاقتصادي" وذلك بادراج مفهوم النفقات العامة وكذا قواعد الانفاق العام إضافة إلى أثار النفقات العامة.

*الفصل الثاني:"عموميات حول النمو الاقتصادي"الذي تطرقنا فيه الى مفهوم النمو الاقتصادي,النظريات المفسرة له بالاضافة الى اهم نماذجه وكذاالعلاقة بين الانفاق العام والنمو الافتصادي.

*الفصل الثالث:(الفصل التطبيقي)تناولنا فيه"دراسة اثر النفقات الغامة على النمو الاقتصادي.

صعوبات الدراسة:

أثناء إعدادنا لهذه الدراسة واجهتنا عدة صعوبات وعراقيل من حيث المراجع خاصة في الجانب التطبيقي حيث انه ومع نقص الدراسات و المقالات المتعلقة بهذه الدراسة، زد على ذلك غياب بعض المعلومات و المعطيات الإحصائية من جهة و تضاربها بعض الحالات من جهة أخرى بالإضافة إلى ضيق الوقت.

تمهيد:

يعتبر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من اكثر الدراسات المثيرة للجدل بين الافتصاديين ،ولقد اخذ يتزايد الاهتمام بالسياسة المالية في العصر الراهن حتى اصبحت من اقوى السياسات الاقتصادية المستخدمة و أشدها تأثيرا على التنمية الاقتصادية ، خصوصا بعدما أوضح التحليل الكينزي أهمية السياسة المالية لصانعي القرار في التأثير غلى الاقتصاد القومي .

و يرتبط تطور دور الدولة في الاقتصاد بتطور حجم الانفاق العمومي الذي يعتبر صورة من صور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و وسيلة فعالة تستخدمها الدولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تسعى اليها ، و التي تعمل من خلالها على تحسين مؤشرات الاقتصاد و تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

و من خلال هذا الفصل سنتطرق في المبحث الاول الى ماهية النفقات العامة و في المبحث الثاني سنبرز فيه مختلف قواعد الانفاق العام أما في المبحث الثالث سنتناول النفقات العامة و علاقتها بالسياسة الاقتصادية

الفصل الأول : النفقات العمومية و تطورها في الفكر الاقتصادي

المبحث الأول : ماهية النفقات العامة

المطلب الأول : مفهوم النفقة العامة و اركانها

هناك العديد من التعريفات المتعلقة بالنفقات العمومية نذكر أهمها حتى يتسنى إظهار حقيقتها، بحيث تعرف النفقات العمومية على أنها :

- "مبلغ نقدي يدفع بواسطة خزانة عامة لإشباع حاجة عامة، تحددها عناصرها التي تستند إلى كل من طابعها (مبلغ نقدي) ، صفة القائم بها (هيئة عامة) و هدفها (إشباع حاجة عامة) " ([1])
- "مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام قصد إشباع حاجة عامة " ([2])
- " صرف إحدى الهيئات و الإدارات العامة مبلغ معينا بغرض سد إحدى الحاجات العامة " ([3])

و عليه فهي تقتضي توافر العناصر التالية '([4])

1- إن الدولة و غيرها من الأشخاص العامة، تقوم بالانفاق من اجل اشباع الحاجات العامة ، فهي تنفق اولا من اجل الحصول على سلعة و خدمات لازمة لتسيير المرافق العامة ، و هي تنفق ثانيا لشراء ما يلزمها من الأموال الإنتاجية للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها ، و هي تنفق اخيرا لمنح المساعدات و الاعانات المختلفة من اقتصادية ، اجتماعية و ثقافية و غيرها

2- كل الصور السابقة من الانفاق العام يجب ان تتخد الشكل النقدي حتى يمكن القول بوجود نفقة عامة .

3- صدور النفقة عن شخص معنوي عام .

4- لكي تكون النفقة عامة يجب ان يقصد بها تحقيق منفعة عامة .

ثانيا : أركانها :

مما سبق يمكن تحديد الأركان التي تستند عليها النفقات العمومية فيما يلي:

1- شكل النفقات العمومية: غالبا ما تكون النفقات العمومية في شكل نقدي يتمثل في ما تمنحه الهيئات العامة مقابل ما تحصل عليه من سلع و خدمات ضرورية للقيام بالمشاريع المتكفلة بها [(5)] او لتسوية اجور مستخدميها.

كما يمكن للدولة أن تسدد أقساط قروضها بصفة عينية أو أن تلبي حاجاتها بالاستيلاء عنوة على الأملاك الخاصة اذا كانت هناك منفعة عامة بالاضافة الى منح المساعدات و الإعانات، غير أن هذا الشكل من الانفاق يبقى ضئيلا مقارنة بالمبالغ النقدية لكن من السهل تقييمه نقدا و اضافته اليها .

ان المزايا العينية كالسكن المجاني " اوالترفيه كمنح الاوسمة اوالمنح النقدية كالاعفاءات الضريبية لا تعتبر من النفقات العمومية"[(1)].

---

[1] بوكس البطريق "المالية العامة " ، دار النهضة العربية بيروت 1984 ، ص 173 .

[2] عبد الكريم بركات – حامد عبد المجيد دراز ، "علم المالية العامة " ، مؤسسة شباب الجامعة ، القاهرة ،1971،ص 215-217 .

[3] محمد الصغير بعلي – يسرى ابو العلاء ، المالية العامة ، دار العلوم الجزائر 2003 ، ص 23 .

[4] د- محمود ابراهيم الوالي ، علم المالية العامة ، الجزائر ، 1987 – ص 23.

[(5)] حمدي احمد العناني " اقتصاديات المالية العامة و اقتصاد السوق " ، الدار المصرية اللبنانية القاهرة 1992 ، ص 174 .

2- الهيئة القائمة بها : يعتبر توفر ركن الهيئة العامة المصدرة للنفقات ضروريا حتى تنعت هذه الاخيرة بوصف العمومية و لتحديد مصدر الانفاق استند الفكر الاقتصادي الى معياريين هما :

أ) **المعيار القانوني :** يرتكز هذا المعيار على الطبيعة القانونية للشخص القائم بالانفاق .

" حتى تتصف النفقة العمومية يشترط ان تصدر عن شخص معنوي عام، اذ تلعب الطبيعة القانونية للامر بالانفاق دورا اساسيا في تحديد ما اذا كانت النفقة عامة، أو خاصة و المقصود بالشخص المعنوي العام ذلك الشخص الذي تنظم قواعد القانون العام علاقته بغيره من الأشخاص الطبيعيين و المعنويين".

ب) **المعيار الوظيفي:** يستند هذا المعيار على الطبيعة الوظيفية للشخص القائم بالانفاق .

" يدخل في اعداد النفقات العمومية نفقات المشروعات العامة ذات الطابع الاقتصادي التي فرضها تطور واتساع نطاق الدولة في المجتمعات المعاصرة ".

المطلب الثاني : تطور النفقة العامة في الفكر الاقتصادي [2]

1- النفقات العامة في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي :

من المعروف ان الفكر الاقتصادي الكلاسيكي يؤمن بفلسفة الاقتصاد الحر و بامكانية حل مشاكل المجتمع الاقتصادي عن طريق نظام السوق ، و لذا فمن رايهم ان هذه المشاكل تحل تلقائيا و بدون تدخل من الدولة لان الاقتصاد كنظام طبيعي لايؤدي التدخل فيه الا الى عرقلته .

من اهم مبادئ هذا الفكر الاقتصادي ما يلي :

1- افضل النفقات العامة هي اقلها حجما.
2- اولوية التحديد لجانب النفقات العامة في الموازنة العامة .
3- حيادية النفقة العامة .
4- توازن الموازنة العامة سنويا .

خلاصة القول ان الانفاق العام و ان كان نقطة البدأ في الحياة المالية للدولة إلا أنه غير منتج اقتصاديا و ان تمويله يمثل عبئا ينبغي توزيعه على المواطنين و تحقيق اكبر مستويات من الرفاهية الاقتصادية لافراد المجتمع .

2- النفقات العامة في الفكر الكينزي :

تحول بعد ذلك الفكر الاقتصادي من ازمة الكساد الكبير في الثلاثينيات من هذا القرن تحولا كبيرا بعدما اثبتت (الدراسات) التجربة فشل النظام الاقتصادي الحر في حل أزمة الكساد، و لم تفلح التلقائية المفترضة في النظام الراسمالي في الاسعار و الاجور في القضاء على الكساد و تطلب الأمر حينئذ تدخل قوي من جانب الدولة ، و اتسع دور الدولة في الحياة الاقتصادية لافرادها توسعا كبيرا و تغيرت النظرة الى النفقات العامة تغيرا جذريا فقد تزايد الاهتمام بها ليس فقط من حيث الحجم وإنما أيضا من حيث مكوناتها وأهدافها و معايير تحديدها و نوعيتها بما يؤدي إلى تحسين مستويات الرفاهية .

---

[1] عادل حشيش – مصطفى رشدي " مقدمة في الاقتصاد العام (المالية العامة) " دار الجامعة الجديدة للنشر 1998 ، ص 148

[2] المرسي السيد حجازي مبادئ الاقتصاد العام ، النفقات و القروض العامة ، الكتاب الاول ، الدار الجامعية -2000، ص 35-36

وفي ظل هذا الفكر لم تعد النفقة العامة غير منتجة بالضرورة بل أصبحت جزءا مهما من الطلب الكلي في المجتمع يمكن استخدامها في زيادة الطلب الكلي في أوقات الركود مما يساعد في القضاء على مشاكل الاقتصاد الكلي (البطالة انخفاض مستويات الإنتاج القومي) وقد نجحت هذه السياسة الاقتصادية في القضاء على مشكل البطالة إبان الثلاثينات وظهرت فكرة التفاؤل حول مستقبل الأعمال الخاصة ويدور على أزمة الكساد الكبير (1929-1933).

أصبح هذا الفكر يضرب بالأفكار الكلاسيكية حول الإنفاق العام عرض الحائط فليست "أفضل النفقات اقلها حجما" ، و إنما يتوقف الأمر على الآثار الاقتصادية التي يمكن ان تترتب على هذا الإنفاق، وعلى هذا فينبغي رفع مستوى هذا الإنفاق العام أوقات الركود الاقتصادي، كما ينبغي ان تنخفض مستوياته في أوقات التضخم .

كما لم تعد "النفقات العامة محايدة " كما هو الحال في الفكر الكلاسكي فالنفقات العامة تؤثر على الانتاج و الاستهلاك و التوزيع و تعدل من مراكز الطبقات الاجتماعية المختلفة .

خلاصة القول " ان النفقات العامة في الفكر الكينزي ليست محايدة و امنا تساعد في إعادة توزيع الدخل و الثروة في المجتمع ، بما يتضمنه ذلك من تاتير واضح على مستوى الطلب الكلي ، و لذا يمكن استخدام هذه النفقات في تحقيق اهداف المجتمع .

3- النفقات العامة في الفكر الاقتصادي المعاصر :

اما الفكر الاقتصادي المعاصر فإن الانفاق العام قد تزايد بصورة واضحة في الدول النامية بدءا من حقبة الستينات من هذا القرن خصوصا في المرافق العامة و على المشروعات الإنتاجية العامة (القطاع العام).

توضح تقارير الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية ان بلدان الشرق الاوسط وشمال إفريقيا تعد في المتوسط اكبر الحكومات المركزية في العالم النامي و يعكس ذلك جزئيا اهمية القطاع العام في هذه الدول كما يعكس جزئيا أيضا الانفاق العسكري الكبير في هذه الدول الاقليمية، كما اثبت دراسات على وجود علاقة سالبة بين الانفاق العسكري و الانفاق على التنمية الاجتماعية بما فيه التعليم و الصحة ، كما ان الانفاق على الدفاع يعد بالنسبة للدول النامية عنصرا هام في فاتورة الواردات لتلك الدول مما يزيد من مشاكل ميزان المدفوعات و من عبء الديون الخارجية[1].

وتوضح تلك التقارير ايضا ان زيادة النمو النفقات العامة على نمو الايردات العامة قد ادى الى تحقيق عجز مالي في البلدان النامية و في البلدان الصناعية على السواء .

نتيجة لذلك هذه النتائج تحول الفكر الاقتصادي نحو ترشيد هذه النفقات العامة من خلال تخلي الدول عن كثير من المشروعات العامة التي تهدف اساس الى تحقيق الربح عن طريق تكلفة رسوم استخدام

[1] المرسي سيد الحجازي ، مرجع سابق ذكره ص 36

المرافق العامة لتعكس الجانب الاكبر من تكاليفها الحقيقة كالكهرباء و الماء، كما نجحت عدة دول و خاصة بريطانيا في تخصيص بعض وحدات القطاع العام بها ، و ترتب على ذلك النجاح انخفاض اعباء الموازنة العامة، كما نجحت هذه المشروعات العامة بعد تحويلها الى القطاع الخاص في تحقيق معدلات أعلى من الأرباح، و ذلك لارتفاع إنتاجية العاملين بها بعد ان تزايدت حوافز العمل و الإنتاج و قد أصبح العاملين بتلك المؤسسات العامة يمتلكون نصيبا هاما من رأسمالها .

خلاصة القول أن الفكر المعاصر في مجال النفقات العامة اقترب من الفكر الكلاسيكي و بدا التركيز على الحاضر الخاص في المجال الاقتصادي دون ان يقلل هذا الفكر من اهمية القطاع الحكومي في إشباع الحاجات العامة، و هي الحاجات التي لايستطيع المشروع الخاص اشباعها لافراد المجتمع او لايستطيع ان يوفرها بصورة مثلى اجتماعيا و اكد الفكر المعاصر على ضرورة مراعاة منافع و تكالبف الانشطة العامة مما يؤدي الى زيادة رفاهية افراد المجتمع .

المطلب التالث : مجالات النفقات العمومية و تقسيماتها :

أولا: مجالاتها [1] :

لايوجد هنالك سقف للنفقات العامة خاصة في الوقت الحالي و ذلك لان النفقة العامة هدفها تلبية الحاجات العامة ، و الحاجات تمتاز بالتجدد و التدخل، لذا على الدولة ان تحاول دوما تلبية تلك الحاجات وهذا يتطلب الانفاق في كثير من المجالات و من هنا فإن الانفاق العام في تزايد مستمر.

وليس شرطا ان تتفق جميع الدول في جميع مجالات الانفاق التي سنذكرها لان ذلك يعتمد على طبيعة النظام القائم و على مدى الوضع الاقتصادي و المالي و الاجتماعي للدولة و يمكن ان نذكر المجالات التالية:

1- الإدارة العامة، الإنفاق على جميع الأجهزة و مؤسسات الدولة .
2- الدفاع الخارجي.
3- الأمن الداخلي.
4- العلاقات الخارجية الدولية ، و الانفاق على السفارات و الملحقات الثقافية و العسكرية ....الخ
5- الشؤون الاجتماعية و الحية .
6- التعليم و البيئة و القضاء .
7- التنمية الاقتصادية.
8- الأبحاث العلمية.
9- المواصلات و الاتصالات.
10- البنية التحتية ، الزراعة الري ، و الصناعة و السياحة.

[1] طارق الحاج ، "المالية العامة " ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، طبعة اولى عمان ،1999 ، ص 128-129

ثانيا : تقسميات النفقات العامة:

1- التقسيمات العلمية للنفقات العامة المستندة الى معايير اقتصادية :

1-1- تقسيم النفقات العامة من حيث اثرها الاقتصادي على الدخل القومي :

1-1-1 - **نفقات حقيقة (النفقات الفعلية)** [1] : و هي صرف الاموال العامة الاجور و الرواتب للعلملين بالدولة، كذلك على شراء السلع و الخدمات اللازمة لسير عمل ادارت و اجهزة الدولة ، و هذا النوع من النفقات يزيد من الناتج القومي و بتعبير اخر [2] : هي النفقات التي تنفقها الدولة فعليا لاجل الحصول على السلع و الخدمات اللازمة للعمل الاداري و تسيير المرافق العامة و كذا النفقات الموجهة لاقتناء المعدات و الالات .

2-1-1 - **نفقات تحولية** [3]:و هي صرف الاموال العامة على الاعانات الاجتماعية و الدعم المعنوي و الضمان الاجتماعي و البطالة ...الخ ، هذا النوع لايزيد من الناتج القومي لأنه يهدف الى اعادة توزيع الدخل و الثروة بين المواد و دعم الفقراء من ابناء المجتمع ، و بتعبير اخر : هي التي تهدف الى اعادة توزيع التروة و الدخل الوطني وذلك عن طريق الاقتطاعات الضريبية و الخاضعين لها ليعاد توزيعها على فئات اخرى و مثالها نفقات الاعانات الخيرية ، نفقات الاجتماعية كضمان الاجتماعي و غيرها.

1-2- تقسيم النفقات العامة وفقا لطبيعة العملية الاقتصادية التي استعت الحاجة لانفاق (تقسيمها رفقا لاغراضها المتنوعة) [4]

وفقا لطبيعة العملية الاقتصادية يمكن التفرقة بين نفقات متصلة بعمليات متعلقة بتكوين راس المال وهي تلك التي تهدف الدولة من القيام بها الى زيادة الانتاج القومي و خلق رؤوس أموال جديدة، مثل النفقات التي تصرف في شراء السلع و خدمات لاغراض استتمارية (كمشروعات الصناعة والقوى الكهربائية)، والنفقات الخاصة باداء الدولة لوظائفها التقليدية والضرورية لحماية الافراد داخليا و خارجيا وتوفير العدالة فيما بينهم (كالانفاق على الدفاع و الامن والعدالة و دفع مرتبات لسير المرافق التابعة لدولة) والنفقات المتصلة بعمليات ناقلة كدفع فوائد الديون و المساهمة في التامين الاجتماعي والمساعدات و الاعانات التي تمنح للافراد و كذالك التعويضات عن اضرار الحرب، و اخيرا الانفاق الخاص بعملية مالية بحته كقروض التي تمنحها الدولة لافراد و الهيئات الخاصة او العامة .

هذه التقسمات المنبعثة عن الطبيعة الخاصة لكل عملية اقتصادية استعت الحاجة الى الانفاق العام تساعدنا في الوقوف على الاغراض المتنوعة للانفاق العام من خلال الوظائف التي تقوم بها الدولة ، و هو الامر الذي يعقد لهذا التقسييم كثيرا من اوجه الشبه بينه و بين التقسيم الوظيفي للنفقات العامة و الذي تم الاشارة اليه في مقدمة التقسيمات الاخرى غير المستندة الى معايير اقتصادية .

---

[1] طارق الحاج ، مرجع سابق ص124.

[2] بن داود ابراهيم . الرقابة المالية العامة . دار الكتاب الحديث .سنة 2010 ، ص 57 -124

[3] بن داود ابراهيم . نفس المرجع ، ص 58

[4] عادل احمد حشيش ، مرجع سابق 2006 ،ص 68

1-3- تقسسم النفقة العامة وفقا لاقتصاد السوق [1]

حيث يتم تقسيم النفقات العامة في ضوء علاقتها بما يتم ممارسته من النشاطات في السوق كما يلي:
يفترض هذا التقسيم اننا بصدد اقتصاد راسمالي يقوم اساسا على النشاط الفردي و يعمل تلقائيا من خلال "مكانيزم السوق" و تقوم فيه الدولة بدور هام من الناحية الاقتصادية (الدولة الراسمالية المتدخلة والموجهة)، إلا أن هذا الدور و ان كان يؤثرفي سير الاقتصاد القومي في مجموعة فإن نتيجته تتوقف في النهاية على العمل التلقائي لقوى السوق المتمثلة اساسا في حركات العرض و الطلب و التفاعلات الخاصة بهما.

الانفاق العام الذي يمثل شرط من شروط وجود اقتصاد السوق، و من ثم فإنه يمكن ان يعتبر جزء من نفقة الانتاج الذي يتم لاغراض السوق، و الذي يتمثل بالانفاق اللازم للمحافظة على النظام ، و كذلك الانفاق على الخدمات العامة المطلوبة لقيام المشروعات الخاصة بعملها في السوق و التي يتم حصول الدولة على مقابل الانفاق على مثل هذه الخدمات التي توفرها باعتبارها جزء من نفقة الانتاج عن طريق الضرائب التي يتم فرضها على المنتجين .

- الانفاق العام الذي يكمل عمل اقتصاد السوق، و يهدف الى توفير حاجات يمكن ان يقوم بتوفيرها النشاط الخاص في السوق، إلا ان الدولة تقوم بتلبية مثل هذه الخدمات عن طريق الانفاق عليها ارتباطا باهميتها للافراد و المجتمع معا كالانفاق على توفير الخدمات الصحية و التعلمية.

- الانفاق العام الذي يتم على نشاطات يتم القيام بها في اطار اقتصاد السوق كالانفاق على النشاطات الانتاجية، والتي تمارس من خلاله الدولة انتاج السلع و الخدمات ومن خلال المشروعات الانتاجية العائدة للدولة و من خلال المشروعات الانتاجية العائدة للدولة حالها في ذلك حال الانفاق الخاص عند القيام بمشروعات الانتاجية وممارستها لانتاجها ووفقا لالية السوق و معاييره و رغم ان المشروعات الانتاجية العائدة لها قد تراعي في بعض جوانب عملها كونها مشروعات عامة رغم ممارستها لنشاطاتها السوقية هذه.

2- تقسيم النفقات العامة بالاستناد الى معايير غير اقتصادية :

2-1- تقسيم النفقات العامة تبعا للوظائف الاساسية التي تقوم بها الدولة (التقسيم الوظيفي) [2]: و يقصد بتقسيم الانفاق العام تبعا للوظائف التي تؤديها الدولة ، و الغرض منه هو اظهار مقدار نشاط الحكومة في اوجه انفاقها المختلفة ، و قد ميز الاقتصاديون ثلاثة وظائف اساسية للدولة ، و هي الوظيفة الادارية و الوظيفة الاقتصادية و الوظيفة الاجتماعية ، و على هذا يمكن ان تجد ثلاثة انواع من الانفاق هي :

أ) **النفقات الاجتماعية للدولة :** و تتعلق بالاغراض الاجتماعية من اجل التنمية الاجتماعية ، و تحقيق التضامن الاجتماعي و تمثل نفقات التعليم و الصحة و الثقافة العامة و التامينات الاجتماعية .

ب) **النفقات الادارية للدولة :** و هي الخاصة بتسيير المرفق العام ، و تضم الاجور و نفقات رئيس الدولة و السلطة التشريعية ،و نفقات الدفاع و الامن و التمثيل السياسي .

ج) **النفقات الاقتصادية للدولة :** و هي النفقات اللازمة لتزويد الاقتصاد القومي بخدمات اساسية مثل الري ، الصرف ، و النقل و المواصلات و المياه و الكهرباء.

---

[1] عادل احمد حشيش ، مرجع سابق 2006 ، ص 68

[2] عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات المالية العامة ، الدار الجامعية ، 2004 - 2005 - ص 190

2-2- تقسيم النفقات العامة وفق لمدى تكرارها الدوري في ميزانية الدولة [1]:

2-2-1- النفقات العادية :

يقصد بها تلك التي تتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة اي كل سنة مالية و من امثلتها مرتبات العاملين و اثمان الادوات اللازمة لسير المرافق العامة و نفقات تحصيل الضرائب و غيرها ، و المقصود بالتكرار هنا ليس تكرار كميتها او حجمها و لكن تكرار نوعها في كل ميزانية حتى لو اختلف مقدارها من وقت لاخر.

2-2-2- النفقات غير العادية : هي تلك التي لا تتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة و لكن تدعو الحاجة اليها مثل نفقات مكافحة وباء طارئ او اصلاح ماخلفته كوارث طبيعية او نفقات حربية .....الخ.

واذا كان تسديد النفقات العادية يتم من ايرادات عادية فإن النفقات غير العادية تسدد من ايرادات غير عادية كالقروض ، و هنا ممكن الخطر حيث انه قد يحدث في بعض الاحيان ان تسيئ السلطات المالية في الدولة استخدام النفقات غير العادية و يظهر ذلك عادة عندما يحدث عدم التوازن او عجز في ميزانية فتعتمد الى تجنب بعض النفقات باعتبارها غير عادية لكي يتم الوفاء بها عن طريق القروض بدلا من الضرائب وبذلك تظهر الميزانية متوازنة و لذلك يجب عدم التوسع في تعريف ما يعتبر غير عادي من النفقات.

2-1- تقسيم النفقات العامة من حيث السلطة القائمة بها [2] :

يرتكز تقسيم النفقات الى وطنية و محلية و معيار مجال شمولية النفقة العامة و مدى استفادة افراد المجتمع منها :

2-3-1- النفقات الوطنية(مركزية) : هي تلك التي ترد في ميزانية الدولة و تتولى الحكومة الاتحادية ، و المركزية القيام بها : مثل نفقة الدفاع الوطني ، القضاء و الامن فهي نفقات ذات طابع وطني .

2-3-2- النفقات المحلية (الاقليمية) : هي تلك التي تقوم بها الجماعات المحلية كالولايات و البلديات و ترد في ميزانية هذه الهيئات مثل توزيع الماء و الكهرباء و الموصلات داخل الاقليم او المدينة .

وما يجب الاشارة اليه في هذا الاطار انه عادة ما تحتاج النفقات المحلية الى رقابة مباشرة و مدققة حيث لا يتاح للحكومة المركزية القيام بها بطريقة فعالة و كذلك الحال بالنسبة للنفقات التي تتعلق بظروف و عادات كل اقليم او مدينة على وجه الخصوص .

3- تقسيم النفقات العامة في الجزائر :

3-1- تقسيم النفقات العامة في الجزائر [3] : تقسم النفقات العامة في ميزانية الجزائر الى قسمين : نفقات التسيير ، و نفقات التجهيز ، و هذا طبقا للتفرقة بين طبيعة النفقات حيت تجمع النفقات المتاشبهة و المتاجنسة من حيث طبيعتها و الدور الذي تقوم به و الاثر الذي يحدثه و الاهداف التي تسعى الى تحقيقها الدولة حسب كل نوع من انواع النفقات .

---

[1] سوزي عدلي ،ناشد اساسيات المالية العامة النفقات العامة – الايرادات العامة – الميزانية العامة،منشورات الحلبي الحقوقية 2009-ص 44-45

[2] محرزي محمد عباس " اقتصاديات المالية العامة " ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2005- ص 92

[3] درواسي مسعود – السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004 ، مذكرة ذكتوراه دولة – جامعة الجزائر سنة 2005 ص347 – 348 .

1-1-3 نفقات التسيير:

***- تعريف** :هي تلك النفقات التي تخصص للتشاط العادي و الطبيعي للدولة ، و التي تسمح بتسيير نشاطات الدولة و التطبيق اللائق للمهمات الجارية ، اي هي تلك التي تدفع من اجل المصالح العمومية و الادارية .

***- تقسيم نفقات التسيير:** حسب المادة 24 من قانون 84-17 تنقسم نفقات التسيير الى اربعة ابواب هي :

أ- أعباء الدين العمومي و النفقات المحسومة من الايرادات: يشمل هذا النوع خمسة اجزاء هي :

- دين قابل للاستهلاك (اقتراض الدولة).
- الدين الداخلي – ديون عائمة (فوائد سندات الخزينة).
- الدين الخارجي .
- ضمانات من اجل القروض و التسبيقات المبرمة من طرف الجماعات و المؤسسات العمومية.
- نفقات محسومة من الايردات (تعويض على منتوجات مختلفة) .

ب - تخصيصات السلطة العمومية : تمتل نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية و غيرها المجلس الشعبي الوطني ، مجلس الامة ، المجلس الدستوري الخ.... و هذه النفقات مشتركة بين الوزرات .

ج- النفقات الخاصة بوسائل المصالح : و تشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسير المتعلقة بالموظفين و المعدات و يضم مايلي :

- المستخدمين – مرتبات العمال.
- المستخدمين – المنح و المعاشات .
- المستخدمين – النفقات الاجتماعية .
- معدات التسيير المصالح.
- اشغال الصيانة .
- اعانات التسيير.
- نفقات مختلفة .

د- التدخلات العمومية : تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف اصناف التحويلات حسب الاهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط التقافي الاجتماعي و الاقتصادي و عمليات التضامن و تضم ما يلي:

- التدخلات العمومية و الإدارية (إعانات للجماعات المحلية) .
- النشاط الثقافي و التربوي (منح مدرسية).
- النشاط الاقتصادي (إعانات اقتصادية).
- إسهامات اقتصادية (إعانات المصالح العمومية و الاقتصادية).

- النشاط الاجتماعي (المساعدات و التضامن).
- إسهامات اجتماعية (مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات الخ....).

3-1-2- نفقات التجهيز :

تعريفها: تمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عند زيادة الناتج الوطني الإجمالي PNB وبالتالي ازياد ثروة البلاد و يطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار و تكون هذه النفقات من الاستثمار الهيكلية الاقتصادية الاجتماعية و الادارية و التي تعتبر مباشرة باستثمارات منتجة ويضيق لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية وتخصص للقطاعات الاقتصادية للدولة (القطاع الصناعي الفلاحي) إن تمويل نفقات التجهيز يتم من قبل الخزينة العمومية للدولة بنفقات نهائية .

كما قد يتم تمويلها بنفقات مؤقتة في شكل قروض و تسبيقات الخزينة أو من البنك أي خلال رخص التمويل.

تقسيم نفقات التجهيز : حسب المادة 35 من قانون 84-17 توزع نفقات التجهيز على ثلاثة أبواب استثمارات التي تنفذ من طرف الدولة دعم استثماري ، نفقات راسمالية ، اخرى ، و التصنيف الذي تعتمد عليه التصنيف الوظيفي الذي يسمح لها بإعطاء وضوحا اكثرتاثيرا لنشاط الدولة الاستثماري و عليه تدون نفقات التجهيز وفق مايلي :

أ) العناوين : تقسم نفقات التجهيز الى ثلاثة عناوين (أبواب) هي :

- الاستثمارات: التي تنفذ من طرف الدولة و تثمثل في النفقات التي تستند إما إلى أملاك الدولة ا والى المنظمات العمومية .
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة .
- النفقات الأخرى برأسمال

ب) القطاعات: تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات (عشرة قطاعات) هي: المحروقات الصناعات التحولية، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشات الأساسية الاقتصادية والإدارية، التربوية والتكوين، المنشات الأساسية الاجتماعية والثقافية، المباني ووسائل التجهيز ، إلا أن القطاع قد يضم عدد معين من الوزارات .

ج) الفصول و الموارد: تقسم القطاعات الى قطاعات فرعية و فصول و مواد حيث نتصور بطريقة اكثر وضوح و دقة و ذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي ثمثل هدف برنامج الاستثمار ، حيث ان كل عملية تكون مركبة من قطاع ، و قطاع فرعي و فصل و مادة كأن نقول مثلا العملية رقم 2423 فهي تشمل على :

القطاع 2 .....الصناعات التحولية .
القطاع الفرعي 24 .....التجهيزات .

الفصل242 .....الصلب.

المادة 2423 .....التحويلات الاولية للمواد.

المبحث الثاني : قواعد الإنفاق العام:

المطلب الأول :ضوابط و حدود الإنفاق العام

اولا: ضوابط الإنفاق العام :

تقتضي سلامة مالية الدولة ان تلتزم مختلف الوحدات المكونة للاقتصاد العام فيها لدى قيامها بالإنفاق العام باحترام بعض المبادئ أو الضوابط يمكن إجمالها في ضرورة إن تستهدف النفقات العامة تحقيق اكبر قدر من المنفعة القصوى للمجتمع من جهة و ان يتم هذا خلال الاقتصاد في النفقات العامة و العمل على زيادة انتاجاتها من جهة أخرى، و يتم التأكد من توافر الضابطين السابقين بواسطة أساليب الرقابة المختلفة (عن طريق إخضاع نشاط الدولة المالي في هذا المجال لكافة الإجراءات و التدابير التشريعية السائدة [1]

1-1 - ضابط النفقة (قاعدة النفقة) : تعني قاعدة النفقة اتجاه النفقة العامة الى تحقيق اكبر قدر من المنفعة بأقل تكلفة و يتحقق ذلك عندما تتساوى المنفعة الحدية للمنفعة العامة مع المنفعة الحدية للدخول المتبقية للأفراد بعد فرض الضريبة، أي عندما تتساوى المنفعة الحدية مع الكلفة الحدية، و يقصد بالمنفعة الحدية الاجتماعية مقدار الكسب الذي يعود على الأفراد المجتمع ككل نتيجة النشاط الحكومي .

أما التكلفة الحدية فيقصد بها مقدار ما ضحى به المجتمع من إنتاج القطاع الخاص نتيجة قيام الدولة بالنشاط الاقتصادي [2].

و يقصد بتحقيق اكبر قدر ممكن من المنفعة الا تواجه النفقة العامة للمصالح الخاصة لبعض الأفراد أو لبعض فئات المجتمع دون البعض الآخر ، نظرا لما يتمتعون به من نفود سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي كما يعني أيضا أن ينظر إلى المرافق العامة نظرة إجمالية شاملة احتياجات كل مرفق و كل وجه من أوجه الإنفاق في ضوء احتياجات المرافق و اجه الإنفاق الاخرى .

و فكرة المنفعة العامة و تحديدها تثير مشكلة وضع ضابط دقيق لتحديدها، خاصة إذا ما أخدنا في الاعتبار ان النفقات اثار متعددة اقتصادية و غير اقتصادية ظاهرية و غير ظاهرية ، مباشرة و غير مباشرة ، خاصة ومستقبلية ، مما يتعدر معه قياسها على اوجه الدقة و ان كان من الممكن الاسترشاد بعاملين في هدا الصدد.

العامل الأول هو مقدار الدخل النسبي ، اي نصيب كل فرد من الدخل الفرعي و العامل الثاني طريقة توزيع الدخل القومي على الأفراد.

---

[1] عادل احمد حشيش، مرجع سابق ذكره ص 77

[2] عادل فليح العلي " مالية الدولة " ، دار زهران للنشر و التوزيع عمان2008 ص 53

و ما هو جدير بالذكر انه كلما زاد مقدار الدخل النسبي و قل التباين بين دخول الافراد كلما ادى ذلك الى تحقيق رفاهية الفرد ، و ينبغي لتحقيق اقصى منفعة اجتماعيى ان نتيجة سياسية الدولة في الحصول على ايرادها في انفاقه نحو العمل على زيادة الدخل القومي ، و تقليل التباين بين دخول الافراد، و زيادة الدخل القومي تكون بالعمل على تحسين الانتاج بزايدة القوى المنتجة من جهة و تنظيم الانتاج من جهة اخرى .

و بصورة عامة ان الحكم على مدى توافق المنفعة العامة في النفقة العامة يمكن ان يتم بالنظر الى اعتبارات عملية معينة على ان تراعي هذه الاعتبارات درجة التطور الاقتصادي التي يشهدها كل مجتمع على حدى .

2- **الضابط الاقتصادي في النفقات :** يرتبط هذا العامل بعامل المنفعة فمن البدهي ان المنفعة تزيد كلما قلت النفقات أدى ممكن و لذى فيجب على القائمين بالانفاق العام تجنب أي تبذير أو إسراف لان في ذلك ضياعا لمبالغ كبيرة دون ان يترتب عليها منفعة ، أضف إلى ذلك ان الإسراف والتبذير من جانب الإدارة المالية في الدولة يؤدي الى زعزعة الثقة فيها و يبرر محاولات المكلفين و الممولين في التهرب من أداء الضريبة

بمعنى أخر الاقتصاد في النفقة هو أن تجنب الإدارة التقتير و التبذير او هو ترشيد الإنفاق أو هو بعبارة أخرى "حسن التدبير" أو بعبارة أخرى يعني إنفاق ما يلزم من أموال، مهما بلغت كمياتها على جوهر الموضوع و الابتعاد عن الإنفاق على الجوانب التي تشكل عنصرا أساسيا في الموضوع [1]

3- **ضابط الترخيص (قاعدة الترخيص) :** و تعني هذه القاعدة هو عدم جواز الصرف و الارتباط بالصرف الا بعد الحصول على الاذن بذلك من الجهة المختصة سواء كانت السلطة التشريعية كما هو الحال في عمومالموازنة العامة او الجهات الادارية المخولة قانونيا بالصرف و الرقابة على الانفاق العام يمكن ان تمارسها ثلاثت جهات و هي الادارة ، الهيئات السياسية و جهات اخرى مستقلة و متخصصة و بذلك فالرقابة تاخد اشكالا ثلاثة و هي:

أ)- الرقابة الادارية : و هي الرقابة التي تتولاها وزارة المالية على باقي المصالح الحكومية بواسطة المراقبين و الموظفين الحاسبين العاملين في مختلف الوزارات و المصالح و الهيئات و تنحصر مهمتهم في عدم السماح بصرف اي مبلغ الا اذا كان في وجه وارد في الميزانية العامة و في حدود الاعتماد المقرر له فالرقابة الادارية هنا رقابة سابقة على الانفاق

- هذا النوع من الرقابة لا يكون ذا فاعلية بصدد ترشيد الانفاق : اذ هي رقابة من الادارة على نفسها وفقا للقواعد و الضوابط التي تضعها الادارة نفسها و من ثم فلا تمثل اي ضغط لحجم الانفاق العام نفسه حيث غالبا لا تميل الادارة الى تقيد حريتها

[1] عادل فليح العلي مرجع سايق ذكره ص 54

ب) – الرقابة السياسية (البرلمانية): و هي الرقابة التي تمارسها السلطات (نيابة و التشريعية و دور البرلمان لا يقتصر على الرقابة في تنفيد الاعتمادات المقررة في الميزانية بل يعتمد ايضا ليشمل حجم الانفاق العام وتخصصيات و يرجع ذلك الى حق البرلمان في السؤال و الاستجواب و التحقيق و سحب الثقة من الوزير او الوزارات كلها و حق طلب البيانات و الوثائق من سير التنفيد و حق فحص الحسابات الختامية و اقرارها وحق اقرار او رفض الاعتمادات الاضافية ، و تظهر هذه الرقابة بصورةواضحة عند اعتماد الميزانية و عند اعتماد الحساب الختامي و هذا النوع من الرقابة ، على الرغم من اهميته ، قد يكون قليل الفاعلية خاصة في الدول النامية حيث يلجأ البرلمان الى مناصرة الادارة حتى و لو كانت مخطئة .

ج)- الرقابة المحاسبية المستقلة : و هي التي تقوم بها اجهزة متخصصة مهمتها الاساسية الرقابة على اوجه الانفاق العام بصورة خاصة ، و تتولى التاكد من ان جميع عمليات الانفاق العام قد تمت على الوجه القانوني و في حدود القانون الميزانية والقواعد المالية السارية و قد تكون هذه الرقابة سابقة لعملية صرف النفقات او لاحقة عليها

هذا النوع من الرقابة يعتبر اكتر فاعلية نظرا التخصيص القائمين به ، و توفر امكانية المتابعة و التحليل والحق في الرقابة السابقة و اللاحقة و حق وقف المخالفات و الاخطاء المالية و ابداء الراي في الاجراءات التي يتعين اتخادها لتصحيح المسار.

ثانيا : حدود الانفاق العام (العوامل المحددة لحجم النفقات العامة):

يثيرهذا الموضوع مشكلة على جانب كبير من الاهمية تتمثل في تحديد النسبة التي ستقطع لتوجيهها الى الانفاق العام بحيث لا يجوز للدولة ان تتخطاها و بتعبير اخر ها هناك حدود لا يجوز تجاوزها باي شكل من الاشكال عند تحديد النفقات العامة ؟ و هل هناك حجم امثل له ؟

لقد استقر الفكر التقليدي لفترة من الزمن على تحديد نسبة معينة (10% 15 %) من الدخل القومي توجه الانفاق العام لايجوز تجاوزها .

و حقيقة الامر ان هذا الفكر اصبح غير ذي جدوى في الوقت الحالي نظرا لجمود هذا الراي من جهة وتجاهله لعديد من الظروف المذهبية الاقتصادية و المالية التي تميز الاقتصاد القومي لدولة معنية و التي قد تختلف من فترة لاخرى في الدولة ذاتها من جهة اخرى .

1- **العوامل المذهبية :** اذا كان سائد في دولة ما الايديولوجية الفردية فعن حجم النفقات العامة و تنوعها يقل بالنسبة الى الدخل القومي و تبرير ذلك ان دور الدولة في ظل هذه الايديولوجية ، يقتصر على قيامها بوظائفها التقليدية و بالانشطة التي يعرف عنها النشاط الخاص (الدولة الحارسة) اما ما عدا ذلك من انشطة فمتروك لحرية الافراد

اما في ظل الايديولوجية التدخلية يتمثل دور الدولة في التدخل في العديد من الأنشطة الاقتصادية التي كان من الممكن أن يقوم بها النشا الخاص كالاستغلال بعض المشروعات الانتاجية ومحاربة الآثار الضارة

للدورات الاقتصادية و العمل على ثباث قيمة النقود و تقديم الخدمات المجانية .....الخ ، و يترتب على ذلك زيادة حجم النفقات العامة لمواجهة الزيادة في الانشطة التي تقوم بها الدولة بالاضافة الى زيادة تنوعها وأخيرا في ظل الايدويولوجية الجماعية، حيث تقوم الدولة بمعظم الانشطة الاقتصادية و تملك الجماعة الأدوات الانتاج بالاضافة لقيامها بدورها التقليدي فإن حجم النفقات العامة يزيد بشكل كبير و ترتفع نسبتها الى الحد الذي تكاد تتطابق فيه مع الدخل القومي ذاته، و تتعدد انواع هذه النفقات بقدر حاجات الافراد بالإضافة إلى حاجات الدولة ذاتها ، و تظهر هذه الايدويولوجية في ظل الدولة المنتجة اي ذا النمط الاشتراكي[1]

2- العوامل الاقتصادية الخاصة بمستوى النشاط الاقتصادي العام في الدولة [2]

تؤثر العوامل و الظروف الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد القومي في حجم النفقات العامة و حددودها حيث ان هناك علاقة حتمية بين النفقات العامة و بين المستوى العام للنشاط الاقتصادي الذي يظهر من خلال حالة العمالة و الدخل القومي و المستوى العام للاسعار و مدى تاثر كل منها بمستوى الطلب الفعلي فالانفاق العام اصبح الان من اهم الوسائل التي تستخدم في احداث التوازن الاقتصادي و الاجتماعي و في التاثير على حجم الطلب الكلي الفعلي ، و بالتالي على مستوى الاقتصاد العام في جملته ، و من ثم يمكن ان يتحدد حجم الانفاق العام بالقدر الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي القائم على توازن الانتاج مع الطلب الكلي الاستهلاكي و الاستثماري .

ويظهر جليا في اقتصاد الدول الراسمالية ففي اوقات الكساد تزداد النفقات العامة و ذلك لخلق زيادة في الطلب الكلي الفعلي و الوصول بالاقتصاد القومي الى مستوى العمالة الكاملة ، و يحدث العكس في اوقات الرخاء حيث تقل النفقات العامة لتجنب الارتفاع التضخمي في الاسعار وتدهور قيمة النقود نظرا الوصول الاقتصاد القومي الى مستوى العمالة الكاملة بينما في ظل اقتصاديات الدول النامية التي تتصف بعد مرونة الجهاز الانتاجي بسبب عدم استجابة بعض عوامل الانتاج للزيادة في الطلب، يتحتم الا تزيد النفقات العامة عن حد معين ، و الا ترتب على ذلك بدء ظهور ارتفاع تضخمي ي الأسعار وتدهور قيمة النقود، و يظهر هذا الارتفاع و التدهور حتى قبل وصول الاقتصاد الى مرحلة العمالة الكاملة بالنسبة لعض عناصر الإنتاج كالعمل غير الفني و المواد الطبيعية المتاحة مما يعرض اقتصاديات هظه الدول للخطر و بالتالي الإنفاق العام و حدوده و تستهدف في الدول المتقدمة و المتخلفة تطبيق سياسة مالية اقتصادية معينة كل حسب درجة تقدمها

3- **العوامل المالية [3]**: فيقصد إن حدود النفقات العامة لابد و ان ترتبط بقدرة الدولة على توفير الإرادات العامة الكافية لتغطية هذه النفقات، و على الرغم من مرونة موارد الدولة و قابلتها للزيادة الا ان هذا لا يتم بصورة مختلفة بل يخضع لحدود معينة و إلا كانت النتائج الاقتصادية بالغة الخطورة .

---

[1] عادل احمد حشيش مرجع سابق ذكره ص 87 .

[2] محمد عباس محرزي ، مرجع سابق ذكره ص 103 .

[3] .نوازاد عبد الرحمنالهيمني ود.منجدعبد اللطيف الخشاني-المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة .دار المناهج للنشر و التوزيع.الطبعة الاولى2006 ص 50،53.

فزيادة الضرائب (كمصدر هام للايرادات العامة) يخضع لدراسات واسعة من جهة إضافية إلى ما يحتاج اليه من فترة زمنية يتقبل فيها المكلفون بها.

هذه الزيادة من جهة اخرى و الا ترتب على ذلك اثار سلبية في غاية الخطورة (التهرب الضريبي) على مختلف النشاط الاقتصادي ، كذالك الحال بالنسبة لمصادر الإيرادات الأخرى كالإصدار النقدي و القروض.

المطلب الثاني : ظاهرة نمو الانفاق العام

اولا: مفهوم نمو الانفاق العام : تشكل الزيادة المتصاعدة في حجم النفقات العامة من اكثر الظواهر المالية المعروفة و الشائعة في اقتصاديات المالية العامة في الدول كافة بغض النظر عن فلسفتها الاقتصادية و التنموية او درجة تقدمها الاقتصادي و ان كانت هذه الزيادة في النفقات العامة تختلف شدة وظائفها من دولة ، و قد يكون لهيمنة الفلسفة الكنزية و دعمها لمنهج تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في اروبا و عقد الاستقلال و التنمية في ستينات القرن الماضي في الدول النامية هو السبب الرئيسي بداية بروز هذه الظاهرة

و لتحليل نوعية و أسباب هذه الزيادة و هذا يحتاج التمييز بين ما يعرف بالزيادة الظاهرية للنفقات العامة و الزيادة الحقيقة

ثانيا : الزيادة الظاهرية و الزيادة الحقيقة للنفقات العامة :

تعرف الزيادة الظاهرية للنفقات العامة بأنها زيادة الأرقام المعبرة من النفقات العامة دون ان يقابلها زيادة في نصيب الفرد من كمية السلع و الخدمات المستهلكة لإشباع حاجات العامة

أما الزيادة الحقيقة للنفقات العامة فهي تعبر عن زيادة النفقات العامة المصحوبة بزيادة فعلية فيما يحصل عليه الفرد من استهلاك للخدمات العامة المقدمة له اي زيادة نصيب الفرد من النفقات العامة و تحسين ملحوظ في مستوى الخدمات المقدمة له و هذا النوع من الزيادة هو المعبر الحقيقي عن كفاءة الانفاق العام و أداء السلطة التنفدية.

و لكن نوع من انواع هذه الزيادة تتداخل فيها بعضها لتؤدي الى زيادة النفقات العامة و لكنها لاغراض اكادمية سنحاول تصنيف الأسباب الموادة لزيادة النفقات العامة الظاهرية منها و الحقيقة .

المطلب الثالث : اسباب نمو الانفاق العام :

اولا : اسباب الزيادة الظاهرية للنفقات العامة : [1]

1- **الارتفاع المستمر في المستوى العام للاسعار:** و في كافة الدول تقريبا رغم التفاوت في مستويات الارتفاع هذا في الدول ، و قد يتحقق نتيجة لذلك ارتفاع ملموس و مستمر في الاسعار و ما ينجم عنه من انخفاظ

[1] فليح حسن خلف ، المالية العامة ، دار عالم الكتب الحديث ، الطبعة الاولى 2008 ص 107-110 .

قيمة النقود نتيجة انخفاظ قوتها الشرائية ، اي انخفاظ القدر الذي تشتريه و حدة النقد من السلع و الخدمات بالارتفاع الاسعار و بالذات خلال فترات التضخم و التي عانت منها معظم دول العالم

2- **التغير في الاساليب و الاجراءات المحاسبية و المالية :** ان التغيير في الاساليب و الاجرءات المحاسبية و المالية التي يتم بموجبها حساب النفقات العامة يمكن ان يقود الى زيادة ظاهرة فيها دون زيادة حقيقة في النشاطات التي تتولى الدولة القيام بها من خلال هذه النفقات ، و بحيث لا تزداد الحاجات العامة التي يتم اشباعها و لا تزداد المنافع العامة التي تتحقق نتيجة لها و مثال ذالك تحول الاقتصاد في بعض نشاطاتها الى استخدام النقود بدلا من ممارسة هذه النشاطات بدون استخدام و حيث تتم بعض اوجه الانفاق بدلا من ممارسة هذه النشاطات بدون استخدامها و حيث تتم بعض اوجه الانفاق (العيني) عينا في المجالات التي لا تستخدم النقود.

3- **الاسباب الادارية :** و التي تؤدي في حالات ليست بالقليلة و في الدول النامية بالذات ، و التي قد تتضمن زيادة في النفقات العامة ودون زيادة حقيقية فيها دون ان تتحقق زيادة في الخدمات ، و لا تزداد الحاجات العامة التي يتم اشباعها من هذه الزيادة في النفقات العامة و بالذات من خلال اثرها المباشر ، و حيث يتم التوسع في الاجهزة الادارية و في الانفاق على الابنية و الاثاث و التكاليف الادارية و غيرها و التي يتحقق معها زيادة ملموسة و مستمرة في النفقات العامة و دون زيادة في المنافع العامة.

ثانيا : اسباب الزيادة الحقيقة للنفقات العامة :

ان الزيادة الحقيقة في النفقات العامة تعني تحقيق زيادة فعلية و حقيقة في المنافع العامة التي تحققها هذه النفقات و ما يترتب عليها من زيادة في الاعباء العامة التي ينبغي تحملها من اجل ذلك و من ابرز الاسباب مايلي :

1- زيادة درجة تدخل الدولة في نشاطات المجتمع عموما : و خاصة في نشاطاته الاقتصادية و هو الامر الذي ارتبط بجوانب عديدة من ابرزها ظهور انظمة اقتصادية تتضمن قيام دولة بدرجة اكبر من التدخل في النشاطات هذه ، بل ازدادت درجة خاصة في الدول التي تتبع النظام الاقتصادي و الاجتماعي كالدول الراسمالية مثلا حيث برزت الحاجة لاجراء تعديلا و تكييفا في طبيعة نظامها هذا بحيث تضمن درجة تدخل اكبر في النشاطات الاقتصادية منها خصوصا .

2- الاسباب الاقتصادية : [1] ان من اهم الاسباب الاقتصادية التي تفسر ظاهرة الازدياد المطرد للنفقات العامة تتمثل في زيادة الدخل القومي و التوسع في الدور الاقتصادي للدولة و المثمثلة بالتوسع في اقامة المشاريع العامة و عالج التقلبات الاقتصادية ، فزيادة الدخل القومي تمكن الدولة من الزيادة في مقدار ما يمكن ان تقتطعه منه في صورة تكاليف او اعباء عامة حتى و لو لم تزداد انواع الضرائب المقررة او يرتفع سعرها و بالتالي فان هذه الموارد المتوفرة تدفع بالدولة نحو المزيد من الانفاق على الاوجه كافة و ايضا يقود التوسع في انشاء المشاريع الاقتصادية العامة الى زيادة النفقات العامة و من جانب اخر فإن وجود التقلبات الاقتصادية و خصوصا حالة الركود الاقتصادي الذي له انعكاسات سلبية تفرضعلى الدولة القيام بالمزيد من الانفاق من

[1] فليح حسن خلف ، مرجع سابق ذكره ص 98-99

اجل زيادة معدلات الطلب الفعلي الى المستوى الذي يحقق الاستخدام الكامل ضمن اطار الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومي .

3- الاسباب الاجتماعية : عادة ما تلعب العوامل الاجتماعية دورا بارزا في زيادة المطالبة بتحسين الخدمات العامة و رغبة الافراد في تطوير مستوى معيشتهم و ليس امام الدولة الراعية و المتدخلة سوى الرضوخ لهذه المطالب من خلال زيادة الانفاق العام في اشباع الحاجاتالمتنوعة و المتجددة و التي عادة ما تتغير بفعل ما يلي :

أ)- تطور الوعي الاجتماعي : [1] ان زيادة نمو الوعي الاجتماعي كنتيجة حتمية لانتشار التحليم و من تم ازدياد وعي الافراد بحقوقهم فأصبحوا يطالبون الدولة بالقيام بوظائف لم تعرفها من قبل ، كتأمين الافراد ضد البطالة و الفقر و المرضو العجز و الشيخوخة و غيرها و قد ترتب على ذلك زيادة النفقات العامة بصورة عامة.

ب)- زيادة عدد سكان : مع زيادة عدد السكان و تركزهم في المدن و المراكز الصناعية ، تزيد حجم النفقات العامة لمواجهة زيادة الطلب على الخدمات التعلمية و الصحية و الثقافية و خدمات النقل و الموصلات و المياه و الغاز و الكهرباء و الامن العام ، و يرجع هذا الى ان حاجات سكان المدن اكبر و اعقد من حاجات سكان الريف.

4- الاسباب السياسية : [2] يمكن ارجاع الزيادة في النفقات العامة الى تطور الفلسفة السياسية سواء في الداخل نتيجة انتشار المبادئ الديمقراطية و نمو مسؤولية الدولة ، او في الخارج نتيجة شعورها بواجب التضامن الدولي .

أ)- انتشار الديمقراطية : مع تنامي الوعي السياسي و تصاعد الدعوات لتوسيع المشاركة الشعبية في القرار السياسي و الاقتصادي اضحى من الضروري على الفرد او جماعات المجتمع المدني التاكد من ان النفقات العامة تنفق في سبيل دعم اوضاعهم الاجتماعية و لهم الحق في المحاسبة اذا وجهت لغير ذالك .

ب)- نمو مسؤولية الدولة [3] : ترتب على النتشار المبادئ الديمقراطية تغير النظرة العامة الى الدولة فهي ليست سلطة امر لايمكن لافراد لها سوى الخضوع بل هي مجموعة من المرافق العامة الموجهة لخدمة الجمهورية فإذا ترتب على نشاطاتها ضرر لاحد فليس هناك ما يمنع من مقاضاتها لتعويضه عما لحقهم من ضرر فيشارك المجتمع بذلك في تحمل عبئ المخاطرة المترتبة على سير المرافق العامة و قد تساعد على نمو مسؤولية الدولة ضغط الراي العام و كتابات رجال القانون ووجود قضاء اداري .

ج)- ازدياد نفقات الثمثيل الخارجي (نفقات الدولة في الخارج) [4] : ادى تطور العلاقات الدولية و غبة الدول في توسيع نطاق دورها الدولي الى توسيع رقعة الثمتيل الديبلوماسي و زيادة الرغبة في استضافة المؤشرات

---

[1] سوزي عدلي ،مرجع سابق ذكره ص 67

[2] دنوازا - د عبد الرحمن الاسفي دمحمد عبد اللطيف الخشابي نفس المرجع ص 59

[3] عبد الكريم صادق بركات د يونس احمد البطريق – المالية العامة –الدار الجامعية 1990 - ص 107-106

[4] د نوازا د عبد الرحمن الهيمي ، د محمد عبد اللطيف الخشابي نفس المرجع ص 59

الدولية و الاشتراك في المنظمات و المؤسسات الدولية من اجل تحرير هذا الدور الدولي و هذا طبقا لتحقيق هذا في ظل زيادة التخصيص المالي من النفقات العامة لتمويل الثمتيل الخارجي .

د- نمو النفقات العسكرية [1]: تشغل النفقات العسكرية بندا هاما في التزايد المطرد للنفقات العامة و يرجع ذلك الى التقدم التكنولوجي السريع في هذا المجال مما يدفع الدولة للانفاق مبالغ طائلة باحدث الاساليب و المخترعات العسكرية بهدف حماية منشآتها و مواطنيها من خطر الغزو الخارجي ، اضف الى ذلك ما تستلزمه الحروب من تمويلات مالية ضخمة ليس فقط اثناء الحرب ، بل و ايضا في اعقابها لدفع التعويضات و الاعانات و معاشات لضحايا الحرب من المحاربين القدماء و اسر الشهداء ، و كذلك نفقات اعادة تعميم مادمرته الحرب و دفع اقساط و فوائد و الديون التي عقدتها الدولة اثناء الحرب لتمويل نفقات الحربية

5 - الاسباب المالية [2] ترتكز هذه الاسباب في امريين هما :

اولا : سهولة الاقتراض في العصر الحديث مما ادى لكثرة لجوء الدولة الى القروض العامة للحصول على ما يلزمها لسداد اي عجز في ايراداتها مما يترتب عليه زيادة حجم النفقات العامة لان خدمة الدين يستلزم دفع الاقساط و الفوائد

ثانيا : وجود فائض في الايرادات العامة غير مخصص لعرض معين مما يؤدي الى تشجيع الحكومة على انفاقه سواء في اوجه انفاق ضرورية او غير ضرورية و تتجلى خطورة ذلك في الاوقات التي تحتم فيها السياسة السليمة على الحكومة العمل على خفض نفقاتها لانه من الصعوبة مطالبة الدولة بخفض كثير من بنود الانفاق العام .

المبحث الثالث : النفقات العامة و علاقتها بالسياسة الاقتصادية :

لم يعد الاهتمام بالانفاق العام يقتصر على الناحية الكمية فقط بل تعداه الى الناحية الكيفية ، اذ تهدف دراسة النفقات العمومية الى تحديد اثارها الاقتصادية الاجتماعية و حق السياسة بإعتبارها وسيلة تستخدمها الدولة في اطار السياسة المالية لبلوغ اهدافها اذا فهي ترتبط ارتباط وثيق بالسياسة الاقتصادية

المطلب الأول: السياسة الاقتصادية :

اولا: مفهوم السياسة الاقتصادية : تعرف على انها مجموعة الاجرءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تحمل في ظلها المحدات الاقتصادية [3] اوهي مجموعة الادوات ، الاهداف الاقتصادية و العلاقات المتابدلة بينها [4]

كما يقصد بالسياسة الاقتصادية عامة كل مايتعلق باتخاد القررات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق

[1] سوزي عدلي ناشد ، مرجع سبق ذكره ص 70

[2] سوزي عدلي ناشد مرجع سبق ذكره ص 69

[3] نعمت الله نجيب و اخرون " مقدمة في الاقتصاد " الدار الجامعية . بيروث 1990 ص 141

[4] رضا العدل ، التحليل الاقتصادي الكلي و الجزئي ، مكتبة عين الشمس القاهرة ، 1996 ، ص 325

اهداف اقتصادية و اجتماعية معينة و البحث عن افضل الطرق الموصلة الى تحقيق هذه الاهداف

و تشمل السياسة الاقتصادية على العناصر التالية :

1- تحديد الاهداف : على الدولة ان ترسم الاهداف التي تريد الوصول اليها مسبقا كتوازن ميزان المدفوعات التشغيل الكامل النمو الاقتصادي و استقرار الاسعار.
2- ترتيبها : اي وضع تدرج بين الاهداف و خاصة غير المنسجمة منها فان تخفيض هامش الربح بهدف بهدف التخفيف من الفوارق قد يؤدي الى نتائج عكسية في نظام يكون فيه الربح هو الاساس الاستتمار.
3- تحديد الارتباطات بينها : من خلال صياغة نموذج اقتصادي يبرز العلاقات بين مختلف الاهداف فإذا خفضت الاسعار زاد الطلب و تراجع هامش الربح مثلا.
4- اختيار الوسائل اي الادوات الاكثر كفائة في الوصول الى الهدف و تختلف وسائل السياسة الاقتصادية باختلاف الهدف المرجومنها .

ثانيا : انواع السياسة الاقتصادية [1] للسياسة الاقتصادية عدة انواع اهمها :

1- سياسة الانعاش : تعني اعادة بعث النشاط الانتاجي عن طريق تشجيع الاستتمار تسهيلات القروض وتخفيض الضرائب.
2- سياسة الانعاش : تهدف هذه السياسة عادة الى تقليص النشاط الاقتصادي باستعمال اجراءات معنية كرفع الضرائب ، مراقبة الكتلة النقدية تجميد الاجور و الاقتطاعات الضريبية من الدخل.
3- سياسة التوقف ثم الذهاب : يعني التناوب المتسلسل بين سياستي الانعاش و الانكماش حسب نية الجهاز الانتاجي ، عرفت هذه السياسة خاصة في بريطانيا.
4- سياسة اعادة هيكلة الجهاز الصناعي : ترمي لتحفيز النشاط الاقتصادي و التشغيل عن طريق تكييف الجهاز الصناعي وفقا لتطور الطلب العالمي بتدعيم القطاعات المصدرة خصوصا.
5- سياسة الضبط : هي مجمل الاليات التي تهدف الى المحافظة على اتزان الوضع الاقتصادي من خلال التضخم توازن ميزان المدفوعات التشغيل الكامل و استقرار العملة.

ثالثا : أساليب السياسة الاقتصادية :

ان تحديد و اختيار الوسائل الكفيلة لبلوغ اهداف السياسة الاقتصادية يعتبر امران في غاية الاهمية ، لذالك وجب التمييز بين مختلف اساليبها التي يمكن تلخيصها كالتالي :

1)- السياسة التجارية : هي تلك التدابير المطبقة من طرف الدولة على التجارة الخارجية معتمدة في ذلك على ميكانيزمات ووسائل مباشرة و غير مباشرة [2]كترخيص الاستراد الرسوم الجمركية ، الرقابة على الصرف و

[1] عبد المجيد قدي ، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2003 ، ص 31-32
[2] جودة عبد الخالق " الاقتصاد الدولي " دار النهضة العربية القاهرة ، 1983- ص 157

اتباع نظام الحصص ، لتحقيق غايات معينة كتأمين الموارد المالية ، الحد من التقلبات الخارجية على الاقتصاد الوطني توازن ميزان المدفوعات و حماية الانتاج الوطني.

2)- السياسة المالية : تثمثل اساسا في استخدام الايرادات و النفقات العامة للوصول الى العدالة الاجتماعية و تحقيق الاستقرار سواء في حالة التضخم او الكساد.

أ) **حالة التضخم :** اين يكون العرض الكلي ادنى من الطلب الكلي مما يؤدي الى ارتفاع الاسعار فتسعى السياسة المالية لخفض مستوى الطلب الكلي [1] من خلال :

- الرفع من الضرائب حتى تتراجع دخول المستهلكين و ينخفض الطلب الكلي عندئذ يستقر المستوى العام للاسعار.
- التخفيض من الانفاق العام الذي يقود الى تراجع الطلب الاستهلاكي و بالتالي الطلب الكلي فيتم الحد من ارتفاع الاسعار.
- كما ان المزج بين رفع الضرائب و تخفيض الانفاق العام يحد من التضخم.

ب- **حالة الكساد :** هي الحالة العكسية لسابقتها، اين يكون العرض الكلي مرتفعا عن الطلب الكلي، فتنخفض الاسعار كما تشهد الاسواق حالة من الركود ، تغلق المصانع ويسرح العمال (ارتفاع مستويات البطالة) فتلجأ الدولة بإحدى الطرق التالية لتطبيق السياسة المالية حتى تتدارك الازمة :

الرفع من النفقات لتزداد دخول المستهلكين و يرتفع الطلب الكلي ، فيزدهر الانتاج و تتراجع مستويات البطالة .

- كما يمكن للدولة ان تقلل من الضرائب و تزيد من الانفاق العام في ان واحد حتى يرتفع الطلب الكلي و يتطور الانتاج بغرض الحد من الكساد .

3) السياسة النقدية [2]:غالبا ما يقوم بهذه السياسة البنك المركزي لانها ترتكزا اساسا على خلق النقود التي تلعب دورا مهما كبيرا في مكافحة التضخم و تنشيط الحياة الاقتصادية ، فإذا كانت الدولة تنتهج سياسة انكماشية فإنها تسعى لتخفيض الكتلة النقدية حتى ينخفض الطلب الكلي اما اذا كانت تتبع سياسة توسعية فإنها تسعى لزيادة عرض النقود بغية تحفيز الطلب الكلي .

رابعا: اهداف السياسة الاقتصادية ان تطبيق اي سياسة يرجى من ورائه بلوغ اهداف معينة كذالك الامر بالنسبة للدول عند تطبيق السياسة الاقتصادية كونها تسعى من خلال هذه الاخيرة لتحقيق النمو الاقتصادي قصد المحافظة على مستوى معيشة المجتمع عند طريق اشباع حاجات افراده من السلع والخدمات التي يحتاجونها ، التقليل من نسب البطالة ، تامين القدرة الشرائية من خلال الحرص على الاستقرار المستوى العام للاسعار ، بالاضافة الى عملها على تخفيض حجم الواردات قصد تحسين وضع ميزان المدفوعات ، و لعل السياسة الاقتصادية الاتي :

[1] عناية غازي حسن " التضخم المالي " مؤسسة شباك الاسكندرية ، 2000 ص 164-167

[2] عناية غازي حسين ، مرجع سبق ذكره ص 168-170

1) **النمو الاقتصادي** : اذا كان الهدف من وراء السياسة الاقتصادية هو تحقيق النمو الاقتصادي الذي يعني الزيادة المستمرة و المنتظمة في الانتاج الوطني بقدر اكبر من التزايد الديمغرافي مع استخدام امثل للموارد المتاحة و استعاب اكبر للزيادة في عدد العمال وجب البحث عن الاليات الكفيلة برفع مستوى الانتاج من خلال الاستعمال الكامل و الكفئ للطاقات الانتاجية ([1])

2) **التوازن في ميزان المدفوعات** : ان الموقف الاقتصادي للدولة تجاه الاقتصاديات الخارجية بتحديد تبعا لوضع ميزان مدفوعات اذا يجب ان نتعامل حقوق بلد ما مع ديونه او التزاماته فإذا كان ميزان المدفوعات متوازن شجع المبادلات الاقتصادية و عمل على استقرار العملة ، اما اذا كان عاجزا فإنه ئؤثر على الاقتصاد المحلي من خلال ارتفاع المديونية الخارجية ، انخفاظ قيمة العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية مايشكل عبأ على الاقتصاديات الضعيفة

3) **التشغيل الكامل** : معناه الاستعمال الكلي لعناصر الانتاج (راس العمل ، العمل ، الارض) اذا يهدف الى الاستخدام الكامل لكافة الطاقات الانتاجة و القضاء على البطالة بالاضافة الى الحد من تعويض البطالين لان ذلك من الممكن ان يكبح امكانية النمو الاقتصادي

4) **التحكم في التضخم** : من خلال المحافظة عليه عند معدلات مقبولة ، لان تذبذبه يؤدي الى ابطال التدابير المتخدة في اطار السياسة الاقتصادية و يفقدها النجاعة اللازمة لنجاحها ما قد يجر الى نتائج عكسية.

المطلب الثاني : الآثار الاقتصادية المباشرة و غير المباشرة للنفقات العامة :

اولا : الاثار الاقتصادية المباشرة للنفقات : هي التغيرات التي تطرأعلى الحياة الاقتصادية ، نتيجة تطبيق الدولة لسياسة انفاقية عامة قصد التاتير في الانتاج و الاستهلاك الوطنيين او طريقة توزيع الدخل ، المستوى العام للاسعار ، او التشغيل بغية تحقيق التوازن الاقتصادي

1- **على الانتاج الوطني** : تؤتر النفقات العامة مباشرة (ايجابا او سلبا) على الانتاج الوطني الذي يعني مجموع القيم المضافة المتولدة عن النشاط الانتاجي الذي يقوم به المجتمع خلال فترة زمنية محددة كما يقصد به مجمل السلع و الخدمات المنتجة خلال السنة و التي يمكن تقييمها نقدا ، ان على رغبة و قدرة الافراد على العمل و الادخار ، الاستتمار او على انتقال عناصر الانتاج و تحويلها من مكان لاخر

أ) اثر النفقة العامة على رغبة و قدرة الافراد على العمل الادخار و الاستتمار:

كما يمكن للانفاق العام ان يمس بقدرة الافراد على العمل باعتبارهم عنصرا اساسيا من عناصر الانتاج التي تسعى السلطات العامة لتطويرها كما و كيفا ، من خلال رفع النفقات المتعلقة بتحسين قدراتهم الذهنية و الجسمية و تأمينهم ضد المخاطر المستقبلية [(2)]عن طريق دعم قطاعات التعليم ، الصحة ، التأمينات الاجتماعية بالاضافة الى المحافظة على الامن الداخلي و الخارجي و الحرص على ارساء العدالة فإذا زاد الاشخاص للعمل ارتفعت بالضرورة انتاجهم ما ينعكس ايجابا عاى الانتاج الوطني .

[1] تومي سلامي " ميزانية الدولة كوسيلة لتجسيد السياسة الاقتصادية و الاجتماعية " رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر ، 2002- ص 5

[2] محمد سعيد فرهود " مبادئ المالية العامة " (ج1) مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية – حلب 1978 ، ص 103-104

وعليه تتطور دخول الافراد نتيجة تحسين ادائهم الانتاجي ،ما يقود لرفع الادخار الذي تضمنه النفقات المباشرة و غير المباشرة ، اضافة الى ذلك يمكن للنفقات العامة الاستتمارية كان تمنح الدولة امتيازات و إعانات للقطاع الخاص و العام ان تحسن و توسع المناخ الاستتماري فتتكون رؤوس الاموال التي تؤدي لزيادة القدرات الانتاجية

ب- اثر النفقة العامة على انتقال عناصر الانتاج و تحويلها :

تؤدي النفقات العامة ايضا لانتقال عناصر الانتاج من فرع انتاجي لاخر و من مكان لاخر نتيجة ضرورات ظرفية او ابعاد تنموية كتحويل عناصر الانتاج من قطاعي الزراعة مثلا في ميدان الانتاج الحربي في حالة حروب [1] او زيادة اهمية القطاع العام و توجيه انتاج القطاع الخاص بغرض تشجيع اقامة صناعات جديدة

كما تستطيع الدولة ان تزيد ماينفق على الشؤون الصحية ، التعليم و المشروعات العمرانية في المناطق الفقيرة او النائية غير المستغلة ذلك الى كفاية سكانها و زيادة قدرتهم على العمل و الادخار ، ما قد يغري هؤلاء لاستمار رؤوس اموالهم فيها و بالتالي انتقال عناصر الانتاج لمثل هاته المناطق و عليه يمكن للنفقات العمومية.

ان متسبب انتقال عوامل الانتاج من منطقة لاخرى داخل الاقليم الواحد [2]، و منه نقود النفقات العامة لتحويل عناصر الانتاج من قطاع لاخر او انتقالها من مكان لغيره قصد الرفع من الانتاج الوطني .

2- **على الاستهلاك الوطني** :عن طريق الزيادة الاولية في الطلب اما بطلب الدولة لسلع و خدمات قصد استهلاكها نتيجة رفع الانفاق الحكومي الاستهلاكي او زيادة طلب الافراد بغرض اشباع رغباتهم الاستهلاكية المتزايدة و الناجمة عن النفقات التي توزعها الدولة على شكل اجور و تحويلات [3].

أ) **اثر نفقات الاستهلاك الحكومي :** تقوم الدولة بالانفاق العام مقابل الحصول على سلع استهلاكية بغرض اشباع الحاجات العامة او توفير خدمات استهلاكية كالامن التعليم و الصحة ، ما يدفع بالاستهلاك الوطني الى الارتفاع [4].

كما يمكن لها ان توزع خدمات او سلع مجانا او بمقابل جزئي و هو مايراه البعض تحويلا للاستهلاك من الافراد الى القطاع العام الذي لايؤدي الى زيادة الاستهلاك الوطني ، بل يستطيع هذا النوع من الاستهلاك ان يؤثر على هيكلة الاستهلاك الوطني بتحفيز الحصول على سلع مقابل تهميش اخرى ، و بالتالي على التشغيل و الاسعار غير انه من المنطقي ان انفاق الاموال العامة من اجل الحصول على السلع الاستهلاكية ، بغض النظر عن نوعها او الفائدة المرجوة منها برفع الاستهلاك العام .

---

[1] عبد الكريم صادق بركات " الاقتصادي المالي " جامعة دمشق – سوريا 1993 ص 322

[2] عبد المنعم فوزي ، مرجع سبق ذكره ، ص 59

[3] عادل احمد حشيش ، " أساسيات المالية العامة " ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1996 ، ص 116

[4] نفس المرجع السابق ، ص 116

ب- اثر النفقات الاستهلاكية الخاصة بدخول الافرا د [1]: تدفع الدولة مقابل ما يقدمه موظفوها و عمالها مرتبات و معاشات توجه جزئيا

او كليا الى اشباع الحاجات الاستهلاكية من سلع و خدمات ، اي ان مداخيل الافراد تصرف لزيادة الاستهلاك الفردي و من ثم الاسهلاك الوطني (اثر المضاعف)

3- **على المستوى العام للاسعار و التشغيل** : تستطيع النفقات العمومية ان تمس بالمستوى العام للاسعار و كذا التشغيل بالطريقة التالية :

أ) **اثر النفقات العمومية على مستوى العام للاسعار :** [2] لم يعد تحديد الاسعار مقتصرا على السوق بفعل قوى الطلب و العرض ، حيث اصبحث للدولة مخيرة بين تدخلها التلقائي او المطالب به في قطاعات معينة لتحديد المستوى العام للاسعار.

اذ يتم ذلك مباشرة من خلال تدخل الدولة باستعمال الوسائل المتوفرة لديها في اطار برامجها الانفاقية بواسطة رفع المنح و الاعانات او الاشراف المباشر على الانتاج و كذا تطبيق السياسة الضريبية ، النقدية و الائتمانية بالاضافة الى السياسة الاجرية كما يمكنها التاثير على العوامل المحددة للاسعار اي العرض و الطلب كتوجيه المستهلك و المنتج بواسطة الحملات الاعلانية .

سعيا منها الى المحافظة على استقرار الاسعار وفق الوضعية الاقتصادية بتطبيق سياسة تهدف الى الحد من ارتفاع الاسعار في حالة التضخم ، او خفضها في حالة الانكماش و الكساد

ب- اثر النفقات العمومية على التشغيل : [3] مما لاشك فيه ان للانفاق العام دوررئيسي في تحقيق العمالة و زيادة التشغيل سواء بدعم القطاع الخاص " اقحامه في الحياة الاقتصادية " و تطويره قصد امتصاص البطالة او اللجوء الى المشروعات العامة لنفس الغرض.

- " ان الانفاق الحكومي على الاستتمار ، الاستهلاك وصافي ما في حوزة الافراد من اصول هي من اهم انواع الانفاق تأتيرا على حجم التوظيف ، اذا ان العلاقة بين الانفاق العام و حجم التوظيف طردية ، هذا و يؤثر الانفاق العام الحكومي في التوظيف من طريق زيادة او نقص الطلب الفعال فزيادة الانفاق الحكومي مع بقاء الانفاق الخاص ثايثا يؤدي الى زيادة الطلب الكلي الفعال على السلع و الخدمات مما يزيد من حجم التوظيف ، غير انه لوحدث انخفاض في حجم الانفاق الخاص مع زيادة في الانفاق العام لتقلص حجم التوظيف" [4]، لانه في الحالة الاخيرة عند استخدام الدولة للافراد في مشروعاتها لا يعني انها تخلق وظائف ، بل تحمل على تحويل الموارد و خاصة البشرية منها من القطاع الخاص الى العام نتيجة اغرائهم بالتحفيز الذي تمنحه.

---

[1] عادل احمد حشيش مرجع سبق ذكره ، ص 117

[2] عبد الكري صادق بركات ، مرجع سابق ذكره ، ص 334-335.

[3] حمدي احمد العنالي ، مرجع سابق ذكره ، ص 186 .

[4] عبد المنعم فوزي ، مرجع سبق ذكره ، ص 59 .

ثانيا : الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة :

تتجلى الآثار الغير المباشرة للنفقات العامة على الاستهلاك و الانتاج من خلال اثري المضاعف و المعجل او ما يعرف على التوالي بالاستهلاك المتولد والاستثمار المولد [1]، زيادة على تأثيرها في اعادة توزيع الدخل الوطني اذ تؤثر النفقات العامة بشكل مباشر على الاستهلاك و بشكل غير مباشر على الانتاج بفعل اثر المضاعف غير انها تؤثر بشكل مباشر على الانتاج و غير مباشر على الاستهلاك بفضل اثر المعجل .

1) اثر النفقات العامة من خلال اثر المضاعف ([2]): effet de multiplicateur

يعتبر كينز اول من اشار لمبدأ المضاعف اذ تعرف العلاقة بين الزيادة في الدخل الوطني و الزيادة في الاستثمار بمضاعف الاستثمار غير ان فكرة المضاعف و تحليل اثره لا ترتبط حصريا بالاستثمار في الفكر الاقتصادي الحديث بل يمكن ان تتعداه الى ظواهر اقتصادية اخرى كالاستهلاك او الانفاق العام .

حيث عهد كينز لتحليل اثر الاستثمار ([3]) عالى الى الاقتصاد الوطني و من ثم على الاستهلاك " على اعتبار ان الزيادة في الانفاق الاستثماري تؤدي الى الزيادة في الدخل الوطني لا بمقدار الزيادة الاولية في الاستثمار بل بكميات مضاعفة تضاف الى تلك الزيادة الاولية في الاستثمار ، ما ينجز عنه زيادة النفقات الاستهلاكية ([4]) .

و تستمر الحلقة من خلال ما يعرف بدورة الدخل

الانتاج ⟵ الدخل ⟵ الاستهلاك ~~الانتاج~~

ان المضاعف يبين النسبة بين الزيادة الاجمالية في الدخل و الزيادة الاولية في الانفاق و يعطي بالعلاقة التالية

$$\mu = \frac{\Delta y}{\Delta G} = \frac{1}{(1 - \text{pmc})}$$

حيث: μ تمثل مضاعف الاستثمار ، pmc تمثل الميل الحدي للاستهلاك لدالة الاستهلاك الكلية ، G تمثل الانفاق الحكومي

[1] باهر محمد علتم " اقتصاديات المالية العامة " مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح 1998 ص 76

[2] رفعت المحجوب " الطلب الفعلي " دار النهضة العربية ، القاهرة 1984 ص 103،108 ،

[3] على اعتبار ان الاستثمار هو المتغير الرئيسي حسب كينز

[4] رفعت المحجوب ، مرجع سابق ذكره ، ص 106

من الملاحظ ان المضاعف يرتبط طرديا بالميل الحدي للاستهلاك و عكسيا بالميل الحدي للادخار لانه من الناحية النظرية ([1]) = الميل الحدي للاستهلاك + الميل الحدي للادخار = الواحد الصحيح (1) و عليه = الميل الحدي للاستهلاك فيصبح المضاعف كالتالي :

$$\mu = \frac{\Delta y}{\Delta G} = \frac{1}{pms}$$

حيث ان : pms : تمثل الميل الحدي للادخار لدالة الادخار الكلية

كما يمكن توضيح ذلك بيانيا من خلال منحنى سوق السلع و الخدمات (IS)

عند التوازن العرض الكلي يساوي الطلب الكلي :

$$y = C + I + G + \Delta S$$

حيث : y تمثل الدخل ، C : الاستهلاك ، I : الاستثمار G :الانفاق الحكومي ΔS : صافي الصادرات

الشكل : رقم (01-01) منحنى التوازن في سوق السلع و الخدمات

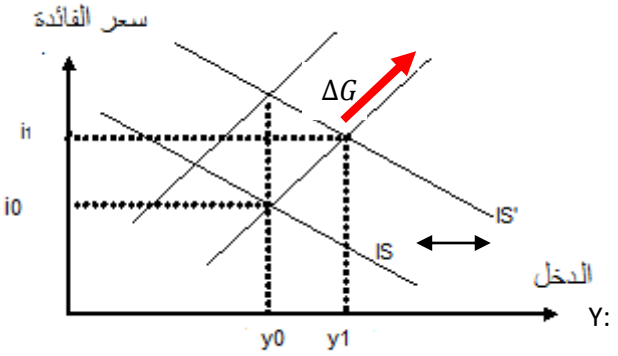

المصدر : Bec F , « Analyse macroéconomique « , edition la découverte , France 2000 p46

عند زيادة الانفاق الحكومي بالمقدار ΔG فإن المنحنى Is سينتقل إلى اليمين Is′ و يرتفع الدخل من y0 إلى y1

حيث ان $\gamma 1 = \gamma 0 + \Delta\gamma$ و عليه $\Delta\gamma = M.\Delta G$

أي كلما ارتفع الميل الحدي للاستهلاك زادت قيمة مضاعف الاستثمار فزاد الدخل الوطني

ثانيا : اثر النفقات العامة من خلال اثر المعجل effet d'accélérateur [(1)]

[1] عبد الكريم صادق بركات ، مرجع سبق ذكره ص 314

اذا كان اهتمام كينز قد انصب على دراسة مبدأ المضاعف الذي يقيس عدد مرات تضاعف الدخل الوطني نتيجة زيادة في الانفاق الاستتماري فان اهتمام كل من كلارك روبنسون و هارود قد اتجه نحو مبدا المعجل الذي يقيس عدد مرات تضاعف الاستتمار نتيجة زيادة الدخل الوطني

يمكن شرح اثر المعجل انطلاقا من المعادلة التالية $Kt = V.Yt$

حيث Kt : الناتج في الفترة t

V : المعجل و هو كمية ثابتة . اي نسبة راس المال الى الناتج .

بفرض ان مستوى الناتج يرتفع في الفترة الموالية (t+1)فان مخزون راس المال سيرتفع كذالك وفق العلاقة التالية : $Kt = V.Yt$

و بالتالي التغير في المخزون راس المال يعطى بالعلاقة التالية :

$\Delta)=V.\ \Delta Y= V.(Yt-Y_{t-1}=V.Yt - V.Y_{t-1}K=Kt-K_{t-1}$

و بما ان الاستتمار الصافي ما هو الا التعبير في مخزون راس المال فإن :

$$It=\Delta K_t=V.Y_t$$

فزيادة الانفاق العام تؤدي لارتفاع الدخل الوطني و من ثم زيادة الاستتمار قصد الاستجابة للاستهلاك الاضافي.

غير ان اثر المعجل يرتبط بتقديرات منتجي السلع الاستهلاكية تجاه الطلب المتوقع من حيث ديمومته ام انه طلب مؤقت لا يدفعهم الى زيادة حجم استتماراتهم ، كما انه يتوقف على الاسلوب الفني للعملية الانتاجية و اختلاته من قطاع لاخر بالاضافة الى مستوى القدرات الانتاجية و مدى توفرها ، فضلا عن مخزون السلع الاستهلاكية فإذا توفر هذا المخزون حد اثر المعجل .

ثالثا: اثر النفقات العامة على طريقة توزيع الدخل :

اذ يقصد بتوزيع الدخل الحجم و الكيف الذي يوزع به الدخل بين مختلف شرائح و طبقات المجتمع ، فقد تؤدي النفقات العامة الى حصول بعض الاشخاص على اموال بإعتبارهم مساهمين في تكوين الدخل و هذا مايعرف بالتوزيع الاولي الذي يؤدي الى زيادة الانتاج و الاستهلاك على حد سواء .

كما يمكن أن تعمل النفقات التحويلية على اعادة توزيع الدخل، اي توزيع الدخل على الأفراد بإعتبارهم مستهلكين و هو ما يعرف بالتوزيع النهائي الذي يؤدي الاستهلاك .

[1]مايكل ابجمان " الاقتصاد الكلي بين النظرية و السياسة " ترجمة و تعريب محمد ابراهيم منصور . دار المريخ للنشر ، الرياض 1988، ص 457-462

الشكل 02 : يوضح آلية المضاعف و المعجل .

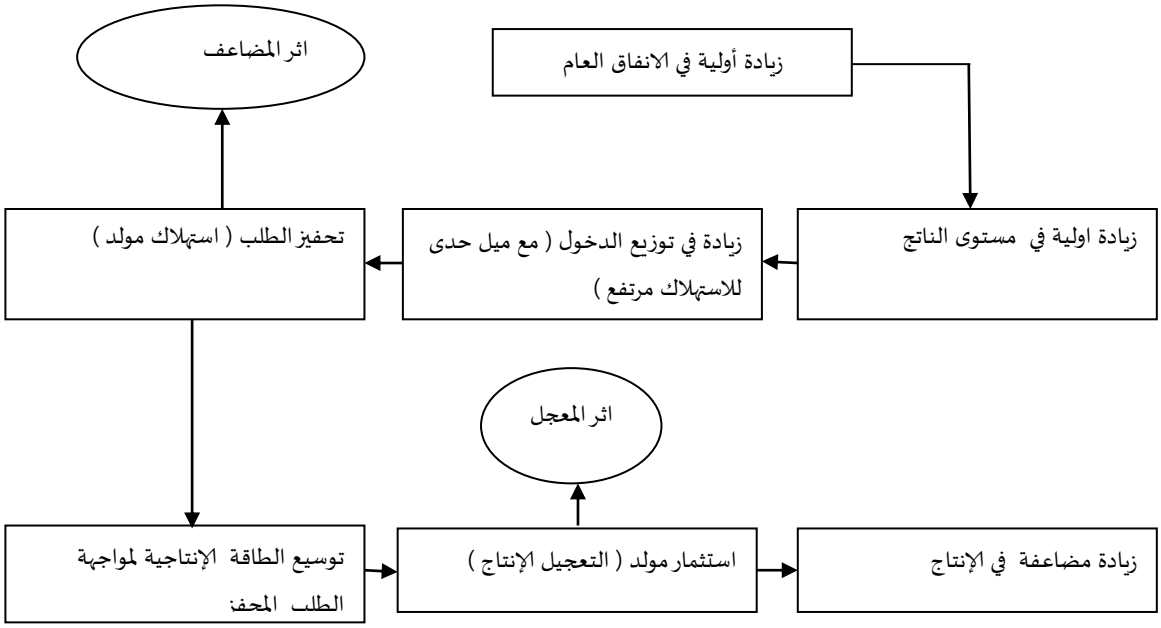

المطلب الثالث : المؤشرات الكمية لقياس اثار النفقات العمومية[1]

1- الميل المتوسط للنفقات العامة : يستخدم هذا المؤشر لقياس درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ويتم التوصل اليه من خلال العلاقة التالية :

$$\text{الميل المتوسط للنفقات العامة} = \frac{\text{النفقات العامة في سنة معينة}}{\text{الدخل القومي لنفس السنة}}$$

فإذا كانت قيمة هذا المؤشر تفوق نسبة 50 % فهذا يعني ان الدولة في هذا البلد ذات توجيهات تدخلية النشاط الاقتصادي و تسعى للعب دور التاثير في النشاط الاقتصادي من من خلال مؤسسات القطاع العام ، اما اذا انخفظت قيمة هذا المؤشر عن 50 % فهذا دليل على عدم رغبة الدولة في هذا البلد في التدخل في النشاط الاقتصادي

2- الميل الحدي للنفقات العامة : يوضح الميل الحدي للانفاق العام ذلك الجزء من الزيادة في الدخل القومي الذي يذهب لاشباع الحاجات العامة ، بمعنى انه يكشف عن معدل التغيير في الانفاق العام عندما يتغير الدخل القومي بمقدار وحدة واحدة و يمكن احتساب هذا المؤشر بإستخدام الصيغة التالية :

$$\text{الميل الحدي للانفاق العام} = \frac{\Delta \text{ النفقات العامة}}{\Delta \text{ الدخل القومي}} \quad (2)$$

و يلاحظ ان المعادلة (1) لا توضح بصورة بارزة عن العلاقة الاحصائية القائمة بين

[1] نوازا د عبد الرحمن الهيمني ، د محمد عبد اللطيف الخشابي مرجع سبق ذكره ص70،72

[(1)] د نوازاد عبد الرحمن الهيتي و د منجد عبد اللطيف الخشابي ، مرجع سبق ذكره ، ص 70-72

النفقات العامة و الدخل القومي المسالة التي تستدعي تحديدها و توضح نتائج المعالم الاحصائية لها ، و تعد العلاقة الخطية بين النفقات العامة و الدخل القومي افضل العلاقات ثمتيلا و يمكن التعبير عنها بلغة الاقتصاد القياسي كما يلي :

$$Y=a+bx$$

حيث ان Y : النفقات العامة ، x : الدخل القومي ، a: الحد الثابث ، b : الميل الحدي للنفقات العامة

و يمكن التعبير عن الميل الحدي بمعامل عددي تتراوح قيمته مابين الصفر و الواحد صحيح ، فارتفاع الميل الحدي ، يؤثر على تجنيد جزء كبير من الزيادة في الدخل القومي لاغراض الانفاق العام ، و كما يعبر عن تزايد اهتمام الدولة بالحاجات العامة، في حين انخفاض معامل الميل الحدي يؤثر على انخفاض النسبة المخصصة من الزيادة في الدخل القومي الى النفقات العامة ، مما يوحي بقلة الاهتمام بالحاجات العامة و يمكن استخدام المعامل العددي للميل الحدي للنفقات العامة في اجراء المقارنات فيما بين الدول و كذالك داخل الدولة عبر الفترات الزمنية المختلفة

3- متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة :

4- و يستخدم هذا المؤشر لقياس مستوى الرفاه الاجتماعي الذي يتمتع به الفرد من خلال قيمة الخدمات الصحية (التعليمية و المعاشية المقدمة له و يمكن الوصول اليه من خلال المعادلة

$$\text{متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة} = \frac{\text{النفقات العامة لسنة معينة}}{\text{تعداد السكان لنفس السنة}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

ويلاحظ من العلاقة (2) ان عدد السكان يلعب دورا بارزا في تحديد قيمة هذا المؤشر اذا ان زيادة عدد السكان يشكل يفوق الزياة في النفقات العامة سوف يؤدي الى تراجع نصيب الفرد من هذه النفقات و بالتالي تراجع مستوى الرفاه الذي يتمتع به [1]

[1] دنوازاد عبد الرحمن الهيتي و د منجد عبد اللطيف الخشابي ، مرجع سبق ذكره ، ص 73

خلاصة الفصل الأول:

ازدادت أهمية دراسة النفقات العامة في المدة الأخيرة مع تعاظم دور الدولة و توسع سلطتها و زيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية و ترجع أهمية النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة وكيفية تمويلها ، إذ يلعب الإنفاق العام دورا حاسما في التنمية الاقتصادية ، فمن خلاله تحافظ الحكومات على الهوية الوطنية و توفر البنية الأساسية اللازمة للتنمية و تؤثر في معدلات التنمية و في توزيع منافعها وتهيئة الخدمات الاجتماعية اللازمة للوفاء بالاحتياجات الأساسية للسكان و توضح قراءة أرقام هذه النفقات مدى أهمية السياسة الانفاقية و الأهمية النسبية لعناصر هذه النفقات في المجتمع.

تمهيد:

لقد تعزز الاهتمام بالنمو الاقتصادي مؤخرا بحيث استحوذ اهتمامات العديد من الاقتصاديين و السياسيين في مختلف البلدان و المنظمات الدولية و الاقليمية فأخذ مكان و حيز كبير بين الدراسات الاقتصادية ذلك لان النمو الاقتصادي يعتبر أهم المؤشرات الاقتصادية و هدف أي سياسة اقتصادية مهما كانت ، كونه أقرب مؤشر لاعطاء صورة حقيقية للاداء الاقتصادي و المحرك الذي يعمل على تحسين مستوى المعيشة و المزيد من الرفاهية لحياة أفضل باعتباره يخفف من عبء ندرة الموارد و يولد زيادة في الناتج القومي ، و التي يساهم من خلالها في مواجهة المشاكل الاقتصادية ولهذا كان من الضروري التعرض الى ظاهرة النمو الاقتصادي بهدف البحث في أسبابه و الحد من معوقاته.

و قد شهدت نظرية النمو الاقتصادي تطورات كبيرة على يد مجموعة من الاقتصاديين مع اختلاف أفكارهم و توجهاتهم و التي كانت انطلاقتها على يد أدم سميث و دافيد ريكاردو ، حيث قامت دراسة النمو الاقتصادي بالاستناد على مجموعة كبيرة من النماذج الاقتصادية و النظريات المتعددة بهدف تحليل النمو الاقتصادي لذلك سنسلط الضوء من خلال هذا الفصل على المفاهيم و المحددات الاساسية للنمو الاقتصادية و طرق قياسه ثم التعرض لاهم النظريات و المدارس الفكرية التي ركزت على النمو الاقتصادي من خلال تحليله بداية من النظرية الاقتصادية التقليدية وصولا الى نظرية النمو الداخلي و الوقوف على بعض الاختلافات في الفرضيات و النتائج المتوصل اليها .

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي

المبحث الاول : عموميات حول النمو الاقتصادي

اضحى النمو الاقتصادي فكرة اشار الى اهميتها الاقتصاديون و يسعى الى بلوغها المسيرون لاعتبارها من الاهداف الاساسية للحكومات في مختلف بلدان العالم و المعيار الذي تصنف على اساسه الدولة في خانة البلدان المتقدمة او السائرة في طريق النمو.

المطلب الاول : مفهوم النمو و الفرق بينه و بين التنمية الاقتصادية

اولا : مفهوم النمو الاقتصادي:

عموما هو الزيادة المستمرة في كمية السلع و الخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين [1]

- "كذالك يعرف بالزيادة في اجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي و ليس النقدي "
- "انه تلك الزيادة السنوية المعبر عنها بالنسبة المئوية للناتج الصافي PNN او الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي PIB مقاسا بالنسبة للفرد و يعكس هذا المعيار الحقيقي مستوى التقدم الاقتصادي و الرفاهية " [2]
- "الزيادة في القدرات الانتاجية لبلد ما نتيجة تحسن استخدام الموارد الاقتصادية او تطور التقنية المستخدمة في الانتاج " [3]
- "الزيادة السنوية الحقيقة في الناتج القومي الاجمالي (حصة الفرد من الناتج القومي) اي الزيادة في حجم السلع و الخدمات التي ينتهجها الاقتصاد في سنة معينة و التي يمكن قياسها بالتغير السنوي في متوسط المستوى المعيشي للفرد [4].
- من التعريفات السابقة يمكن استخلاص مايلي :
- النمو الاقتصادي عبارة عن الزيادة التي تحقق في الدخل يجب ان تكون على المدى الطويل و ليست زيادة مؤقتة سرعان ماتزول بزوال اسبابها .

كما ان الزيادة الحاصلة في دخل الفرد و جب ان تكون حقيقة و لا يكفي ان تكون نقدية ما معناه يجب استبعاد معدل التضخم .

- ان النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوت زيادة في اجمالي الناتج المحلي بل يجب ان تترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي اي لابد لمعدل النمو الاقتصادي ان يتجاوز معدل النمو السكاني و بالتالي : معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي – معدل النمو السكاني كما ان الدخل الحقيقي للفرد = الدخل النقدي للفرد / المستوى العام للاسعار

و مما سبق يمكن تعريف النمو الاقتصادي على انه زيادة في اجمالي الناتج المحلي خلال فترة زمنية محددة بما يضمن الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي كما يمكن تصنيف النمو الاقتصادي الى [1]

---

[1] اشواق بن قدور ، تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي ، دار الراية ، الجزائر 2013 - ص 63

[2] David degg . macoéconomique , 2 éme ED paris , dumod ; 2002,p 103

[3] كامل علاوي ، كاظم · حسن لطيف كاظم الزبيدي " مبادئ علم الاقتصاد " دار الصفاء للنشر و التوزيع ط1 عمان الاردن ، 2009 ، ص 281 .

[4] Andrew dunnett « undesstanding the economy « 4 th editionlonggman , 1998

1) النمو الاقتصادي الموسع = Croissance extensive

معناه نمو الناتج الوطني يتم بنفس معدل نمو السكان اي ان الدخل الفردي يكون ساكنا

2) النمو الاقتصادي المكثف Croissance intensive

معناه نمو الناتج الوطني يكون بمعدل يفوق معدل نمو السكان مما يؤدي الى ارتفاع الدخل الفردي

ثانيا : الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية:

غالبا ما يحدث نوع من الخلط بين النمو و التنمية لوجود تقارب بين المفهومين لذالك سيتم تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية و من ثم ابراز الفرق بينها و بين النمو الاقتصادي

1- **مفهوم التنمية الاقتصادية :** تعرف التنمية الاقتصادية بعد تعاريف منها ك

- تحسين المستوى الفردي في مستويات المهارة ة ، و الكفائة الانتاجية و حرية الابداع و الاعتماد على الذات و تحديد المسؤولية ([2])
- العملية التي تسمح بمرور البلد من وضعية الى وضعية تقدم ([3]).

تجدر الاشارة الى وجوب التفرقة بين مفهومي النمو و التنمية اذ تمثل هذه الاخيرة النمو الاقتصادي، الذي يعطي فكرة عن زيادة النشاط الاقتصادي دون ان بدلنا عن الظروف الاجتماعية للسكان، فوجود التنمية لا يؤدي بالضرورة الى التنمية

ومنه يمكن تلخيص اوجه الاختلاف بين المفهومين في النقاط التالية:

أ- ان النمو الاقتصادي يحدث بشكل تلقائي مع مرور الزمن نتيجة وجود تشكيلة من المجتمع تحرص على العيش الدائم ، اما التنمية الاقتصادية فهي عبارة عن عملية مقصودة و مخطط لها من قبل الدولة لتحقيق تطور فعال و واعي من خلال توجيه التشكيلات المجتمعية نحو المجالات الملائمة ([4])

ب- النمو الاقتصادي يهتم بزيادة الناتج الوطني بينما تركز التنمية على تنويعه اذا تضمن احداث تغيرات في مكونات الناتج نفسه و في اسهامات القطاعات المولدة له بتعديل الاهمية النسبية لكل قطاع .

ج- من الوارد ان يحصل النمو دون تحقيق التنمية حين ينحصر النمو الاقتصادي في قطاع معين دون باقي الاقتصاد القومي ، لما يتسرب الدخل المحقق من هذا القطاع الى الخارج او عندما تستحود فئة محدود جدا من السكان على الدخل (المحقق من هذا القطاع الى الخارج او عندما) لذالك فإن التنمية الاقتصادية ترمي الى توفير قدر كبير من العدالة الاجتماعية بإنصاف الطبيقات الفقيرة و المحرومة .

2- النمو ينطق على البلدان المتقدمة المتميزة بالاستغلال الكامل او شبه الكامل للموارد المتاحة ، غير ان مفهوم التنمية الاقتصادية يتصادف مع البلدان المتخلفة لامتلاكها امكانيات التقدم دون استغلالها .

---

[1] رفيق نزاري ، الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي دراسة حالة تونس ، الجزائر و المغرب ، رسالة ماجستير غير منشورة ، اقتصاد دولي ، جامعة الحاج لخضر – باتنة

[2] عبد الحكيم سعيج ، الناتج الوطني و النمو الاقتصادي ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 2001، ص 28

[3] Jaques Brasseul introduction à l'economie du développement , édition ,Armoud colin , paris ,1993 , p13

[4] حربي محمد موسى عريقات " مبادئ الاقتصاد : التحليل الكلي " دار وائل للنشر ، طبعة اولى الاردن، 2006، ص 265 .

المطلب الثاني : مقاييس و محددات النمو الاقتصادي

اولا : مقاييس النمو الاقتصادي :

ان قياس التغيير الحاصل في حجم النشاط الوطني الذي يعبر عن النمو الاقتصادي يتم من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك النشاط ، من اهم تلك المؤشرات :

1- **الناتج الوطني :** بإعتبا ره يعبر عن قيمة السلع و الخدمات المنتجة خلال فترة معينة ، فإنه يمكن اخده مقياسا للتعبيرعن مستوى واتجاه التطور الذي تشهده الوحدات الاقتصادية داخل الوطن ، فقياسه من سنة الى اخرى يمكن من التعرف على تغيرات مستوى الانتاج .

و في هذا الصدد يمكن تعريف ثلاث معدلات للنمو التي تسمح بقياس تلك التذبذبات ([1])

أ) **معدل النمو السنوي :** يمثل التغيير الذي يحدث في مستوى الدخل منسوبة الى قيمة الدخل من سنة الى اخرى ، يستخدم هذا المعدل في الفترات القصيرة

ب) **معدل النمو الكلي :** يمكن تعريف معدل النمو الكلي للدخل الوطني خلال فترة معينة حيث يمكن ان ناخد فترة اكثر من سنة واحدة لدراسة التغيير الفعلي للدخل الوطني

ج) معدل النمو السنوي المتوسط : و يعني بدراسة تغيير مستوى الدخل خلال فترة معينة اخد في الاعتبار تلك التذبذبات السنوية

2- الدخل الفردي : ([2]) تكمن اهمية قياس نمو الدخل الفردي في معرفة العلاقة بين نمو الانتاج و تطورالسكان ، و يعتبر هذا المقياس كقياس عيني للنمو اي يقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفعه.

ثانيا : العوامل المحددة للنمو الاقتصادي :

تناولت العديد من النظريات موضوع محددات النمو الاقتصادي و منها ما فسرت النمو بعوامل اخرى كالعوامل المالية ، السياسة الطبيعية (مثل الموارد المتاحة و الكثافة السكانية) و حتى البيئة و الثقافية

1- **العمل :** يتمثل في الجهد المقدم من طرف الفرد بغية انتاج سلع و خدمات قصد اشباع حاجات و يمكن قياس حجمه بعدد العمال او بعدد ساعات العمل الفعلية ، كما لا يجب اغفال تركيبة العمال كالسن ، الجنس ، و التكوين لما في ذلك من اثر بالغ على انتاجية عنصر العمل و المثمثلة في نسبة الانتاج المحقق الى عدد وحدات العمل المستخدمة ، فقد يزيد الانتاج دون الرفع من عدد العمال او ساعات العمل.

ما معناه ارتفاع انتاجية عنصر العمل نتيجة تغير او تحسين تركيبة العمال (التكوين مثلا)

2- **تراكم راس المال :** يعتبر سلعة تستخدم في انتاج سلع و خدمات اخرى و ينتج من تخصيص جزء من الدخل الحالي لاستتماره مستقبلا حتى يتم توسيع الانتاج ، فهو يمثل بذلك الاستتمارات او كل مؤشر اخر يشرح مستوى و درجة التجهيزات المساهمة في تحقيق التقدم التقني ، اذن فتراكم راس المال يتعلق مباشرة بحجم الادخار اي مجمل ما لا يخصص للاستهلاك من الدخل القومي.

---

[1] فرمي محمد ، التحليل الاقتصاد الكلي ، الجزء الاول ، الاس النظرية دون دار النشر ، ص 71-72

[2] عبد الحكيم سعيج ، الناتج الوطني و النمو الاقتصادي ، مذكرة ماجيستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2001 ، ص 28

3- **التقدم التقني :** هو تلك التغيرات ذات الطابع التكنولوجي لطرق الانتاج او لطبيعة السلع المنجزة و التي تسمح بانتاج اكبر بنفس كمية المدخلات او بالحفاظ الانتاج بمدخلات اقل ، حل مشاكل الاختلافات التي تحد من الانتاج ، انتاج سلع جديدة او من نوعية احسن فالتقدم التقني هو عبارة عن حقيقة ذات طابع كيني حيث يفرض في الواقع تغير معتبر و مناسب في معاملات الانتاج لانه مدعو لتحسين و تطوير الاداء الاقتصادي.

كما يمكن تعريفه على انه السرعة في تطوير و تطبيق المعرفة الفنية من اجل زيادة مستوى المعيشة للسكان " ([1]).

المبحث الثاني: نظريات و نماذج النمو الاقتصادي

المطلب الاول: نظريات و نماذج النمو الاقتصادي في الفكر الثقليدي

اولا: نظريات و نماذج النمو الاقتصادي في الفكر التقليدي

1 نظرية النمو الكلاسيكية:

كانت نظرياث النمو وتوزيع الدخل بين الأجور و الارباح الشغل الشاغل لكل الاقتصاديين الكلاسيك أمثال ،Adam smith، Ricardo، Malthous، Marx وغيرهم، وقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة اهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامةوسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد و الحرية الفردية في ممارسة النشاط، اذا قبل كل شيئ يجب ان نتعرض الى افكار, برز مفكري هذه المدرسة والوقوف على بعض الاختلافات فيما بينهم رغم انهم يتفوقون على الخطوط العريضة والمشتركة لهذه الدراسة الفكرية.

ادم سميث Adam smith يعتبر ادم سميث بان العمل مصدر لثروة الامة وتقسيم العمل هو وسيلةلزيادة انتاجية العمل وبالتالي ثروة الامةو قد اهتم سميث بتحديد العوامل اللتي تحقق النمو و من اكبر مساهماته هي فكرة زيادة عوائد الانتاج المستندة الى ظاهرة تقسيم العمل والتخصيص وتحقق مزايا عديدة من جراء تقسيم العمل اهمها:

* زيادة انتاجية العمل الناجمة عن زيادة مهارة العاملين.

* زيادة الابتكارات الناجمة عن التخصص.

* تناقص وقت العمل اللازم لاتمام العمليات الانتاجية.

فتقسيم العمل يولد وفرات خارجية وتحسن في مستوى التكنولوجيا واللتي تنجم عنها تخفيض في تكاليف الانتاج وزيادة الطاقة الانتاجية ولهذا فان التخصيص يسهل مهمة تراكم راس المال و استخدام المكائن.

و يؤكد ان نمو الانتاج و مستويات المعيشة يعتمدان على الاستثمار وتراكم راس المال وان الاستثمار بدوره يعتمد على الانجاز اللذي ينجم عن الارباح المتولدة عن النشاط الصناعي و الزراعي ومن تخصص العمل. وان

[1] اسماعيل عبد الرحمن – حربي محمد موسى عريقات " مفاهيم اساسية في علم الاقتصاد داروائل عمان ، 1999 ، ص 374 .

تقسيم العمل يعتمد على حجم السوق و مع تحسن وسائط النقل فان حجم السوق يزداد ويصبح العمل اكثر تخصص وتحل النقود محل المقايضة وتزداد الانتاجية كما ال التجارة الخارجية تعتبر في نظرة سميث اداة مهمة في توسيع السوق وان الاسواق التي تنظم نفسها بنفسها هي بمثابة اليد الخفية التي تحول المصالح الخاصة الى منافع اجتماعية.

ويعتبر ان زيادة العوائد تسود في معظم النشاطات الصناعية. بينما ان انخفاض العوائد يخصالنشاطات المعتمدة على الاراضي مثل الزراعة و المناجم لان الارض عامل ثابت من عوامل الانتاج.

ويؤكد ان الادخارات عامل مهم في تراكم راس المال و بالتالي مهم كذلك في النمو الاقتصادي وان الاستثمار يعتمد على معدل الربح فاذا انخفض معدل الربح بتخفيض الاستثمار وافترض ان كل الادخار يتم استثماره ولهذا لا يمكن حصول تراكم راس مالي وتنمية دون وجود ادخارات[1]. ويمكن ان يوضح الشكل الاتي افكار ادم سميثفي هذا المجال

الشكل -1- شكل يوضح افكار ادم سميث في مجال النمو الاقتصادي

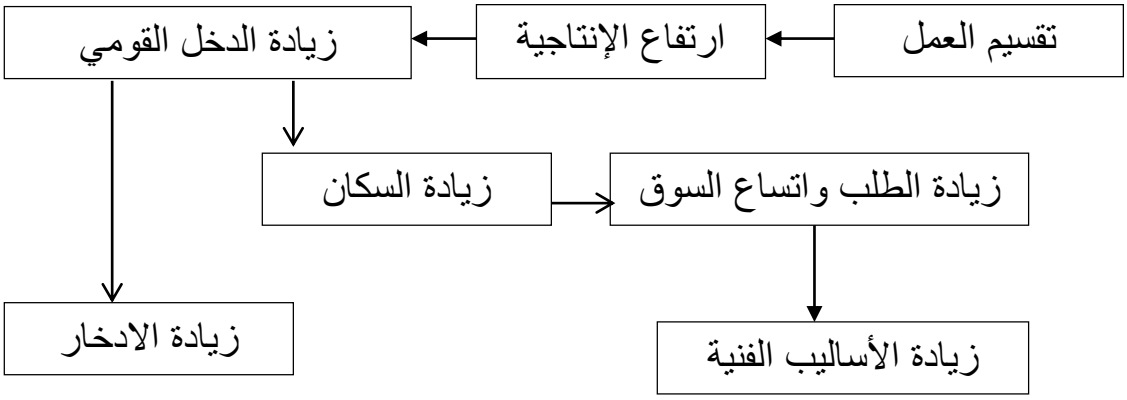

1-2- ديفيد ريكاردو:

لقد اعتقد ريكاردو ان ندرة الارض الزراعية مظهر من مظاهر شح الطبيعة كما تقول هي السبب في حصولها على ريع و يتزا يد هذا كلما ازداد الطلب على منتجاتها.وحتى بافتراض ان راس المال قد يستخدم بدلا من العمل في الانتاج الزراعي فان الامر لن يغير شيئا قي راي ريكاردو وذلك لان راس المال ما هو الا عمل مخزون ولم يعتقد ان التقدم التكنولوجي في الزرهعة له اهمية تذكر وفي العرض التالي نضع تحليل ريكاردو في شكل نقاط متتالية منطقيا:

- يرى ريكاردو ان ملاك الاراضي الزراعية يحصلون على ريع نتيجة ملكيتهم لعنصر انتاجي نادر بطبيعته وان هذا الريع يتزايد كلما ازداد الطلب على السلع الزراعية نتيجة ارتفاع نفقات انتاج هذه السلع.

- ينعكس ارتفاع المنتجات الزراعية على حصيلة الاجور النقدية للعمال (النقدية وليس الحقيقية) فالراسماليين يظطرون الى رفع معدلات الاجور لعمالهم وذلك للمحافظة على حد الكفاف لمستوى دخل حقيقي.

- بافتراض عدم وجود البطالة في المجتمع فان الحصيلة الكلية للاجور النقدية سوف ترافع نتيجة تزايد السكان وارتفاع مستوى الاجر النقدي.

والان اذا قلنا ان **الدخل النقدي** = **الاجور+الربح+الارباح** نستطيع ان نرى كيف ان ارتفاع حصيلة الاجور وارتفاع الريع يؤدي الى انخفاض نسبة الارباح في الدخل القومي اي ان تناقض الغلة وارتفاع اسعار السلع الزراعية يؤدبا على مستوى الاقتصاد ككل. الى اعادة توزيع الدخل في غير صالح اصحاب رؤوس الاموال الذين يشتغلون في النشاط الاقتصادي.

- توقع ريكاردو سيادة ظروف زيادة اسعار السلع الزراعية في المدى الطويل وبالتالي ارتفاع الاجور السريع واتجاه الارباح الى الانخفاض وهذا يؤدي الى تناقص معدلات الادخار والاستثمار و يصل الاقتصاد في النهاية الى الركود(1).

1-3- روبرت مالتوس:

اعتمد مالتوس على فروض محددة ففي مقدمة هذه الفروض ان معدل المواليد ثابت ومرتفع وان كمية الموارد في الطبيعة ثابتة وان زيادتها ترتبط بتكاليف عالية كما ان وفورات الحجم ذات طبيعة جزئية . هذا فضلا عن ان نمو راس المال يعد متاحا بصورة يمكن معها ان يلغى تاثيرات قانون تناقص الغلة .وفي ظل هذه الافتراضات فان السكان سوف يزدادون الى حد انخفاض مستوى المعيشة وان هذه الزيادة في السكان لا تعد حافزا للنمو الاقتصادي الا اذا رافقه طلب فعال. ويمكن تلخيص اراء وافكار (مالتوس) بان الزيادة في السكان يترتب عليها ارتفاع منحى عرض العمل. مما يعني ذلك خفضا للاجور. وهكذا حتى يصل مستوى الاجر الى حد الكفاف وهذا المستوى الاخير من الاجر يعد محفزا للمنتجين على استثمار المزيد من اموالهم وبذلك يزيد معدلات النمو الاقتصادي ويمكن تصور هذه العلاقات من خلال الشكل التالي:

الشكل 2- يوضح ملخص لاراء مالتوس

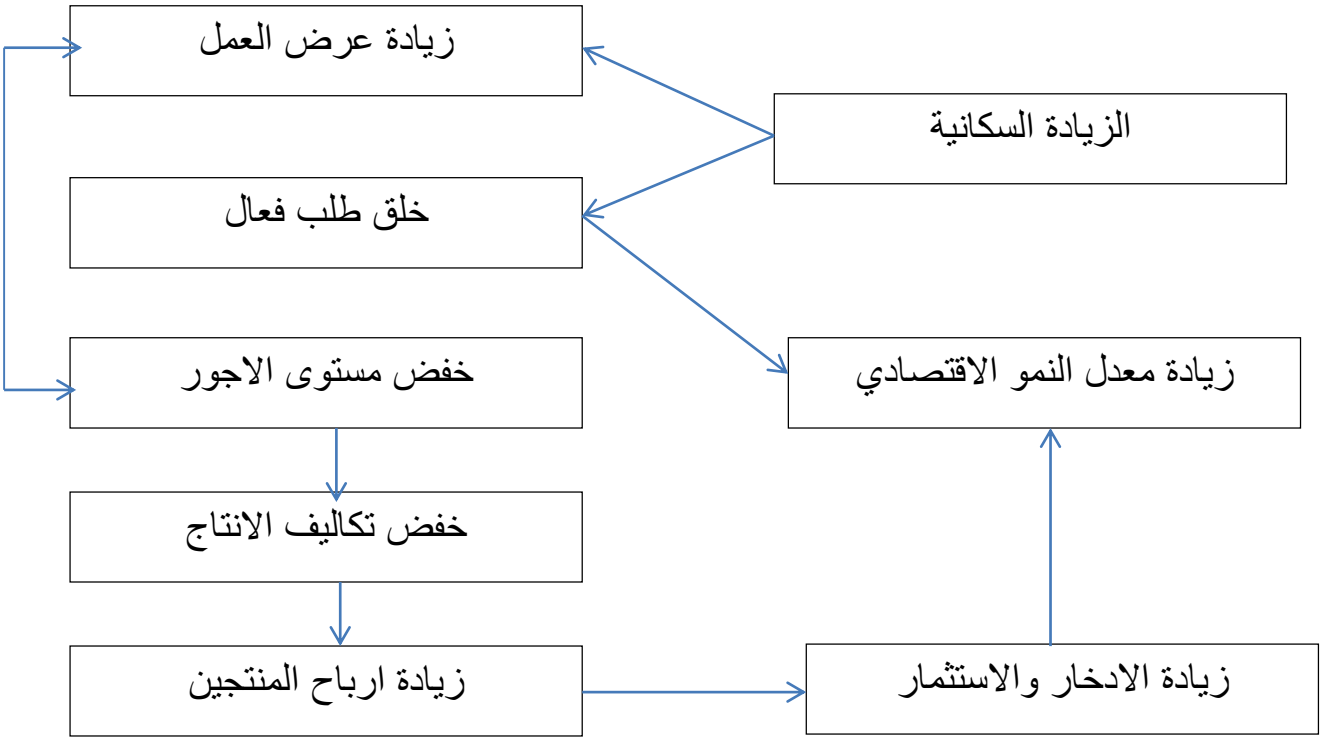

كان كارل ماركس الاقتصاديالكلاسيكي الوحيد الذي تنبا بانهيار الراسمالية و يتفق جميع الاقتصاديين الكلاسيك بان معدل الربح على راس المال سوف ينخفض مع النمو الاقتصادي ولكنهم احتلفوا على سبب انخفاضه بحيث يؤكد ماركس على ان الاقتصاد لا يمكن ان ينمو الى الابد وان النهاية لا تاتي بسبب حالة اثبات بل بسبب الازمة اللتي ترافق حالة فائض الانتاج والاظطراب الاجتماعي.

وفي معرض تقييم البعض لاراء ماركس فانهم يؤكدون بان تحليلات ماركس تتضمن نظرة ثاقبة وقيمة لاداء الراسمالية الا ان تنبؤاته بخصوص انهيار النظام الراسمالي العالمي لم تتحقق ذلك لسببين : الاول : ان زيادة الاجور النقدية الناجمة من اختفاء فائض العمل لا يعني بالضرورة زيادة في الاجور الحقيقية , يمكن ان يعوضها زيادة في الانتاجية مما يترك معدل الربح دون تغيير و الثاني : أن ماركس قلل من أهمية التقدم التكنولوجي يعني أن هناك تعارضا بين الاجور الحقيقية وبين معدل الربح كلاهما يمكن أن يرتفع ويمكن تلخيص النموذج الماركسي في صورة العلاقات الآتية:

1- ان الانتاج الاجمالي (θ) يعتمد عللى المستوى الفني (T) و الموارد الارضية (K) وحجم العمل (L) ثم رأس المال (Q) في الصورة الاتية :

2-تعتمد هذه الصورة الدالية بصورة أساسية عللى التقدم التقني ويعتمد هذا الاخير على المستوى الاستثمار (I) كما أن مستوى الاستثمار يعتمد على معدل الارباح (rP) ثم ان معدل الارباح يعتمد :

$$Pr = \frac{Q - Cv}{Cf + Cv}$$

حيث : (C□) رأس المال الثابت

(C_v) رأس المال المتغير

3-ان الاجور (W) تعتمد على مستوى الاستثمار كما أن التوظف (eF) يعتمد على مستوى الاستثمار حيث ان الاستهلاك (cC) يعتمد على الاجور بمعنى اخر أن:

4-ان الارباح على مستوى التقدم الفني ومستوى الاستهلاك وحتى يمكن صياغة النموذج بصورة كاملة فان هناك متغيرات ومتطابقات أخرى الا أنه يمكننا أن نفهم أهم المتغيرات في هذا النموذج ومن العرض السابق تمكنا من معرفة الالية التي اعتمدها ماركس في نموذجه و تأثر المتغيرات بعضها ببعض .

حاول الاقتصاديون الكلاسيك اكتشاف اسباب النمو طويل الاجل في الدخل القومي و العميلة التي تمكن النمو من أن يتحقق . ومن أبرز الافكار النظرية الكلاسيكية في مجال النمو الاقتصادي مما يأتي :

اعتقد الكلاسيك أن الانتاج دالة لعدد من العوامل وهي العمل . رأس المال و الموارد الطبيعية ،التقدم التكنولوجي و التغير في الانتاج يتحقق عندما يحصل تغيير في أحد هذه العوامل . و اعتبر الكلاسيك أن الموارد الطبيعية (الاراضي الزراعية) ثابتة وأن بقية العوامل متغيرة . ولهذا فان عملية الانتاج للاراضي الزراعية تخضع لقانون تناقص الغلة . لكن صحة التحليل المذكور هي رهن بافتراض ثبات الفن الانتاجي و رأس المال المستخدم . كما اعتقدوا بان الارباح هي مصدر التراكم الرأسمالي .

- اعتقد الكلاسيك بوجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي .

-اتجاه الارباح نحو الانخفاض و السبب طبقا لادم سميث هو زيادة الاجور الناجمة عن المنافسة في ما بين الرأسماليين

-يعتقد الكلاسيك بأنه عند وجود السوق الحرة بأن اليد الخفية من شأنها أن تعظم الدخل القومي .

-الحاجة الى العوامل الاجتماعية و المؤسسة المواتية للنمو .

2-نقد النظرية الاقتصادية للنمو :

2-1-الارباح مصدر الادخار: هناك تجارب اشارت الى أن هماك مصادر غير الارباح للادخار ومنها ادخار الطبقة الوسطى وكذلك ادخار الحكومة والقطاع العام.

2-2-الادخارات تتوجه كلها للاستثمارات : يقول البعض بأنه ليس صحيحا وكما يقول شومبيتر () فان الاستثمار يمكن أن يزيد على الادخار من خلال الائتمان المصرفي .

2-**3-القوانين غير واقعية :** استنادهم الى قانون تناقص العوائد للارض وعلى نظرية مالتوس في السكان وتقليلهم من أهمية و امكانات التطور التكنولوجي في الحد من أثار تناقض العوائد. كما أن عدد السكان لم ينمو بالمعدلات السريعة التي افترضوها و أن نمو الانتاجية في الزراعة كان أسرع من معدلات نمو السكان .

2-4-سياسة التجارة الحرة ضعيفة : يشير البعض الى ضغف التحليل الاقتصادي في تأييد أطروحة التجارة الحرة فان مؤسسات المنافسة التامة كانت غير ملائمة لان المؤسسات أخذت تنمو و تتحول الى احتكارات وقد واجه التفكير في السوق الحرة تغيرا جذريا فليس هناك بلد يكون فيه السوق هو السائد فحتى في الولايات المتحدة الامريكية فان اختيارات السوق تعدل من خلال الاختيار العام ومن خلال السياسات النقدية و المالية

2-5-اهمال النظرية للقطاع العام : يؤكد البعض بأن النظرية فشلت في ادراك أهمية الدور الذي يلعبه القطاع في تعجيل التراكم الرأسمالي.

2-6-أهمية محدودة للتكنولوجيا : افترضت النظرية بأن المعرفة الفنية معطاة وثابتة عبر الزمن . وبهذا فانها فشلت في تصور أهمية التأثير الذي يتركه العلم و التكنولوجيا على التنمية الاقتصادية السريعة للبلدان المتقدمة حاليا .

2-7-تصورات خاطئة عن الاجور و الارباح : أظهرت التجربة العلمية للنمو أن الاجور لم تبق عند مستوى الكفاف كما توقعت النظرية الكلاسيكية بل كانت هناك زيادة مستمرة في الاجور و دون حصول انخفاض في معدلات الارباح (1)

المطلب الثاني : نظريات ونماذج النمو الاقتصادي في الفكر الحديث

أولا : نظريات النمو الاقتصادي لدى النيو كلاسيك:

1-النظرية الكلاسيكية المحدثة :

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر برزت المدرسة الكلاسيكية المحدثة والتي اهتم روادها مثل (A. Marshall) بتكوين رأس المال . وقد ركز هؤلاء في ذلك على المزايا المتحققة عن نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي حيث اعتبروا تعميق رأس المال و تزايد نسبة KIL مصدرا هاما لهذه المزايا و التي تستمر حسب رأيهم حتى يتساوى عائد رأس المال مع سعر الفائدة الحقيقي .

و نشير هنا الى أن مع تطبيق قانون العوائد المتناقصة (الحدية) فان التعميق الاولي لرأس المال يرفع من معدل عائد رأس المال ولكن بعد ذلك يتناقص هذا المعدل .

ويمكن القول بصورة عامة ان الفكر الكلاسيكي المحدث حول النمو الاقتصادي قد اعتمد على شروط و التي منها :

أ- توافق الاستقرار السياسي مع رغبة المجتمع في التنمية

ب- ارتفاع ميل الادخار لدى السكان

ج-توافر غرض العمل الماهر مقرونا بخيرات ادارية متطورة

د-شيوع الروح التنافسية فيما بين عدد كبير من وحدات الانتاج المتلائمة لبعضها من حيث الحجم.

هـ- دعم الية السوق و حرية حركات الاسعار و كفاءة تخصيص الموارد و المنتجات و اعتمادا على هذه الشروط أكد الفكر المذكور التصورات الاتية حول النمو الاقتصادي

1-استمرار تراكم رأس المال في عملية الانتاج و لتحقيق ذلك تم الاهتمام بعلاقة الاحلال بين رأس المال و العمل حيث يمكن للاقتصاد أن يحقق التراكم المطلوب دون الحاجة الى زيادة حجم العمل .و هنا مع تحسبن التكنولوجيا يقل الطلب على العمل فيزداد الانفاق الاستثماري و هذا ما يرفع من سعر الفائدة مما يشجع المدخرين على زيادة الادخار وتندفع اسعار السلع الراسمالية الى الاعلى وبالنتيجة يزداد تراكم رأس المال .

2-تكون عملية التنمية متدرعة ومستمرة و متوافقة (أو منسجمة)و هي تجري في ظروف تتسم بالتفاؤل .

3-ان التخصص الانتاجي و تقسيم العمل يزيدان عن عملية التراكم اذا تم اعتماد نظرية التكاليف النسبية التي طورها (D. Ricardo)

وقد بين الكلاسيك المحدثون أن معدل تراكم رأس المال يتحدد بالسلوك الاقتصادي للعمل عند مستوى التشغيل الكامل و هنا يستمر الشرط الكلاسيكي المسبق و الذي هو الانتفاع التلقائي التام و المستمر من الموارد الاقتصادية المتاحة .وهنا يتغير النشاط الاقتصادي خلال المنافسة التامة مع وجود أسعار مرنة للمدخلات و المخرجات وذلك بما يقدمن توازن العرض مع الطلب في كافة الاسواق وحيث ترتبط الصفقة الفعلية شرط التوازن المسبق (1)

2-نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي (Joseph schompeter) (2)

حاول جوزيف شومبيتر أن يسد الفجوة القائمة بين أراء ماركوس و أراء النيوكلاسيك المتعلقة بالتنمية الاقتصادية و يعتبر من أبرز الكتاب في حقل النمو الاقتصادي من خلال كتابه (نظرية في التنمية الاقتصادية في التنمية عام 1911) ويمكن توضيح نظريته من خلال النقاط الاتية :

أ-يرى شومبيتر أن التغيرات الاقتصادية التي تتمخض عن تحقيق هدف الانتقال الى مستويات معيشية أعلى بكثير من المستويات السائدة تتمثل في صورة تدفقات مفاجئة و ثابتة.

ب-كما يرى أيضا أن النمو طويل الاجل في ظل النظام الرأسمالي لا يمكن تفهمه الا عندما ينظر اليه في صورة تقلبات اقتصادية .

ج- تتشابه نظرة شومبيتر كثيرا مع أراء ماركوس في تأكيد الطبيعة الديناميكية غير المتسقة لعملية التنمية.

د- استخدم شومبيتر الافكار وأدوات التحليل الاقتصادي التي قدمها النيوكلاسيك عوض الافكار و المفاهيم الماركيسية .

هـ-يرى أن التنمية الاقتصادية تحدث غالبا في صورة قفزات و تدفقات غير منتظمة.

و- يأخذ النمو مكانه في الاقتصاد القومي بطريقة غير متسقة و غير منتظمة . تنطوي القرارات الكبرى الخاصة بالاعمال على درجة كبيرة من المخاطرة و عدم التأكد .

ي-أما بخصوص الارباح عند شومبيتر فانه يؤكد أن المنظم يقوم بعملية الابتكار ليحصل على الارباح.

ز-وقد كان شومبيتر متشائما فيما يتعلق بمستقبل النظام الرأسمالي للاسباب التالية (1):

* أن الابتكارات قد ابتدأت التحول من كونها نشاطا شخصيا لتصبح نشاطا روتينيا غير شخصي يجري داخل بيروقراطية المشروعات الكبيرة.

* أن نمو مؤسسات الاعمال الكبيرة قد أضعفت الهياكل الاساسية للرأسمالية مثل الملكية الخاصة و حرية التعاقد.

*تناقض مقدرة رجال الاعمال و الصناعيين على الامساك بالقيادة في الحكومات الرأسمالية مما يضعف من قدرتهم على المحافظة على ولاء العمال ومن ثمة يفتح الطريق الى ظهور الاشتراكية أخر الامر.

* نقد لنظرية شومبيتر: من أهم الانتقادات الموجهة الى نظريته هي:

1- أن عملية النمو في نظرية شومبيتر تستند على المبتكر الذي يعتبره شخصا مثاليا . حيث أن وظيفة الابتكار في الوقت الحاضر هي من مهام الصناعات ذاتها . كما أن الصناعات الان تقوم بالانفاق على البحوث و التطور والتي لا تتضمن الكثير من المخاطر.

2- طبقا لشومبيتر فان التنمية الاقتصادية هي نتيجة لعملية دورية في حيث أن مثل هذه التقلبات ليست ضرورية للتنمية بل كما يقول (Nurkse) أن التنمية تعود الى التغيرات المستمرة .

3- في الوقت الذي يؤكد فيه شومبيتر على أن الابتكارات تمثل العامل الرئيسي للتنمية الاقتصادية الا ان التنمية لا تعتمد فقط على الابتكارات بل تعتمد أيضا على التغيرات الاقتصادية والاجتماعية

4-يعطي أهمية كبيرة للائتمان المصرفي ولكنه في الأمد الطويل فانه لا يكفي بل هناك حاجة الى مصادر أخرى مثل إصدار الأسهم و الفروض من أسواق المال.

المطلب الثالث : نظريات النمو الحديث

1- نظرية النمو الكيترية [1]

لقد كان النمو الاقتصادي سريعا ومنتظما قبل الثلاثنيات من القرن العشرين ولم تذخله اية مشكلات حتى جاء الركود الاقتصادي والذي سمي الكساء العظيم خلال فترة (1930-1939)

والفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية لذلك بدء الاهتمام بمسالة النمو الاقتصادي وذلك بسسب الثورة الكيترية في نظرية الدخل من جهة وبروز مشكلة الفقر بشكل واسع من جهة اخرى .

فقد انتقد كيتر نظرية الكلاسيكية وقانون (say) واكد بان مستوى الطلب يمكن اي يحدث عند اي مستوى من الاستخدام والدخل ليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل ، وتجدر الاشرة ان مستوى الاستخدام عند كيتر يتحدد من خلال الطلب الكلي ، وان المشكلات التي يمر بها النظام الراس مالي لا تكمن في جانب العرض من السلع والخدمات بل تكمن في جانب الطلب الفعال . واعتبر كيتر ان قصور الطلب هو جوهر المشكلة الراسمالية وان الاستتمار هو دالة بسعر الفائدة وان الاذخار هو دالة للدخل ، واكد كيتر بان دالة الانتاج تعتمد على حجم العمل المستخدم .

والنمودج الكيتري الاصلي يركز على القصور في الطلب ويؤشر احتمال حصول توازن اقتصادي عند مستوى اقل من مستوى الاستخدام الكامل ، وقد ركز كيتر اهتمامه على الاستقرار الاقتصادي اكثر من اهتمامه بالنمو ، وتعامل نموذجه مع تحديد مستوى الدخل في المدى القصير جدا وبموجب التحليل الكيتري فان مستوى الدخل والانتاج (في الاقتصاد المغلق) هو عندما يتسوى الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط

2- نظرية النمو في الفكر المعاصر

نظرية المراحل لرستو (rostow) [2]

ظهرت حديثا محاولة جريئة لتحديد درجة النمو الاقتصادي عند الدول المتخلفة قام بها البرفيسور والت وتيمان ريستو (w.w. rostow) استاد التاريخ الاقتصادي بجامعة كمبرج وتتلخص هذه المحاولة في ان رستو قام بوضع مراحل معينة لعملية النمو الاقتصادي عند الدول ، قال عنها في مقدمة كتابه - مراحل النمو الاقتصادي - وتتلخص هذه المراحل في الاتي : مرحلة المجتمع التقليدي ، مرحلة التهيؤ للانطلاق ، مرحلة الانطلاق ، مخرحلة النضوج ، مرحلة الاستهلاك الوفير وذلك كما يوضحه الشكل التالي .

[1] مدحت الخرشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 73 .
[2] كمال بكري ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، ص ص 390 ، 391 .

الشكل 12: المراحل الخمسة للنمو الإقتصادي عبر الزمن

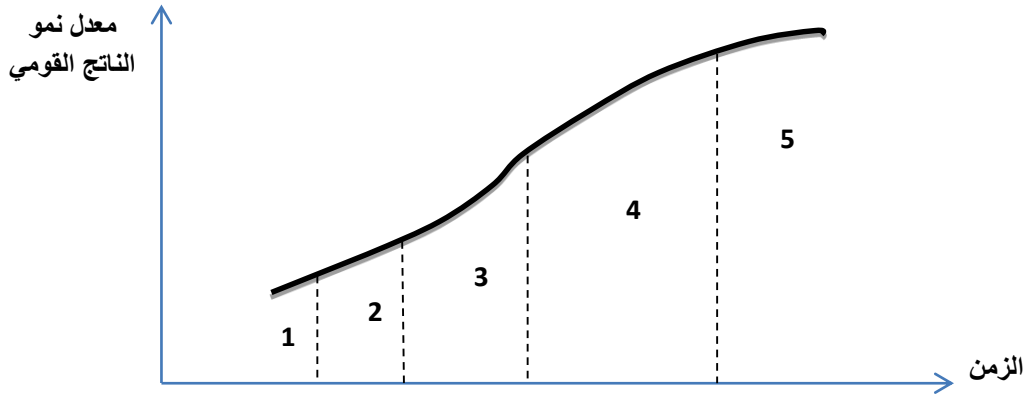

وفيما يلي تفصيل لكل مرحلة من هذه المراحل الخمس :

1- **مرحلة المجتمع التقليدي** : هو مجتمع بدائي بسيط يعتمد على القطاع الزراعي ويتبع اهلها وسائل بدائية للانتاج ، كما يلعب نظام الاسرة او العشيرة دورا رئسيا في التنظيم الاحتماعي بها.

ومن مظاهر هذه المرحلة ، تمسك المجتمع بالتقاليد ، وتفشي الاقطاع ، وانخفاض مستوى الانتاجية بشكل عام ، وصغر متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي .

ويعتقد رست وان هده المرحلة عادة ما تكون طويلة نسبيا ، وتتميز بالبطء الشديد .

2- **مرحلة التهيؤ للانطلاق** : تعتبر هذه المرحلة فترة انتقال بين مرحلة المجتمع التقليدي ، ومرحلة الانطلاق ، وفيها تكون الدولة ايضا مختلفة اقتصاديا ، غير انها تحاول ترشيد اقصادها ، والتخلص من الجمود الذي يتسم به مجتمعها .

ومن مظاهر هذه المرحلة نبذ المجتمع للوسائل البدائية للانتاج ، وإدخال الوسائل الحديثة وقيام بعض الصناعات الخفيفة الى جانب الزراعة ، والاهتمام بإنشاء الطرق ، والسكك الحديدية ، والموانئ

3- **مرحلة الانطلاق** [1]: هي تلك المرحلة الحاسمة في عملية النمو والتقدم الاقتصادي ، حيث انه في هذه المرحلة يستطيع المجتمع القضاء على كل العقبات والمشاكل التي تعترض طريق التقدم وتحقيق النمو الاقتصادي الذاتي وذلك لان هذه المرحلة تتميز بحدوث ثورات صناعية تنطوي على تغيرات جذرية في وسائل الانتاج ، واستحدام التكنولوجيا الحديثة ، وظهور صناعات جديدة التي تتمتع بوفرات

[1] د. محمد عبد العزيز عجيمية و د. علي عبد الوهاب نجا و د . ايمان عطية ناصف ، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، طبعة الثانية ، سنة 2010 ص 163

الحجم ، هذا بالاضافة الى حدوث تغيرات مواتية في النظم الاجتماعية والثقافة والمؤسسية التي تساعد على تحقيق النمو .

4- **مرحلة النضوج** : تعرف بانها المرحلة التي يستخدم فيها المجتمع التكنولوجيا المتقدمة في مجال النشاط الانتاجي ، وترتفع فيه نسبة الاستثمارات من إجمالي الدخل القومي مقارنة بالمرحلة السابقة كما يرافق هذا التزايد في الاستخدام التقني تغيرات هيكلية في القوة العاملة .

5- **مرحلة الاستهلاك الوفير**[1] : وفيها تكون الدولة قد بلغت شأنا عظيما من التقدم الاقتصادي ، يزيد انتاجها عن حاجتها ، يعيش سكانها في سعة من العيش ، يحصلون على دخول عالية وعلى قسط وافر من سلع الاستهلاك واسباب الرخاء .

ومن اهم مظاهر هذه المرحلة ارتفاع متوسط استهلاك الفرد العادي من السلع الاستهلاكية كما أن من مظاهرها زيادة الانتاج الفكري والادبي والفني وللمجتمع ، وزيادة متوسط دخل الفرد على 600 دولار في العام .

أنه مايؤخذ على مراحل النمو لرستوا مايلي [2]

1- ان تقسيم رستو لمراحل النمو هو تقسيم ينطوي على تعميمات واسعة تقوم على مشاهدات تاريخية ، حيث يوجد تداخل فيما بين المراحل .

2- قد يفهم من تحليل رستو أنه ينبغي أن تمر المجتمعات خلال تطورها بهذا التتابع وهو الامر الذي يصعب تحقيقه في الواقع العلمي ، لأن ظروف المجتمعات تختلف من فترة الى أخرى ، واختلاف ظروف الدول النامية حاليا عن ظروف الدول الصناعية منذ منتصف القرن الثامن عشر ، حيث لا زال بعض الدول النامية تمر بمرحلة المجتمع التقليدي او التهيؤ للانطلاق .

3- ليس من الضروري ان تسبق مرحلة التهيؤ للانطلاق مرحلة الانطلاق ، حيث لا يوجد سبب لضرورة حدوث الثورة الزارعية وتراكم رأس المال الاجتماعي في المواصلات قبل ان يحدث الانطلاق ، كما أن مرحلة شيوع الاستهلاك الوفير لا تمثل تسلسل تاريخي ن حيث ان هناك دولا دخلت هذه المرحلة قبل ان تبلغ مرحلة النضج مثل استراليا وكندا .

2.2.3 - نظرية النمو الجديدة (الداخلية)[3]

ان الاداء الضعيف للنظريات الكلاسيكية المحدثة (النيو كلاسيكية) في القاء الضوء على مصادر النمو الطويل الامد قد قاد الى عدم رضا عن تلك النظريات ، والتى تؤكد على انه هناك خاصية في الاقتصاديات سوف تصل الى توقف النمو ن وعليه فليس هناك غرابة بأن هذه النظرية فشلت في اعطاء تفسير مقنع للنمو التاريخي المستمر في الاقتصاديات المختلفة في العالم .

[1] كمال بكري ، مرجع سبق ذكره ، ص 393 .
[2] محمد عبد العزيز عجيمية ، د علي عبد الوهاب نجا ، ايمان عطية ناصف ، مرجع سبق ذكره ، ص 167 .
[3] مدحت قريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 78 .

ان اي زيادة في الناتج القومي الاجمالي التى لا يمكن ارجاعها الى التكيفات قصيرة الامد في خزين رأس المال او العمل انما تعود الى مجموعة ثالثة من العوامل تعرف بمتبقى سولو ، والنظرية الكلاسيكية المحدثة ترجع معظم النمو الاقتصادي الى عمليات خارجية مستقلة للتقدم التكنولوجي ، وقد ازدادت المعارضة لنماذج كلاسيكية المحدثة في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات ولم تفلح هذه النظرية في تفسير التباعد او الاختلافات الكبيرة في الاداء الاقتصادي الى عمليات خارجية مستقلة للتقدم الاقتصادي فيما بين البلدان المختلفة ، الامر الذي دفع الى ظهور نظرية جديدة هي نظرية النمو الجديدة (الداخلية) ان منظري النمو الداخلى يحاولون تفير العوامل المحددة لمعدل نمو الناتج المحلي والذي لم يتم تفسيره والذي يتحدد خارجيا في معادلة النمو solow والذي يعرف بمتبقى solow و بافتراضهم ان الاستثمارات الخاصة والعامة في راس المال البشري والتى تولد وفورات خارجية وتحسن في الانتاجية ، تعوض التوجه الطبيعي لتناقص العوائد.

ان ظاهرة عد التقاء معدلات دخول الافراد فيما بين بلدان العالم المختلفة (المتقدمة والنامية) هي التى ألهمت تطوير النظرية الجديدة ، التى تلغي الفرضية المتعلقة بتناقض عوائد رأس المال التى تنبأت بها النظرية الكلاسيكية المحدثة ، وقد تبين بانه في فرضية ثبات العوائد او تزايد العوائد لا يحدث تقارب في معادلات دخول الافراد فيما بين البلدان ، وفي حالة عدم وجود حالة تناقض العوائد على راس المال فإن الاستثمارات يكون مهما جدا للنمو الطويل الامد ، وأن مثل هذا النمو يكون داخليا .

وقد ابتدأ هذه النماذج الاقتصاديان (Rlucud) وفي 1988 و paul romer في 1986 ويفترض نموذج نظرية النو الجديدة وجود وفرات خارجية مترافقة مع تكوين راس المال البشري والتى تمنع الناتج الحدي لرأس المال من الانخفاض ، إن اول اختبار للنظرية الجديدة هو التأكد فيما اذا كانت البلدان الفقيرة تنمو بمعدلات أسرع من البلدان الغنية او بعبارة اخرى فيما اذا كانت هناك علاقة سالبة بين نمو الانتاج وبين المستوى الاولى كمعدل دخل الفرد ،فإذا وجدت مثل هذه العلاقة فإنها تؤيد النظرية الجديدة للنمو التى تقول بان الانتاجية الحدية لتقدير المعادلة الاتية:

$$gi = a + b1(pcy)$$

حيث gi = معدل نمو الانتاج الفرد بالنسبة للبدا i لعدد من السنوات و (pcy) يمثل المستوى الاولى من معدل دخل الفرد ، فإذا وجد بان المعامل b1 معنوي وسالب فإنه سيكون دليلا على الالتقاء الذي يفترضه النموذج الكلاسيكي المحدث اى ان البلدان الفقيرة تنمو بأسرع من البلدان الغنية ، الا ان الدارسات لم تثبت وجود الالتقاء حيث العامل المذكور كان معنويا وموجبا ، مما يشير الى حالة عدم الالتقاء والتباعد ، اي ان البلدان الغنية تستمر بالنمو بمعدلات أسرع من معدلات نمو البلدان الفقيرة .

وقد اشار (N KULDOR) الى حقيقة انه رغم استمرار تراكم رأس المال وزيادة مقدار رأس المال للفرد خلال الزمن فإن معامل رأس المال الناتج (k/y) يبقى ثابتا مما يعني ثبات عوائد راس المال ، ويمكن تفسير (kaldor) في تأثير الابتكار لداة التقدم التكنولوجي والتى تربط بين معدل نمو الانتاج للفرد ومعدل نمو راس المال للفرد .

نقد النظرية الداخلية : واجهات النظرية الجديدة (الداخلية) بعض الانتقادات واهمها ما ياتي :

أن أحد أهم عيوبها هي أنها تعتمد على عدد من الفرضيات التقليدية النيو كلاسيكية والتى تعتبر غير ملائمة للبلدان النامية و ان النمو الاقتصادي في البلدان النامية غالبا ما يعاق من خلال عدم الكفاءة الناجمة عن البنى الارتكازية الضعيفة والهياكل المؤسسية غير الكافية واسواف رأس المال والسلع غير الكاملة وبسبب إهمال هذه النظرية لهذه العوامل المؤثرة فإن امكانية تطبيقها لدارسة التنمية الاقتصادية تكون محدودة وخاصة عند مقارنة بلد ببلد اخر والدارسات التطبيقية للقيمة التنبؤية لنظريات النمو الداخلية لم تحصل على تأييد كبير وواسع .

المطلب الرابع : أهم النماذج في النمو الاقتصادي :

1. نموذج هارود دومار-نموذج سولو- نموذج H.usawa

1.1 - نموذج هارود -دومار وعد استقرار النمو :

من المعروف أن صياغة هارود -دومار قد اشتق من كتاباتهما عن " الاقتصاديات الديناميكية" في الثلاتينات من هذا القرن وبعد الحرب العالمية الثانية ، وقد بين هارود أنه لتحليل النمو الاقتصادي يلزم الأخذ الاعتبار العلاقات التى تنشأ من النمو في العناصر الثلاتة الاساسية : العمل ، الانتاج ورأس المال ، ويمكن دارسة هذه العلاقات بواسطة نماذج النمو التجميعية التى تربط معدل النمو الاقتصادي بمعدل التراكم الرأسمالي .

وكمحاولة لبيان ديناميكة النظام الكيتري اقراح في العام 1939 R.F. HARROD نموذجه المعتمد على تحليل التأخير الزمني ونشر في 1946 E. DORMAR نموذجه للاقتصاد مغلق في ربط توسع راس المال بالنمو الاقتصادي بشكل اني (او تزامني) [1] وكان هذا النمودج مماثل لنمودج (هارود) وقد جاءت اراءهما متفقة في كثير من متغيرات النموذج وباختصار فقد حدد ان الدخل القومي يتأثر بمتغيرين اساسين :

1) نسبة الادخار (او الاستثمار) للدخل القومي .
2) الزيادة (التغير) في اجمالي الانتاج القومي المترتبة عن زيادة راس المال او إنتاجية الاستثمار وبمعنى اخر ان :

$$KL = R$$

حيث R : معدل النمو ، k : انتاجية الاستثمار ، L : نسبة الادخار الى الدخل .

كما ان :

$$R = \frac{AQ}{Q}$$

حيث ان : Q : الدخل القومي ، AQ : الزيادة المتوقعة في الدخل القومي .

[1] مدحت قريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 78 .

باعتبار ان :

حيت ان : S : الادخار

اذ ان : I تمثل الاستثمار وان K هي مقلوب معامل راس المال ، وان يتم ذلك في ظل المتعيرات الاساسية الاتية للنموذج :

1) ان الاقتصاد القومي يبدا من مستوى العمالة الكاملة .
2) ليس هناك نشاط اقتصادي حكومي او تجارة خارجية
3) ليس هناك فترات إبطاء او تقصير في حدوث التعديلات في التنظيم .
4) ان الميل المتوسط للادخار يعادل او يساوى الميل الحدي لاستثماره
5) أن الميل الادخار ومعامل رأس المال ثابتان [1]
6) وبمعنى أخر فإنه يمكن التعبير عن المتغيرات المذكورة سابق بالصورة الاتية :

$$\frac{\Delta y}{y} = G$$

$$\frac{1}{\Delta Y} = C$$

$$\frac{S}{Y} = S$$

فان المعادلة السابقة يمكن صياغتها بالصورة الاتية : [2]

$$\frac{\Delta Y}{Y} \times \frac{1}{\Delta Y} = \frac{S}{Y} \Rightarrow \frac{1}{Y} = \frac{S}{Y}$$

$$\Rightarrow I = S$$

وفي هذه الحالة يؤكد (هارود) أن الاستثمار يجب ان يتساوى مع الادخارويجدر ان نشير في هذا الصدد الى أن الادخار يعتمد على مستوى الدخل ، في حين يعتمد الاستثمار على معدل نمو الدخل

والمحافظة على مستوى العمالة الكاملة فإنه يقتضي التساوي بين المدخرات المطلوبة والناتجة عن الاستخدام الكامل للدخل مع الاسثتمارات المطلوبة ، ويمكن الاشارة الى هذا التوزن بالصورة الاتية :

$C_r = C_w$

حيث ان cw معدل النمو Cr : معدل رأس المال المرغوب

[1] سالم توفيق النحفي ، مرجع سبق ذكره ، ص 325 .
[2] سالم توفيق النحفي ، نفس المرجع ، ص 328 .

بمعنى اخر فإن C_R تشير الى كمية رأس المال المرغوب فيه بالنسبة الى الزيادة في الدخل من اجل المحافظة على معدل التقدم المرغوب فيه الذي يبلغ C_W.

وبصورة عامة فأن كلا النمودجين (هارود ، دومر) توصلا في النهاية الى انه للمحافظة على مستوى من العمالة الكاملة ، يقتضي التساوي بين المدخرات والاستثمارات المرغوبة فإذا اعتبرنا :

SP : الادخار المرغوب فيه الذي يمكن الحصول عليه من خلال الميل الحدي للادخار مضروبا بالدخل بالصورة التالية :

$$SP = ay$$

IP : الاستثمار المرغوب فيه الذي يمكن الحصول عليه من خلال معامل رأس المال مضروبا في الزيادة بالدخل وبالصورة الاتية :

$$IP = v.\Delta y$$

فإذا كانت $SP = IP$

او ان :

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{a}{V}$$

ومن هذه المعادلة يتضح انه للحفاظ على معدل من النمو المناسب والمتزايد سنويا يقتضي ان ينمو الدخل بنسبة مئوية تقدر بـ ($\frac{a}{V} \times 100$) وهذا المعدل هو الذي اشار إليه هاورد بالرمز (C_W) كما اشار اليه في نفس المفهوم (دومار) ذلك بالرمز ($a\sigma$) وتجدر الاشارة هنا الى معدل النمو السابق ذكره سيكون في هذه السنة السابقة ، وذلك لنمو دخل السنة الحالية من السنة السابقة ويعد ذلك ضروريا حتى يمكن للفرق الزيادة في معدل النمو في دخل كل سنة ان يمتص او يكافئ الناتج الاضافي المتأثر من الطاقة الانتاجية الاضافية التي تم إنشاؤها خلال السنة السابقة .[1]

نمودج سولو (Solow) : [2]

وهو يمثل احد نماذج النمو النيو كلاسيكية ، ويعد نموذج سولو امتداد لنموذج هارود -دومار ، حيث يركز كل منها على اهمية الادخار و الاستثمار كمحدد اساسي لعملية التراكم الرأسمالي ، ومن ثم النمو الاقتصادي بالمجتمع غير ان نموذج سولو يقوم على توسيع اطار نموذج هارو -دومار عن طريق إدخال عنصر إنتاجي إضافي وهو عنصر العمل ، هذا فضلا عن إضافة متغير مستقل ثالث وهو المستوى الفني او التكنولوجي الى معادلة

[1] سالم توفيق النحفي ، مرجع سبق ذكره ، ص 331 .
[2] السيد محمد السريتي و د علي عبد الوهاب ، النظرية الاقتصادية الكلية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، سنة 2008 ، ص 384- 349 .

النمو الاقتصادي ، الذي يظهر اثره على النمو في الاجل الطويل نتجة التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي معا .

وعلى عكس نموذج هارود -دومار الذي بني على افتراض ثبات غلة الحجم ، فإن نموذج سولو يسمح باستخدام فكرة تناقص الغلة بشكل منفصل لكل من عنصري العمل وراس المال ، اي في الاجل القصير ، وفي ظل افتراض ثبات غلة الحجم للعنصرين معا اي في الاجل الطويل ، فإنه يمكن ان يفسر اثر التقدم التكنولوجي على معدل النمو بالرغم انس ولو مثل غيره من الاقتصاديين يفترض ان المستوى التكنولوجي يتحدد من خارج إطار النموذج وبشكل مستقل عن باقي العوامل الاخرى ،وقد استخدم تحليل سولو في نموذجه هذا دالة كب - دوجلاس (CUB- DOUGLAS) حيث يكون اناتج المحلى الاجمالي (ص) دالة طردية في ثلاثة متغيات وهي :

- عنصر العمل غير الماهر (س1) - عنصر رأس المال البشري والمادي (س2)،-المستوى التكنولوجي (أ) ويكون ثابت في الاجل القصير.

$ص = اس_1^{ب} س_1^{ج}$

حيث تعبر:

(ب) عن مرونة الناتج بالنسبة لعنصر العمل ، اي توضح النسبة المئوية للزيادة في الناتج المحلي التي تنتج عن زيادة عنصر العمل بنسبة 1% وتكون قيمة ب < 1 .

وطبقا لهذا النموذج ، فإن النمو في الناتج المحلي (ص) يكون مصدره واحد او اكثر من العوامل الثلاثة التالية :

1) - حدوث زيادة كمية او نوعية في عنصر العمل عن طريق النمو السكاني او التعليم .
2) حدوث زيادة في رصيد رأس المال عن طريق الادخار والاستثمار.
3) حدوث تحسين في المستوى التكنولوجي .

وفقا لهذا النموذج فإن زيادة معدل الادخار المحلي ، ومن ثم الاستثمار يؤديان الى زيادة التراكم الرأسمالي بالمجتمع ، مما يترتب عليه زيادة معدل النمو في الناتج المحلي .

وقد تم تطوير نموذج سولو هذا على يد سوان (SWAN) واخرون ، حيث تم من خلال هذا النموذج توضيح النمو الاقتصادي في الاجل الطويل في ظل ثبات غلة الحجم ، ويوضح سوان ان النمو الاقتصادي يتحدد من خلال ثلاثة عوامل هي :

- التغير في حجم العمالة .

- التغير في رصيد رأس المال بالمجتمع .

- التغير التكنولوجي .

ويشير التغير في الناتج المحلي (Δ ص) الى النمو ، ومن ثم ، يمكن تحديد صيغة النمو بمفاضلة دالة الانتاج السابقة تفاضلا كليا ، في ظل افتراض ثبات غلة الحجم في الاجل الطويل ، وبالتالي فإن : ب+ج = 1 ، وان ج = 1 - ب

وهذا يعني ان التغير في عنصر العمل وراس المال معا بنسبة معينة يؤدي الى تغير الناتج المحلي (ص) بنفس النسبة .

جيث ان :

التغير النسبي في الناتج المحلي

ب + ج = ــــــــــ

التغير النسبي في عنصر العمل ورأس المال

وبتطبيق التفاضيل على دالة كب - دوجلاس السابقة نصل الى ان :

م ص = م0أ+ ب م1 س1 + ج م2 س2

حيث تشير كل من :

م = الى معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي

م0 = اى معدل التغير التكنولوجي

م 1 = الى معدل النمو في عنصر العمل

م 2 = الى معدل النمو في عنصر رأس المال

وبالتالي فإنه من هذه المعادلة يتضح انه توجد ثلاثة عوامل تمثل مصادر النمو في الناتج المحلي بالمجتمع ، وفي ظل معرفة البيانات عن العاملين ومعدل النمو في الناتج المحلى ، يمكن تحديد دور العامل الثالث كمتبقي ، وهذا ما يميز هذا النموذج عن النماذج السابقة ، حيث من خلال هذه المعادلة يمكن اثر التقدم التكنولوجي على النمو الاقتصادي كنعصر متبقي في الدالة السابقة .

نموذج H.Uzawa :[1]

امتداد لنمودج solw - swan بني H.Uzawa نموذجه المعروف بنموذج نمو القطاعين الذي هو اقرب الى الفكر الكلاسيكي المحدث وذلك بسبب افتراضاته الاساسية وخاصة في ثبات معدل العوائد الى سعة الانتاج .

لقد اختزل النمودج الاقتصاد في سلعتين ، إحداهما استلاكية (متمثلة بالذرة) والاخرى إنتاجية (متمثلة بمكائن الساحبات الزراعية) اعتبر انتاج السلعة الاولى اكثر كثافة لرأس المال من انتاج السلعة الثانية ، واعتمد في إنتاج هاتين السلعتين على عنصرين : احدهما - العمل والاخر - المكائن المذكورة وبالتالي يكون احد المنتجين مذخلا انتاجيا ايضا ، فتظهر دالتان للانتاج إحداهما للناتج الاستهلاكي ($Y_i=F_i (K_i,L_i$

وان الناتج الاجمالي عبارة عم جمع الناتجين السابقين : $y=y_c+y_i$

وفيما يخص سوقي العمل ورأس المال

[1] هويشار معروف ، مرجع سبق ذكره ، ص 379 .

الطلب على العمل : $L^d=(L_C+L_i)$ = عرض العمل L^s

الطلب على رأس المال $K^d=(K_c+K_i)$= عرض العمل K^S

وبالنسبة لسعر العمل (w) ولسعر راس المال (r) فانهما يتحدادن كما يأتي :

$$w = \frac{dyc}{dLc} = p.\frac{dyi}{dki}$$

P : سعر سلعة الاستمار (الساجيات) معبر عنه بعدد من واحدات سلعة الاستهلاك (الذرة)

$$r = \frac{dyc}{dkc} = p.\frac{dyi}{dki}$$

حيث ان صناعة السلع الاستثمارية ، تنتج كافة السلع الرأسمالية الجديدة ، فيعرف التغير في المخزون الكلي لرأس المال على انه ناتج هذا القطاع اي ان ناتج الاستثمار هو معدل تغير رأس المال خلال الزمن :

$$\frac{dk}{dt} = Yi$$

وعليه فإن معدل نمو رأس المال (kg) يكون مساويا لنسبة الناتج الاستثماري الى رأس المال ، وهذا ما يظهر من خلال تقسيم طرفي المعالدلة السابقة على k :

$$kg = \frac{dk\ /\ dt}{k} = \frac{yi}{k}$$

إن المتغيرات المذكورة (الاستثمار ، الادخار ، الدخل) تستخدم بقيمها الصافية اي بعد خصم قيم الاندثار ، على افتراض ان قيمة الاندثارات والاستبدال متساوية

يمثل المضاعف لاالكيتري جانب الطلب في الاقتصاد المذكور ، فإذا فرض ان :

ΔI: الزيادة السنوية في الاستثمار

ΔY : الزيادة السنوية في الدخل

σ : متوسط الميل للادخار

1/a : المضاعف .

فإن الزيادة في الدخل تقدر من خلال المعادلة الاتية :

$$Y = \frac{1}{a}\ (\ \Delta I\ ).....(1)$$

فإذا امكن تحقيق توازن العمالة الكاملة فعند ذلك المستوى يتساوى الدخل القومي مع الطاقة الانتاجية وللمحافظة على هذا المستوى من العمالة الكاملة فإن الدخل القومي والطاقة الانتاجية يجب ان ينمو بنفس المعدل ، وبما ان الريادة السنوية في الطاقة الانتاجية المتوقعة تساوي ($Ix\ \sigma$) والزيادة السنوية في الدخل

الحقيقي تساوي (ΔI) 1/a كما سبق ذكره ، فان للمحافظة على العمالة الكاملة يجب ان تتساوى القيمتان المذكورتان ، وذلك كما في صورة المعادلة الرياضية الاتية :

$1/a(\Delta I) = I\sigma$ .....(2)

حيث يمثل الجانب الايمن جانب العرض والجانب الايسر يمثل جانب الطلب في النموذج .

ولتحديد معدل النمو السنوي لكل الاستثمار والدخل نحاول الرجوع الى المعادلة رقم (2) وهي :

$1/a\,(\Delta I) = I\sigma$

ويضرب طرفي المعادلة على المقدار a تصبح :

$(\Delta I) = I\sigma a$

ثم بقسمة طرفي المعادلة على المقدار I تصبح :

$$\frac{\Delta I}{I} = a\sigma \text{..... ..(3)}$$

وهذا يعني انه للمحافظة على مستوى العمالة الكاملة يجب ان ينمو الاستثمار و الدخل بمعدل مئوي ثابت كاف او مساو لانتاج الميل للادخار والانتاج المتوسط للاستثمار

يبدأ هارود يشرح نظريته مؤكدا تساوي الادخار والاستثمار وقد عبر عنها بالمعادلة الاتية :

$$GC = S \text{..... ...(4)}$$

حيث ان : S : الادخار معبرا عنه كنسبة من الدخل

G : معدل النمو الناتج ، وتعرف بانها نسبة الزيادة في الدخل الى إجمالي الدخل في فترة زمنية محددة .

C : مقدار الاضافةة الى رأس المال

وفي المقابل ينمو عنصر العمل (L) خارجيا بمعدل اسي n ، وبالتالي فإن معدل نمو العمل (Lg) يكون مساويا لـ (n) :

$$Lg = \frac{dL/dt}{L} = n$$

وعند تصور متوسط نصيب الفرد من [1] :

[1] هويشار معروف ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 381، 380 .

(1) ناتج القطاع الاستهلاكي

$$Yc = \frac{yc}{Lc}$$

(2) رأس المال القطاع الاستهلاكي

$$yc = \frac{yc}{Lc}$$

(3) ناتج القطاع الاستثماري

$$Yi = \frac{yi}{Li}$$

(4) راس مال القطاع الاستثماري

$$Ki = \frac{Ki}{Li}$$

واذا كانت نسبة القوة العاملة في القطاع الاستهلاكي (L_c) الى مجموع القوى العاملة (L)

$$\frac{Lc}{L} = \lambda c$$

وكانت نسبة القوى العاملة في القطاع الاستثماري (Li) الى مجموعة القوى العاملة (L) :

$$\frac{Li}{l} = \lambda i$$

فيكون التوازن في سوق رأس المال :

$$\lambda cKc + \lambda iKi = K$$

$$\left(\frac{Lc}{L}\right).\left(\frac{Kc}{Lc}\right) + \left(\frac{Li}{L}\right).\left(\frac{Ki}{Li}\right) = \frac{Kc}{L} + \frac{Ki}{L} = \frac{K}{L} = K$$

والتوازن في سوق العمل :

$$\lambda i + \lambda i = 1$$

$$\frac{Lc}{L} + \frac{Li}{L} = \frac{L}{L} = 1$$

اي نصيب الفرد من لناتج الاجمالي (y)

$Y=y_c+py_i$

وفيما يخص نمو عرض العمل و رأس المال ، فإن عرض العمل (L_g) كما اشرنا يتحدد خارجيا ويكون $L_g=n$

اما نمو عرض راس المال (K_g) :

$$Kg = \frac{Li}{K}$$

نموذج ارثر لويس - نموذج فون يومان :

نموذج ارثر لويس [1] :

يرتكز نمودج ارثر لويس على الكيفية التي يتم بواسطتها تحويل اقتصاديات الدول الفقيرة من الاعتماد الحاد على الزراعة الى الصناعة والخدمات لتصبح اقتصادياتها اكثر مرونة وقدرة على مواجهة تقلبات وتغيرات الطلب .

كان Arther Lewis اول من قدم نموذجا للتنمية اساسية التحويل من الريف الى الحضر او الزراعة الى الصناعة بشكل مقصود ومنطقي .

يتعامل لويس مع اقتصاد مكون من قطاعين ، اولهما قطاع الزراعي التقليدي اطلق عليه اسم الكفاف يتميز بهبوط انتاجية العمل فيه الى الصفر او اعلى بقليل ، وثانيهما قطاع الصناعي حديث ترتفع الانتاجية وتتحول اليه العمالة الرخصة في القطاع التقليدي بشكل تدريجي منتظم وافتراض لويس في تحديد نظريته مايلي :

1- ان عملية تحول العمالة من القطاع التقليدي الى القطاع الصناعي ، ونمو العمالة في هذا الاخير متوقفة على زيادة الانتاج القطاع الصناعي والناتج عن زيادة التراكم الرأسمالي
2- ان الطبقة الرأسمالية في المجتمع تعيد استثمار جميع ارباحها .
3- ان القطاع الصناعي يحتفظ بمستوى ثابت للاجور عند مستوى اعلى من مستوى اجر الكفاف السائد في القطاع الزراعي ، لتشكيل حافزا قويا لهجرة تدريجية للعمالة الى القطاع الصناعي عند زيادة انتاج هذا الاخير وبالتالي زيادة الطلب على العملة فيه
4- ان الزيادة في الانتاج وخلق فرص جديدة للعمل في القطاع الصناعي تتحدد بنسبة الاستثمارات والتراكم الرأسمالي في هذا القطاع .
5- ويكمن توضيح النظرية بالشكل البياني اللاحق ، حيث يمثل الجزء الاعلى من القسم الايمن تغير الانتاج
6- الزراعي مع زيادة وحدات العمل المستخدمة (دالة الانتاج التقليدية) .

[1] د عبلة عبد الحميد بخاري ، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، ص 35 . cuity.mu.edu.sa/download.php ?fid=33040

الشكل 13 : يوضح نمودج ارثر لويس

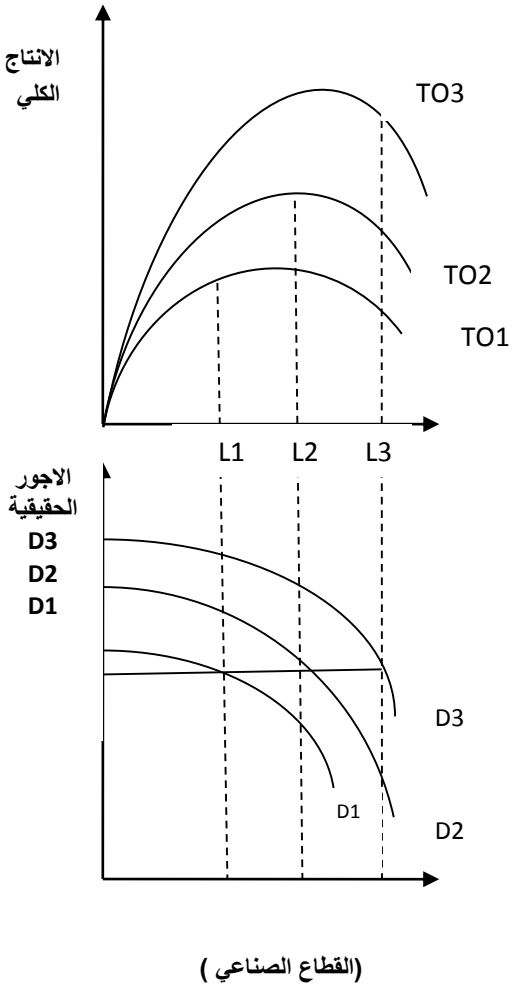

(القطاع الصناعي)

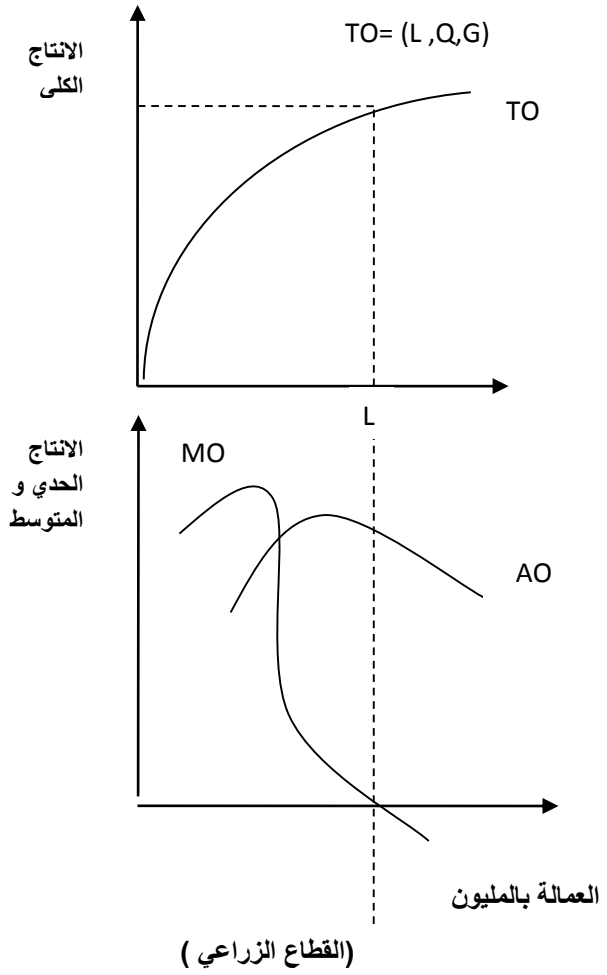

(القطاع الزراعي)

يمثلان نسبة رأس المال المادي ورأس المال البشري الكلية في انتاج السلع ، وبافتراض ان $n\langle a$

فإن قطاع التعليم هو كثيف نسبيا في رأس المال البشري وانتاج السلع هو نسبيا كثيف في راس المال المادي

يستلزم شكل المعادلات السابقة ان هناك وفرات الحجم ثابتة بالنسبة لكميات العوامل الداخلة في الانتاج K و H وهكذا يصبح النمودج مصدر للنمو الداخلي ، وفي الحالة النظامية كل من u و v ثابتة و y,H,K,C تنمو بنفس المعدل *g .

وفي هذا النموذج الحد $Aa.(vK/uH)-(1-a)-\sigma$ والذي يرافق الناتج الحدي الصافي للرأس المال المادي يساوي معدل المردودية r .

ان مردودية رأس المال البشري ورأس المال المادي هي نفسها في القطاعين ، وهذه الشروط تؤدي الى العلاقة مابين v.u .

$$\left(\frac{n}{n-1}\right)\left(\frac{v}{1-v}\right)=\left(\frac{a}{1-a}\right).\left(\frac{u}{1-u}\right)$$

وعليه تحدث الزيادة في الانتاج عن طريق الزيادة الاتية من نسبة k و H المخصصة للانتاج .

يوضح القسم العلوي من الناحية اليمنى للانتاج الكلي TO والمتحدد بتغير كمية العمل L المستخدمة (دالة الانتاج TO=(L.Q.G) مع افتراض ثبات ن كل من رأس المال Q والاسلوب التقليدي في الانتاج G هذا ويبين الجزء السفلي للانتاج للمتوسط والانتاج الحدي والمشتقان من الانتاج الكلي في الجزء العلوي ، المحاور الافقية تمثل عدد العمال بالملايين في القطاع الزارعي و بالألاف في القطاع الصناعي أما عن الناحية اليسرى من الشكل ،فيمثل الجزء العلوي منها منحى الانتاج الكلي للقطاع الصناعي والذي هو دالة في عدد العمالة المستخدمة، مع افتراض مستوى معين من رأس المال والتكنولوجيا ، يزيد مخزون راس المال نتيجة لاعادة استثمار الارباح مما يعمل على الانتقال منحنى الانتاج الى الاعلى ، ويوضح الجزء السفلي من الناحية اليسرى الاجر الحقيقي للعامل w والذي يزيد عن مستوى اجر الكفاف m

السائد في القطاع الزارعي و بافتراض النظرية لكون عرض العمل في القطاع الريفي هو عرض لا نهائي في المرونة فإنه بإمكان ارباب العمل في القطاع الصناعي استخدام اي عدد من العمال الزراعيين دون اي تخوف من ارتفاع الاجور .

واذا فرض وكان راس المال ثابت فإن منحنى الطلب على العمل يتحدد بالجزء المتناقص من منحنى الناتج الحدي للعمل D1 حيث كمية العمل المستخدمة هي L_1

يتحدد حجم الانتاج بالمساحة المحصورة أسفل منحنى الطلب اي D1aL1n ليشكل منها waL1n حصة العمال من الانتاج بينما يمثل الجزء المتبقي ارباح الطبقة الرأسمالية وعندما يعاد استثمار تلك الارباح يزيد مخزون راس المال ليرفع منحنى الانتاج الكلي الى أعلى وبالتالي يزيد الطلب على العمل وترتفع الاجور الحقيقية

وكذلك الارباح ، التى يعاد استثمارها فيزيد مخزون رأس المال من جديد ويزيد الانتاج وهكذا . وتفترض النظرية استمرار عملية النمو حتى يتم امتصاص فائض العمل في القطاع الصناعي مما يؤذي الى تحول النشاط الاقتصادي تدريجيا من الزارعة التقليدية الى الصناعة الحديثة [1]

يوضح الشكل الاتي ملخصا لنموذج لويس [2]

الشكل 14 يبين ملخصا لنموذج لويس

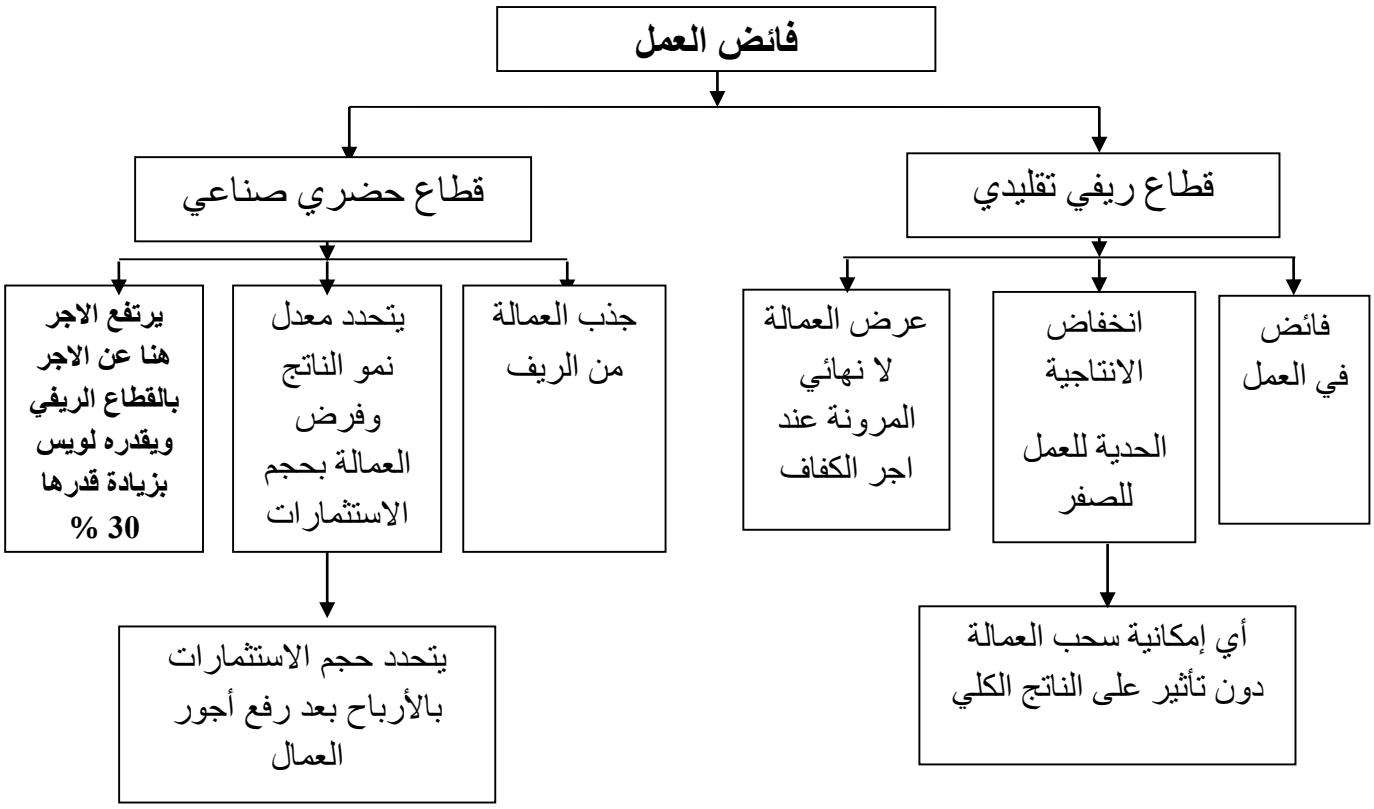

أهم الانتقادات لنموذج لويس :

- الفائض في العمالة بالريف قد يكون في بعض الدول النامية إلا أنه موسمي
- أغلب الفائض في القطاع الحضري حاليا يفترض أن الاجر الحقيقي في قطاع الحضري (الصناعة الحديثة) يضل دون تغيير حتى يتم استيعاب العمالة الفائضة في الريف . الا ان أغلب تجارب

[1] - عبلة عبد الحميد بخاري ، مرجع سبق ذكره ص 36 .37 .
[2] احمد كواز ، المعهد العربي للتخطيط ، ص 12 www.arab api.org/images/training/../26 c28-pdf

البلدان النامية تشير الى أن الاجر الحقيقي في القطاع الحضري يأخذ منحنى تصاعدي مع الوقت حتى مع زيادة البطالة(بسبب العلاوات السنوية في القطاع الحكومي وقوة النقابات في التفاوض لتحديد الاجر) .

- يفترض لويس قيام المستثمرين في القطاع الحضري بإعادة استثمار كامل الارباح المحققة في القطاع الصناعي ، وهذا لا يحدث في الدول النامية لتوجيه بعض الارباح للأستهلاك او تمويلها للخارج .

نموذج فون نيومان :[1]

بعد فون نيومان أول من درس مشكلة النمو إطار نموذج خطي ذو معاملات تقنية ثابتة وحسب هذا النموذج فإن المخطط يسعى للوصول الى أحسن تخصيص للموارد من أجل تحقيق أكبر معدل نمو ممكن تفسر مسارات الاسعار عن طريق البرنامج الثنائي للكميات (المنتجة ، المستهلكة او المعاد استثمارها) وهي مستنتجة من هذا الاخير ولكنها لا تعتبر كمصدر لأختبار الافراد .

ومن خصوصيات النموذج مايلي :

n سلعة بحيث يكون مدخلات او مخرجات

m التقنية المتوفرة من أجل الوصول الى أعلى نمو وتمثل مجمل التقنيات المتوفرة بمصفوفتين عمودتين ذات n عنصر ، ومن أجل كل تقنية j فإن مصفوفة المدخلات هيا a^j ومصفوفة المخرجات هي b j وهي على التوالي غير معدومة ، وأن الامكانيات التقنية للاقتصاد ممثلة بالزوج(A B)

حدة استعمال التقنية j ممثلة عن طريق العنصر x^j من الشعاع x ذات m العنصر وعليه يعتبر الاقتصاد منتجا اذا كان AXèBA أي كل ماهوا منتج B X هو على الاقل يساوى ماهو مستهلك AX حتى يكون هناك نمو يجب على الاقتصاد ان ينتج فائض ل n سلعة ، ونظرا لخطية تقنيات الانتاج فإن النمو الاقتصادي g يستلزم على المترجحة السابقة مايلي : (1+g)AX<BX

لقد توصل فونيومان الى أنه يوجد زوج (x r) والتى توافق قيمة النمو العظمى r ل r ويوضح فرضيات على المصفوفة Aو B تم ربط النظام السابق ببرنامج تنائي المتمثل في ايجاد نظام للأسعار P ومعدل الربح n (او الفائدة) الاصغر بحيث الربح المرافق للانتاج لكل سلعة هو سالب او معدوم ، وهو مايستلزم ان كل حل للبرنامج الابتدائي (x ,r) يرافقهما حل لبرنامج ثنائي (p,n) بحيث معدل النمو الاعظمي يرافق معدل الربح الاصغري وتعتبر هذه النتيجة مكافئة للنتيجة التى خلص اليها نموذج سولو لسلعة واحدة .

[1] مصطفى بن ساحة ، اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر ، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مذكرة لنيل شهادة الماجستر ، سنة 2010-2011 ، ص ص 16 ، 17 .

نماذج النمو الداخلى :

3-1 – التكنولوجيا والابدعات :

قدمت اطروحة النمو الاقتصادي الداخلي في الثمانينات وذلك بعد الانتقادات التى وجهت الى نموذج النمو الكلاسيكي الذي يعتبر النمو الاقتصاد متغيرا خارجيا .

لقد ازداد اهتمام عدد كبير من الاقتصاديين بهذه الأطروحة في العقدين الآخرين، فقد رفض هؤلاء الاقتصاديون بأن تكون المتغيرات الأساسية المسؤولة عن رفع الكفاءة التنافسية معطاة من الخارج، بل ذكروا أن محور التنمية ترتبط برفع الانتاجية و (ان التحول التكنيكي يأتى من ظروف سابقة) وقد اعتبر البعض ذلك (نموا داخليا) وهنا لتحسين الانتاجية اكدت الاطروحة المعنية على ضرورة .

أ: تبني المزيدمن الابتكارات الحديثة

ب : القيام باستثمار أكبر في الرأسمال البشري وفي التطوير ونشر المعلومات العلمية والتكنولوجية

تضمنت أطروحة النمو الاقتصادي الداخلي النقاط الرئيسة الأتية [1]:

1- لا يمكن اعتبار التقدم التكنولوجي محددا خارج لنموذج النمو
2- أن سياسات حكومية ملائمة يمكن لها أن تزيد باستمرار معدل النمو الاقتصادي
3- أن تحقيق مستويات أعلى للاستثمار البشري (في التعليم والتدريب) تصاحبه بالضرورة معدلات متزايدة للعوائد
4- إن التقدم التكنولوجي في اي بلد يعتمد على حجم الإنفاق على نشاطات الاختراع والابتكار وعلى عدد الكوادر المتخصصة في مركز البحث والتطوير
5- ان حماية حقوق ملكية الفكر تقدم الحافز(بالأمان والدعم) لنشاطات البحث والتطوير .

وقد استنتج Dension أن 23 % من النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة وثمانية بلدان أوربية غربية خلال السنوات 1929/1957 تعود الى التعليم تقريبا.

وفي دارسة أخرى حول التنمية ل C.A.Myers f haribson في عام 1982 أكد الباحثان على الارتباط العالي بين النمو الاقتصادي وتطوير الموارد البشرية .

2.3 – نموذج A.K: [2]

يعتبر نموذج A.K أخذ اهم وأبسط النماذج المفسرة لعملية النمو الداخلي والذي ينطلق من دالة الانتاج كما يلي:

Y=AK.....1

[1] هويشار معروف ،مرجع سبق ذكره ص ص 397 - 398 .
[2] بو دخدخ كريم .اثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي مرجع سبق ذكره ص 119 .

حيث:

Y : حجم الناتج

K: مخزون رأس المال

A: ثابت برمز الى أثر العامل التكنولوجي وهو الكمية المنتجة من طرف واحدة من رأس المال .

وتقوم هذه المعادلة على استبعاد خاصية تناقض غلة الحجم لعنصر رأس المال ، وأن وحدة أضافية من عنصر رأس المال تعطي ما مقدراه A وحدة اضافية من حجم الناتج، اذا أوضح (نايت) أن ذلك يعد معقولا بإضافة عنصر رأس المال البشري هذه الخاصية تشكل الفرق بين هذا النموذج ونموذج النيكلاسيك (سولو) ولدينا:

$$\Delta k = Sy - Sy \ldots\ldots\ldots (2)$$

اي ان تغير مخزون رأس المال هو عبارة عن الفرق بين الاستثمار (SY) واهتلاك المال (ÕK) وباعتبار أن حجم الناتج (Y) دالة في رأس المال (K) نقوم بإجراء بعض الحسابات :

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{\Delta K}{K} + \frac{Sy}{K} - \frac{SK}{K} \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

$$\Rightarrow \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\Delta k}{K} = SA - \sigma \ldots\ldots\ldots (4)$$

توضح المعادلة (4) كيف يتحدد معدل النمو الاقتصادي $\left(\frac{\Delta y}{y}\right)$ حيث أنه لما يكون SA > Õ فإن الاقتصاد يحقق معدل نمو ايجابي بغض النظر عن طبيعة العامل التكنولوجي داخلي ام خارجي .

وكما رأينا في النموذج النيوكلاسيكي "سولو" حيث أن الادخار يؤدي الى تحقيق نمو اقتصادي مؤقت بحكم أنه يستمر الى غاية وصول الاقتصاد الى حالته المستقرة الجديدة وفقط ، وان العامل الكنولوجي الخارجي هو الوحيد المؤثر على الحالة المستقرة للاقتصاد ومن ثم في النمو الاقتصادي ، لكن في هذا النموذج ومن خلال المعادلة (4) يتوضح لنا الاهمية الكبرى لعامل الادخار الذي يؤدي ارتفاعه الى مستويات عالية ودائمة من النمو الاقتصادي.

ويواجه هذا النموذج عدة انتقادات فيما يخص ارتكازه على خاصية غياب تناقض غلة الحجم لعنصر رأس المال ،لكن هذا النموذج لا يقوم على المفهوم التقليدي لرأس المال والمتمثل في الالات والتجهيزات ، الارضي والمباني والذي يصح عليه قانون تناقض غلة الحجم ، لكنه يقوم على مفهوم واسع لراس المال تصح من خلاله خاصية ثبات غلة الحجم من خلال المقدار A ، وهو مقدار ثابت وايجابي وحتى قد تصح عليه خاصية تزايد غلة الحجم ، حيث أن رأس المال بمفهومه الواسع حسب هذا النموذج يتضمن المعرفة ، وتقنيات

الانتاج ، وهذا ما أمكن اعتبار المعرفة والتأهيل من عناصر رأس المال وبالتالي واقعية انطلاق النموذج من خاصية ثبات غلة الحجم لرأس المال ، اذ أن رأس المال مادي ورأس بشري

3-3 – نموذج ذو أثر الخبرة وانتشار المعرفة (رومر 1986) [1]

في عام 1986 طرح romer مذكرنه الأساسية والتى تتمحور حول الأثر الايجابي للخبرة على الانتاجية ، هذه الفكرة التى كانت بمثابة نفس جديد للنظرية النيوكلاسيكية ، حيث افترض "رومر" الفرضية المتمثلة في إدخال عامل التعلم عن طريق التمرن ، فالمؤسسة التى ترفع من رأسمالها المادي يمكنها في نفس الوقت أن تستغل ذلك تطور في التعلم من الانتاج

بأكثر فعالية ،وهذا الدور الايجابي للخبرة على الانتاجية ،يطلق عليه التمرن عن طريق الاستثمار ،زيادة على ذلك على يفترض "رومر" فرضا ثانيا يثمتمل في ان المعرفة المكتشفة تسري انيا في كامل الاقتصاد ، واذا تم الاشارة للمعرفة المتوفرة في المؤسسة I بالمؤشر AI هذا يعني أن التغيير DA/DT يمثل التعلم الكلي للاقتصاد ، وهو يتناسب مع التغير في مخزون رأس المال K_1 ومنه دالة الانتاج هي : Yi =F(KikLi)

بحيث : F تحقق الخصائص النيوكلاسيكية المتمثلة في أن الانتاج الحدي لكل عامل متناقض ، ووفرات الحجم الثابت بالاضافة الى أن الانتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول الى ما لا نهاية لما كل من رأس المال والعمل يؤولان الى الصفر ، وتؤول الى الصفر لما يؤولان الى ما لا نهاية .

إذا كان كل K و Li ثابتين، فحسب نموذج سولو ki ذات مردودية متناقضة، ومن أجل أي قيمة تأخذها Li فإن دالة الانتاج متجانسة من الدرجة الاولى في k1 و k وبالتالي فإن مصدر النمو الداخلي هو ثابت المردودية الاجتماعية لرأس المال .

وبتحديد دالة الانتاج باستخدام دالة كوب دوغلاس :

$Yi=A.(Ki).(KLi)^{1-a}$

حيث $0< a <1$

وبوضع $K=K/L.K_i/L,Y_i=Y_i/L_i$

ثم بوضع فيما بعد Yi=Y وki=k الناتج المتوسط هو $Y/K=f(L)=A.L1-a$

يمكن تحديد الناتج الحدي الخاص لراس المال بالاشتقاق بالنسبة ل k_i

يثبت K و L وبتعويض $k_i=k$ نتحصل على :

$dYi/dk=A.aL1-a$

[1] مصطفى بن ساحة ، اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر ، مرجع سبق ذكره ، ص 20 .

ومنه فإن الناتج الخاص لرأس المال يرتفع مع L وهو غير مرتبط ب K وعليه فإن التعلم عن طريق التمرن وانتشار المعرفة يلغي الميول نحو تناقص المردودية ، وهو أقل من الناتج المتوسط وهذا لكون $0 \leq a < 1$

3.4- نموذج بارو barro (1990 دور الدولة في النمو الاقتصادي) :

في عام 1990 قدم barro نموذجه الذي أشار فيه الى أن النشاطات الحكومية هي مصدر النمو الداخلي حيث يفترض أن الحكومة تشتري جزءا من الانتاج الخاص وتستعمل مشترياتها من أجل عرض الخدمات العمومية مجانا و من غير مقابل الى المنتخبين الخواص . كما يفترض أيضا أن المشتريات المتعلقة بالسلع ليس لها منافسين وليست وحيدة والمؤسسة في حال استخدمها لهذه السلع لا تعمد الى تخفيض الكميات من السلع الاخرى التى تستخدمها ، كما أن كل مؤسسة تستعمل مجمل السلع .ويؤكد Barrot على أن النشاطات المرتبطة بهذا النوع من الفرضيات محدودة ،وهو يفترض دالة الانتاج للمؤسسة تأخذ الشكل التالي

$Yi = Al_i^{1-a}.K^a_iG^{1-a}$ مع $0<a<1$ وبافتراض ان الحكومة توازن ميزانيتها بفرض ضريبة على الناتج الكلي بمعدل ثابت λ ومنه فإن $G=iY$

وخلص Barr o الى ان أثر الحكومة على النمو هو محصلة اثرين الاول هو الاثر السلبي للضربية على الناتج الحدي لرأس المال الصافي من الضربية ، والثاني هو أثر إيجابي على الخدمات العمومية .

5-3- نموذج Robelo (روبيلو) :

ان الافتراض المتمثل في كون كل من السلع المادية والتعليم لها نفس دالة الانتاج ، لا ياخذ بعين الاعتبار الدور الاساسي للتعليم والذي يتطلب موظفين مؤهلين كعامل الانتاج ، ولهذا قام روبيلوا باستعمال دالتين للانتاج لكوب دوكلاش :

$$Y=C+K+SK=a(\nu K)^a.(uK)^{1-a} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

$$H+SH=B\ .[(1-V).k]^{\ n}\ .[(1-\nu).K]^{\ n-1} \quad \ldots\ldots\ldots(2)$$

حيث y تمتل انتاج السلع (الاستهلاكية والراسمال المادي) و $A,B>0$ هما عاملان التكنولوجيان ، وكل من a و n يمثلان نسبة الرأسمال المادي المستعمل في كل قطاع ، وهي محصورة بين 0،1 وكل من u و ν .

المبحث الثالث : العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي

بعد التطرق لتطور النفقات العمومية في الفكر الاقتصادي وكذا استعراض مختلف نمادج النمو سنحاول من خلال هذا المبحث تحليل العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي حيث احتلفت نتائج الابحات في تحيد طبيعة تلك العلاقة نتيجة لاختلاف الاسس والفرضيات التي انطلقت منها ، فبعض الدراسات توصلت لوجود علاقة موجبة في حين كشفت اخرعن العلاقة السالبة بينهما .

المطلب الاول : العلاقة الايجابية والسلبية بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي

حالات العلاقة الاجابية :

اكد Ram من خلال الدراسة التي اجراها سنة 1986ان الانفاق العام له تأثير ايجابي وهام على النمو الاقتصادي كما عرف الناتج الوطني على انه اجمالي ما ينتجه القطاعين العام والخاص ، كما استنتج " Aschaur " سنة 1990 ان الانفاق العام خاصة من خلال الاستثمار العام ينعكس ايجابا على الناتج ةالوطني ، اضافة الى دراسة "Alesciou " الى التي اخرجت سنة 2009 على 7 دول من اروبا الشرقية خلال الفترة (1995 - 2005) وبنيت ان الاتفاق على تكوين راس المال يؤثر بشكل ايجابي على النموالاقتصادي .

غير ان الاقتصاديين اشاروا الى محدودية الاثر الاجمالي للنفقات العامة على الدخل حيث لايستمر ع الزيادة في الانفاق العام اذ وضح "chehy " سنة 1993 ان الانفاق العام يؤثر ايجابا على النمو الاقتصادي ما لم تتحد نسبة 15 % من الناتج الوطني ، اذ تجاوز النسبة اثر النفقات العامة سيصبح سلبيا متلما يبرز الشكل

الشكل رقم : العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي :

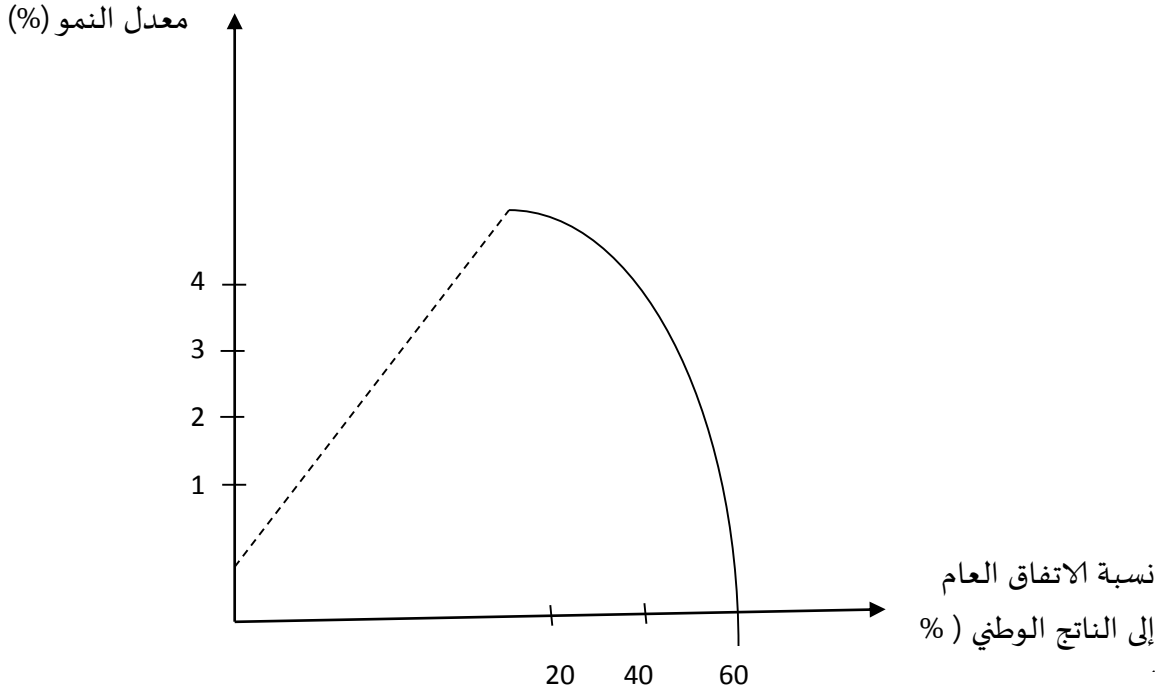

المصدر : Pascual , M, Garia S Q P cit p4

اذ يبين الشكل انه في غياب النفقات العامة يكون معدل النمو ضعيف وبد نومن الصفر لكنه يبدأ في الارتفاع بزيادة حجم الانفاق العام الى الناتج 15 % يعود بعد ذلك معدل النمو الاقتصادي الى الانخفاض رغم زيادة حصة الانفاق العام من الناتج ما يعكس العلاقة السلبية بين النفقات والنمو في حالة تجاوز نسبة النفقات العامة 15% من الناتج

ثانيا : العلاقة السلبية بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي : [1]

قام "kmol " سنة 1990 بدراسة حول الاقتصاد الامريكي على حول الفترة (1970 - 1995) توصل من خلالها الى ان زيادة حجم الانفاق العام له اثر عكسي على النمو الاقتصادي متوافقا في ذلك مع دراستي " hemrikson " سنة 1999 و " folster " سنة 2001 حيث قاما كل منهما بدراسة العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي لامريكا خلال الفترة (1970 - 1995) كما اشار Guesi aان تزايد الانفاق العام يؤثر سلبا على النمو خاصة في الدول ذات النظام الاشتراكي مقارنة بالدول ذات النظام الرأسمالي مستندا على دراسة اجراها حول 50 دولة من الدول النامية المتوسطة الدخل خلال الفترة (1960-1985) وترجع اسباب وجود العلاقة العكسية هذه الى :

1- اتر الازامة : يترتب عن التوسع في الانفاق العام إزاحة القطاع التي من النشاط الاقتصادي مايؤدي الى تراجع الانتاج الوطني لذلك يعتبر اثر الازمة اهم اثر سلبي ينجم عن زيادة الانفاق العمومي .

2- مشكل التمويل : ا ناول هاجس تواجهه الدولة اثناء زمها زيادة النفقات العامة هو البحث عن مصادر تويلها الشئ الذي يطرح اثار سلبية على الاقتصاد اي كان مصدر التمويل فهيا للجوء الى الاقتراض ترتفع معدلات الفائدة وبالتاكيد يزاح القطاع الخاص من الاقتصاد ، اما اقتطاع الضرائب فيؤدي الى الحد من الانفاق ومنه انخفاض الاستثمار وتراجع الانتاجية كما ان الاصدار النقدي قد يقود الى احداث التضخم .

3- عدم الكفاءة : يعتبر القطاع العام اقل كفاءة من القطاع الخاص في توفير الى الدخل الى القطاع الخاص ورغبة منه في المنافسة والتوسع يسعى لتقديم مختلف الخدمات بكفاءة اكبر وبتكاليف اقل عليه ينظر الى النفقات العامة كالاداة الاقل كفاءة في استخدام الموارد المتاحة .

4- غياب الايداع والابتكار ، يفتقر القطاع العام سواء في طرق انتاجه او نوعية منتجاته لعتير الايداع والابتكار ومرد ذلك هو غياب المنافسة والرغبة في التوسع مؤديا الى الجمود الفكري والركود التكنولوجي ما يؤثر بالسلب على النمو الاقصادي تتاثر عموما العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي بخصائص البلد محل الدراسة (القدرة على على التنظيم ومستوى التقدم التقني) فترة الدراسة والتغيرات التي نعكس حجم القطاع العام .

[1] مذكرة شهادة الماجستر ، زكاري محمد ، دراسة العلاقة بين النفقات العلمية والنمو الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1970-2012 - جامعة بومرداس

المطلب الثاني : العلاقة بين الانفاق العام والدخل الوطني

مما لاشك فيه ان تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاحتماعية بدفع بالنفقات العمومية الى الارتفاع [1] التي الطالب على قوانين مالية الكتير من الدول اذا ارتفعفت نسبة النفقات العامة الى الدخل الوطني عاكسة طبيعة النظام الاقتصادي السياسي والاجتماعي بها

فنسبة الانفاق العام الى الدخل الوطني تمكن من مقاربة حجم النفقات العامة بين مختلف الدول او تساعد في مراقبة تطورها من سنة لاخرى داخل الدولة الواحدة من الطبيعي ان ترتفع نسبة النفقات العامة في الدول ذات الدخل الوطني المرتفع وتتراجع في البلدان النامية [2] الا ان حساب نسبة النفقات العامة الى الدخل الوطني يكون اصدق دلالة في التعبير على مدى اعتماد الدولة على الانفاق العام في سيادتها الاقتصادية وافضل من الاستخدام المطلق لحجم الانفاق العام .

1/ نسبة النفقات العمومية الى الدخل الوطني :

يمكن ذكر بعض الخصائص المرتبطة بنسبة النفقات العامة الى الدخل الوطني :
- تتخير تبعا لتغير الدخل الوطني
- ترتبط البنة الاقتصادية للدولة مدى اعتمادها على الانفاق العام كاداة للسياسية المالية وكذا مستوى النمو الاقتصادي بها اي تختلف من تختلف من دولة الى اخرى .
- تتوفق على المستوى العام للاسعار
- استمرار تزايد النسبة تماما كتزايد الحجم المطلق للانفاق العام .

2/ طريقة تحديد نسبة النفقات العمومية الى الدخل الوطني :

تتحدد العلاقة بين حجم النفقات العمومية ومستوى الدخل الوطني تبعا للمقدرة على تحصيل الابرادات الاثار المترتبة عن الانفاق العام على مختلف الاصعدة وانعكاس حجم النفقات العامة على التضخم .
اذا تتوقف حجم النفقات العمومية عادة بتطور [3] المالية العامة على المتطلبات الوضع الاقتصادي السائد فيجب ان ان تتوقف في البلدان النامية مع الموارد المتاحة تفاديا للعجز الذي قد يحدث نتجة لنقصها بغية استخدمها استخدما مثلا من اجل تحقيق التنمية ، اما في البلدان المتقدمة لزم تحديد حجم الانفاق العام بشكل يضمن التشعيل الكامل من جهة ويحافظ على قيمة النقود من جهة اخرى هروبا من شبح التضخم ، وما قد يحدثه من تاثير على القلب الفعلي.

[1] عادل احمد حشيش ، اصول الفن المالي للاقتصاد العام ، دار المطبوعات الجامعية ، طبعة ثانية ، الاسكندرية ،1992 ، ص 135 .
[2] رفعت المحجوب ، مرجع سابق ذكره ، ص 74 .
[3] نادا التقليديون ببضرورة تحجيم النفقات العامة وتحديدها مسبق بنسبة من الدخل الوطني تتراوح بين 15 % 25 % .

خلاصة :

ان دراسة النمو الاقتصادي مهمة جدا في تحليل الواقع الاقتصادي في أي بلد تستحوذ قضية النمة الاقتصادي على فكر أغلب الاقتصاديين ، حيث أنها تبحث في كفاءة استخدام الموارد المتاحة التي تؤدي الى النمو الناتج و توليد الدخل القادر على دفع قوى الاستهلاك و الاستثمار و العمل من أجل تحقيق معدل نمو أعلى من معدل النمو السكاني حيث يتم تحقيق وبادة حقيقة في الناتج و دخل الفرد .

تمهيد:

تداركا للعملية التنموية التي توقفت لحوالي عقد من الزمن واستنادا من حجم الايرادات الهامة و تحت تاثير الضغوطات الاجتماعية تبنت الجزائر استراتيجية تنموية جديدة مبنية على الفكر الكينزي و التي تنص على التوسع في النفقات العامة و خصوصا منها التجهيزية من اجل الرفع في معدلات النمو الاقتصادي، وقد اقرت الجزائر سلسلة هامة من الاصلاحات القادرة على تحقيق اثر ملموس في الاقتصاد الكلي و على الجانب الاجتماعي في المستقبل القريب.

و من هذا المنطلق فانه من الهام فحص نجاعة هذا الفكر التنموي على الاقتصاد الجزائري و ذلك من خلال قياس اثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي من سنة 2001 التي شرعت فيها البلاد بتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي إلى غاية سنة 2016، من خلال بناء نموذج اقتصادي يضم متغيرات محل الدراسة(المتغير التابع:النمو الاقتصادي:المتغير المستقل:نفقات التسيير و نفقات التجهيز).

و قد تم اختيارنا لطريقة المربعات الصغرى MCO بحيث نحصل على النتائج بمساعدة برنامج EVIEWS الذي يمدنا بالمعلومات القياسية حول الظاهرة المدروسة .

و لهذا الغرض نخصص المباحث التالي :

المبحث الأول: التحليل الإحصائي الوصفي للمتغيرات الاقتصادية

المبحث الثاني: المبحث الثاني: قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على النمو الاقتصادي(الناتج المحلي الاجماليPIB)

المبحث الأول: التحليل الإحصائي الوصفي للمتغيرات الاقتصادية

يمكن حصر المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في النمو الاقتصادي في الجزائر إلى المجمعات الكلية، من خلال التطرق إلى أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر في النمو الاقتصادي وذلك بتقدير نموذج اقتصادي قياسي يبرز العلاقة الرياضية بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية المؤثرة عليه.

ويمكن استخلاص أن النمو الاقتصادي يتأثر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية نذكر منها: الإنفاق العمومي، الانفتاح التجاري، وأن النموذج القياسي يتكون من متغير تابع والمتمثل في: النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الاجمالي PIB)

المطلب الأول: دراسة تطور النفقات العامة خلال الفترة (2001-2016)

أدت النفقات العامة دورا محوريا في تنفيذ مختلف البرامج الاقتصادية الجزائرية، إذ اعتمدت السلطات العمومية باختلاف مناهجها الاقتصادية المتبعة على هذه الأداة لتحقيق مختلف أهدافها التنموية كما سنوضح ذلك من خلال هذا المبحث معتمدين على تحليل تطور النفقات العامة تبعا لمختلف المراحل التيمربهاالاقتصادالجزائري

كونأنتطورسياسةالإنفاقالعموميمتعلقةبمجموعةمنالأسبابذاتالعلاقةالوثيقةبمسارالاقتصادالجازئريوأهمالتطوراتال تيطرات عليه.

الجدول رقم (1) يمثل تطور النفقات العامة في الجزائر (2001_ 2016) الوحدة: مليار دج

السنوات	النفقات العامة
2001	1321,1
2002	1550,6
2003	1752,8
2004	1891,8
2005	2052
2006	2453
2007	3108,5
2008	4191
2009	4246,3
2010	4466,9
2011	5853,6
2012	7058,1
2013	6024,1
2014	6975,7
2015	7656,3
2016	7984,1

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات www.ons.dz

الشكل رقم06 **منحنى بياني يمثل تطور النفقات العمومية للدولة الجزائر (2001 _ 2016)**

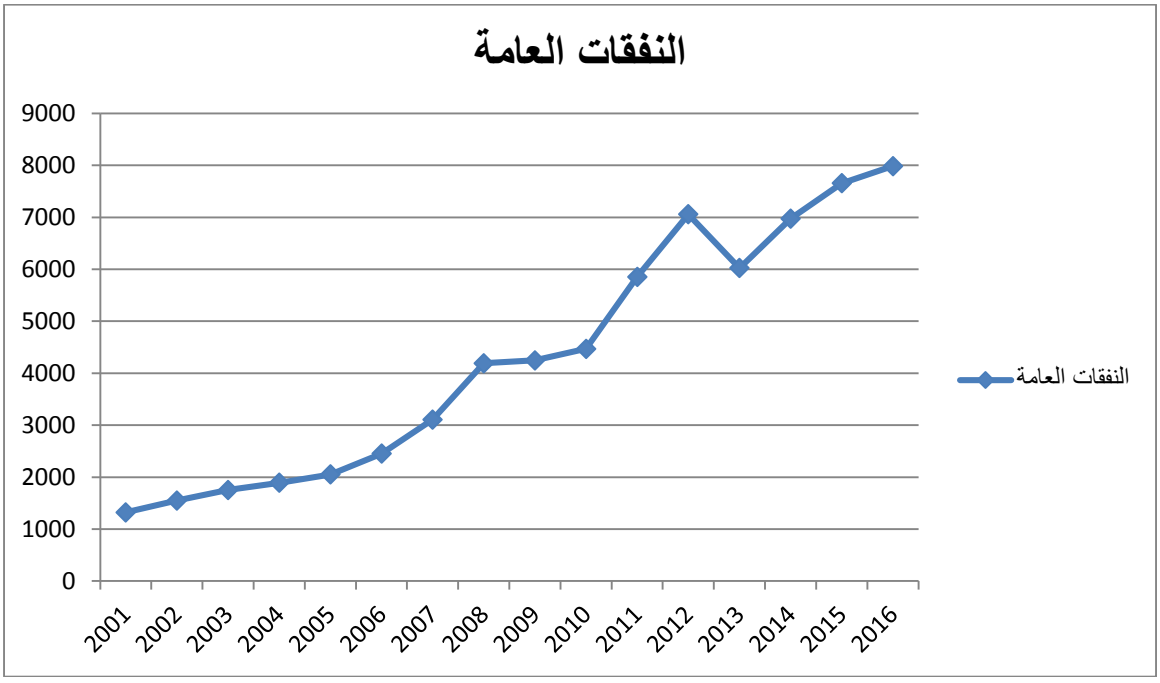

المصدر من إعداد الطالبة انطلاقا من الجدول رقم (01)بالاعتماد على برنامج Microsoft Office Exel 2007

عرفت النفقات العمومية تطورا هاما خلال الفترة 2001-2016 حيث اخذت منحى تصاعديا تزايد من 1321.1 مليار دينار الى 7984.1 مليار دينار اي ان الحجم المطلق للنفقات العمومية تضاعف تقريبا خمس مرات,كما نلاحظ انه بالرغم من الظروف الصعبة التي ميزت الاقتصاد العالمي بسبب الازمة العالمية , و تبعاتها على حجم الايرادات العمومية ابتداءا من سنة 2008 ,ابقت السلطات العامة على الموقف المالي التوسعي وخصوصا ما يتعلق بنفقات التجهيز و يفسر هذا باستخدام السلطات العمومية سياسة الانفاق العمومي كاداة لدعم النمو الاقتصادي و التغلب على اثار الازمة المالية العالمية مستعينة بالتغطية المالية لنفقات التجهيز من خلال الوفرات الادخارية المتراكمة منذ سنة 2000 لسبب انتعاش اسعار المحروقات و انخفاض الضغط المالي الناجم عن انخفاض حجم الديون الخارجيةمنذ عام 2004.

وهو ما سمح للسلطات الحفاظ على مستويات انفاق مرتفعة نسبيا.

المطلب الثاني: دراسة تطور نفقات التسيير و نفقات التجهيز للفترة (2001-2016)

تتضمن نفقات التسيير تغطيةالأعباءالعاديةالضروريةلتسيير المصالحا العموميةلتيم تسجيل اعتماداتها في الميزانية العامة للدولة،وتعتبر"الوازرة" الوحدة الأساسية في توزيعن فقاتا لتسييرفي الميزانيةالعموميةالجزائرية. وتصدر نفقات التسيير في قانون المالية بالجريدة الرسمية فيا لجدول .

الجدول رقم (2) يمثل تطور نفقات التسيير و نفقات التجهيز في الجزائر (2001_ 2016) الوحدة: مليار دج

السنوات	نفقات التسيير(DF)	نفقات التجهيز(DE)
2001	9487,6	5036
2002	1053,36	5489,78
2003	1141,68	6694,24
2004	1200	7200
2005	1255,27	1047,7
2006	1439,54	2115,87
2007	1652,69	2294
2008	2363,18	2519
2009	2661,25	2813,31
2010	3445,99	3022,86
2011	4291,18	3981,38
2012	4925,11	2820,41
2013	4335,61	2544,2
2014	4714,45	2941,71
2015	4972,27	3781,44
2016	4807,33	3176,84

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات www.ons.dz

الشكل رقم (07):منحنى بياني يمثل تطور نفقات التسيير و نفقات التجهيز للفترة(2001-2016)

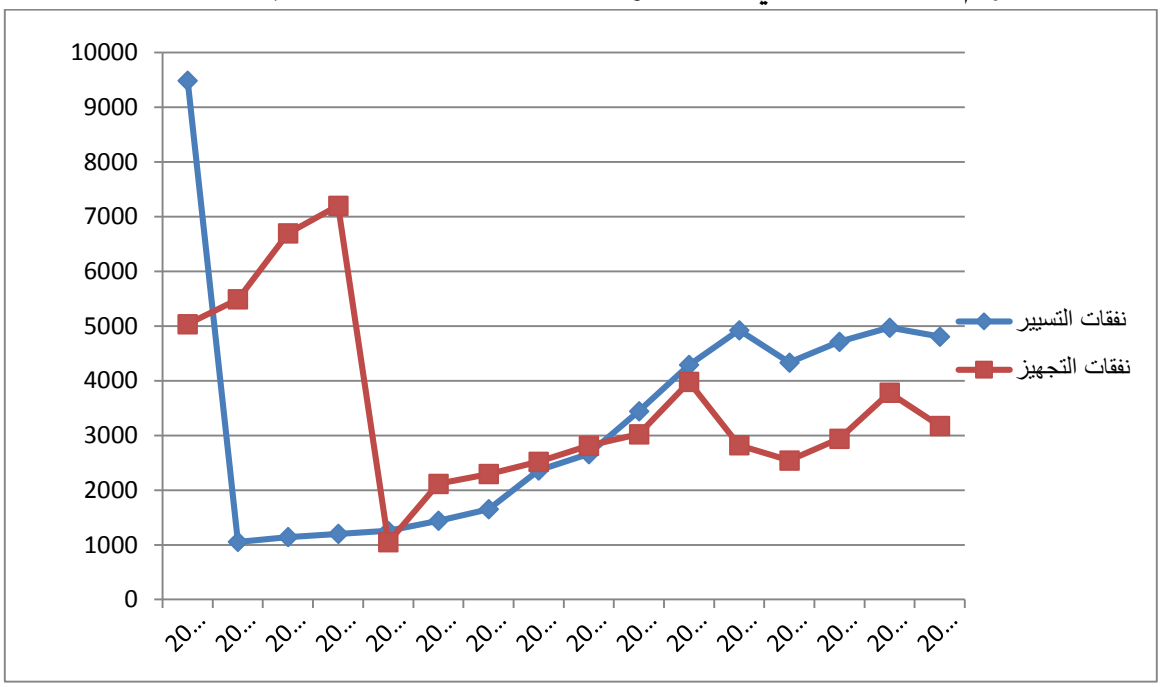

المصدر من إعداد الطالبة انطلاقا من الجدول رقم (02)بالاعتماد على برنامج Microsoft Office Exel 2007

يفسر المنحنى المتصاعد للنفقات العامة التوجه الاقتصادي العام للدولة، فبالنسبة لنفقات التسيير يتضح

التوجه الاجتماعي للنفقات العامة وذلك من خلال الرفع في الأجور والمرتبات ودعم السلع، بعض السلع الاستهلاكية الأساسية والرفع من قيمة التعويضات الاجتماعية. وبالنسبة للنفقات التجهيزية فيفسر التزايد المطرد لها في انتهاج السلطات العمومية لسياسة مالية توسعية من أجل تمويل برامج الاستثمارات العمومية.

كما يتوضح لنا من مكونات الإنفاق العمومي أن نفقات التسيير تتجاوز نفقات التجهيز خلال هذه الفترة بالرغم من الارتفاع الذي عرفته نفقات التجهيز، باستثناء سنتي 2008 و 2009 لتعود نفقات التسيير لتتجاوز نفقات التجهيز بنسبة بسيطة. ويمكن تفسير الزيادة في نفقات التجهيز لتتجاوز نفقات التسيير لأول مرة في تاريخ الجزائر نتيجة لديناميكية إعادة الإعمار التي انطلقت في الجزائر سنة 2001 والتي ابتدأت بقدر من الموارد المتاحة آنذاك وتطورت مع تطور الموارد.

المطلب الثالث: الصادرات EXPORTATION

نقصد بالصادرات بيع المنتجات الوطنية بمختلف أنواعها، من سلعية، خدماتية، معلوماتية، مالية، ثقافية، سياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية أخرى، بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وعملة أجنبية

وتوسيع النمو الاقتصادي وتعتبر من المحددات الرئيسة لإيرادات الدولة حيث كلما زادت صادراتها كلما ارتفعت الإيرادات العامة أي لها علاقة طردية والعكس صحيح.

الجزائر وكغيرها من دول العالم الثالث التي تعاني من مشكل تنويع الهيكل الإنتاجي والتي تعتمد بالدرجة الأولى على أكثر من 90 بالمئة من الصادرات النفطية (اقتصاد ريعي) والجدول التالي يوضح الصادرات الجزائرية خلال فترة 2001 _ 2016

الجدول رقم(03): حجم الصادرات الجزائرية (2001-2016) الوحدة :مليار دج

السنوات	الصادرات	السنوات	الصادرات
2001	1480.34	**2009**	3525.9
2002	1501.2	**2010**	4610.1
2003	1902.1	**2011**	5659.6
2004	2337.5	**2012**	5979.8
2005	3421.54	**2013**	5528.8
2006	3979	**2014**	5252.6
2007	4214.2	**2015**	3909.8
2008	5095	**2016**	3277.7

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

الشكل(08) منحنى بياني يمثل تطور حجم الصادرات الجزائرية (2001_ 2016)

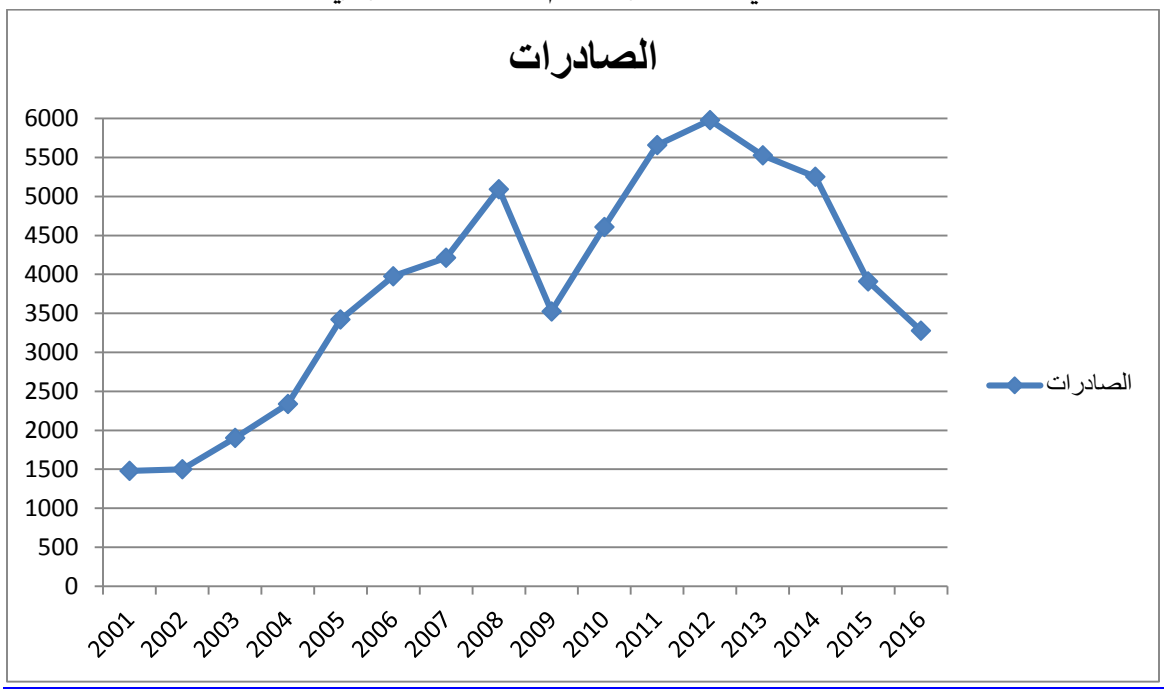

المصدر من إعداد الطالب انطلاقا من الجدول رقم(2) بالاعتماد على برنامج Microsoft Office Exel 2007

مع صدور قانون النقد والقرض وارتفاع أسعار النفطسنة2008 أدى إلى تطور الصادرات تطورا محسوسا لكون العلاقة الطردية بين الصادرات و أسعار النفط حيث بلغت أعلى مستوياتها خلال الفترة الممتدة من ما بين سنة 2010إلى غاية 2014 بمتوسط مقدار 5575 مليار دج ومع حلول سنة 2015 انخفضت صادرات الجزائر وبلغت مقدار 32.77 مليار دينار سنة بسبب تدني مستوى أسعار البترول.

الجدول رقم (09):النسبة المئوية لصادرات الجزائر(2001- 2016).

السنوات	2000 _ 2005	2006_ 2011	2012_2016
النسبة المئوية	%39.96	%45.72	34.68

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول (2) باستخدام برنامج Microsoft Office Exel

وتزايدت الصادرات بنسبة عالية جدا من سنة 2000 إلى سنة 2011 التي حققت أعلى مستوياتها 45.72% إلا أن هذه الزيادة تراجعت بنسبة 34.68%خلال سنتي 2015و 2016 بسبب السقوط الحر لأسعار النفط الذي بلغ أدنى مستوياته مقارنة بالسنوات السابقة.

والشكل التالي يوضح تطور الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة .

المطلب الرابع: الواردات IMPORTATION

هو شراء المنتجات (سلع وخدمات) بمختلف أصنافها وأشكالها من الدول الأجنبية من أجل تغطية العجز في الاقتصاد الوطني وتلبية حاجيات المجتمع المتزايدة نتيجة زيادة الدخول والكثافة السكانية، أو بمعنى آخر هو تزويد السوق المحلي بسلع مستوردة من الخارج من اجل تغطية حاجة السوق.

الجدول رقم(10): حجم الواردات الجزائرية (2001-2016) الوحدة :مليار دج

السنوات	الواردات	السنوات	الواردات
2001	764.9	2009	3583.8
2002	957.03	2010	3768
2003	1047.4	2011	4194.9
2004	1314.4	2012	4622.1
2005	1439.64	2013	5061.1
2006	1558.54	2014	5500.5
2007	1916.8	2015	6104
2008	2572	2016	5154.8

المصدر: المديرية العامة للجمارك

الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

الشكل (04) منحى بياني يمثل تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2001 _ 2016)

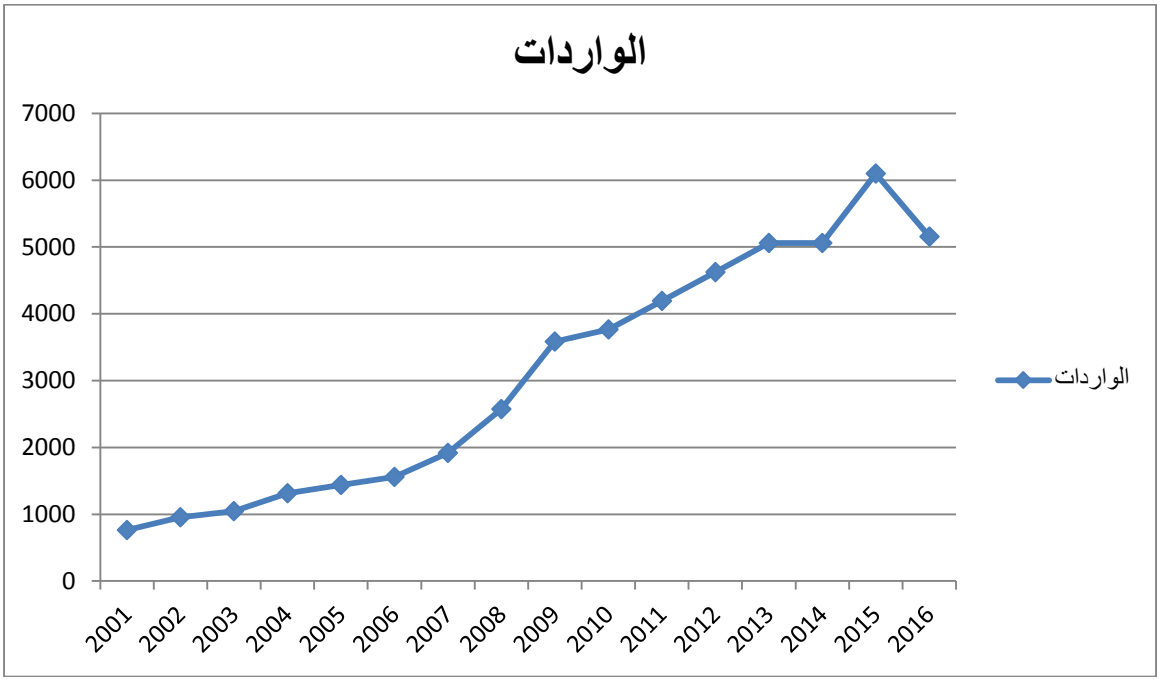

المصدر من إعداد الطالبة انطلاقا من الجدول رقم(4) بالاعتماد على برنامج Microsoft Office Exel 2007

لا يختلف وضع الواردات الجزائرية عن الصادرات حيث تحتل التجهيزات الصناعية المرتبة الأولى في واردات الجزائر (35.5%) منذ السبعينات لان التنمية الصناعية تتطلب باستمرار استيراد الآلات و الأجهزة المختلفة.كما تتطلب صيانة العتاد بمختلف أنواعه استيراد قطع الغيار تليها المواد الغذائية و الزراعية (24.4%) فتاتي الحبوب في مقدمة المواد الزراعية المستوردة بنسبة (32.2%) من مجموع نسب المواد
الغذائية المدرجة في قائمة الواردات ثم تأتي منتجات الحليب بنسبة (21.7%) وهي مواد أساسية و ضرورية.ثم تأتي المواد نصف المصنعة (18.2%) و مختلف المواد الاستهلاكية(14.7%)
إن التطور الذي تعرفه الواردات الملحوظ من خلال الجدول التالي يشكل خطورة على الاقتصاد الوطني وهي تعتبر أعباء يتحملها هذا الأخير و يمكن تجاوزها من خلال ترشيد الاستهلاك من جهة و تطوير الإنتاج من جهة أخرى.

المطلب الخامس:الناتج المحلي الإجمالي PRUDUCTION INTERIEUR BRUTE

يعرف الناتج المحلي الاجمالي بأنه قيمة السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن سواء كانت وطنية أو أجنبية خلال فترة زمنية معينة، او هو القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل حدود الدولة، ويقاس بالأسعار الجارية والذي يعرف بالناتج المحلي الاسمي، او بالأسعار الثابتة والذي يعرف بالناتج المحلي الحقيقي، ويعتبر من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على ميزانية الدولة بشقيها (الإيرادات والنفقات) وأنه كلما ارتفع الناتج المحلي الاجمالي زادت الايرادات العامة أي هناك علاقة طردية.

الجدول رقم(05): تطور الناتج المحلي الخام (2001-2016) الوحدة :مليار دج

السنوات	الناتج م خ	السنوات	الناتج م خ
2001	4227.11	**2009**	9968
2002	4522.8	**2010**	11991.6
2003	5252.3	**2011**	14588.5
2004	6149.11	**2012**	16208.7
2005	7562	**2013**	16650.2
2006	8514.84	**2014**	17242.5
2007	9366.6	**2015**	16591.9
2008	11077.13	**2016**	17406.82

المصدر: وزارة المالية (المديرية العامة للسياسات والتقدير).
الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

الشكل رقم (11) اعمدة بيانية يمثل تطور الناتج الإجمالي الخام للجزائر خلال (2001_ 2016)

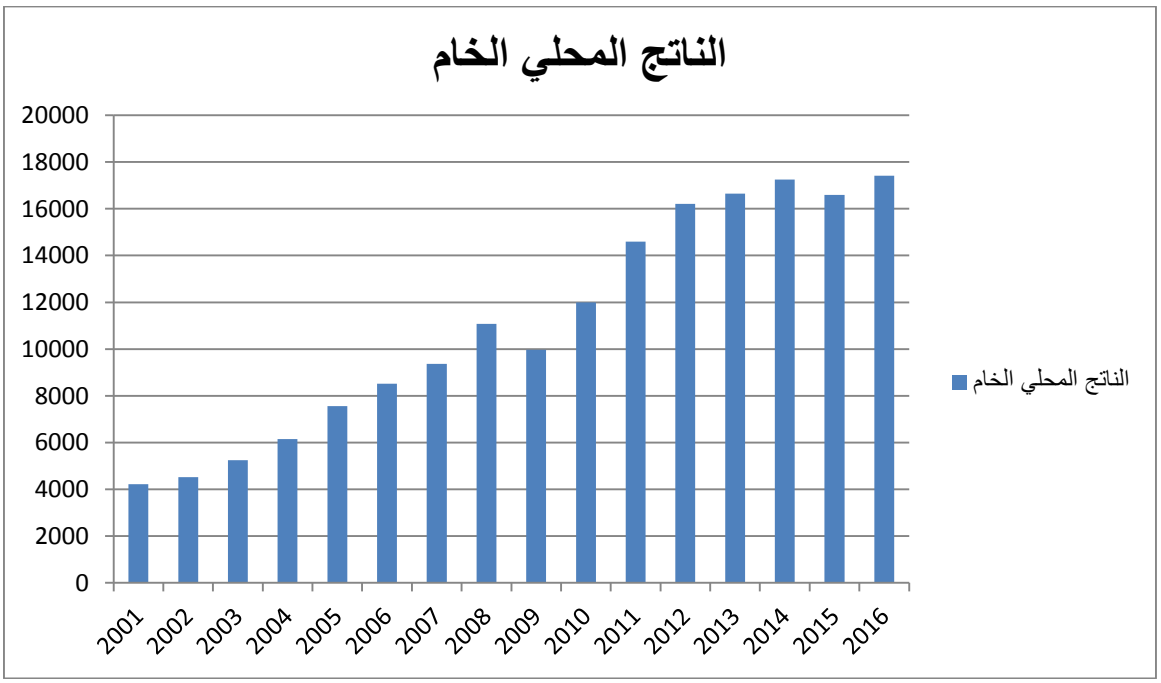

المصدر من إعداد الطالبة انطلاقا من الجدول رقم(5)بالاعتماد على برنامج Microsoft Office Exel 2007

مع بداية 2000 عرف الناتج المحلي الإجمالي تحسن ملحوظ إذ بلغ 4123.5 مليار دج ليرتفع باستمرار إلى غاية 2014 بقيمة 17242.5 مليار دينار لينخفض بعدها سنة 2015 مليار دينار بسبب تراجع أسعار النفط والقرارات التي اتخذتها OPEC الدول المصدرة للنفط بتخفيض الإنتاج وارتفع الناتج سنة 2016 بمقدار 17406.82 مليار دج ويرجع ذلك إلى صعود أسعار النفط.

المبحث الثاني: قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على النمو الاقتصادي(الناتج المحلي الاجماليPIB)

إن عملية اختيار المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في النمو الاقتصادي كما أشرنا سابقا تعتمد على النظريات الاقتصادية بالدرجة الأولى وعلى الدراسات السابقة بالدرجة الثانية، حيث يستخلص مما سبق أن النمو الاقتصادي تتأثر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية منها: الانفاق العمومي،الانفتاح الاقتصادي، وعلى هذا سيتم صياغة النموذج القياسي الخاص بالنمو الاقتصادي (الناتج المحلي الاجمالي)وتقديره.

المطلب الأول: صياغة النموذج القياسي

تعد صياغة النموذج من أهم مراحل بناء النموذج وأكثر تعقيدا، وذلك ما يتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يشمل عليها هذا النموذج أو التي يجب استبعادها منه وبداية نشير إلى رموز مختلف المتغيرات وهي كالآتي:

المتغير التابع: يتمثل في الناتج المحلي الإجمالي ويرمز له ب PIB

المتغيرات المستقلة وتتمثل في:

الانفاق الحكومي ويرمز له بـ: **GT**

الانفتاح التجاري ويرمز له بـ: **OT**

الشكل الرياضي للنموذج: بعد التعرف على المتغيرات التي يتضمنها النموذج القياسي، وبعد جمع البيانات المتعلقة بكل متغير يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج والمتمثل في الدالة التالية:

$$PIB= f(GT ,OT)$$

من اجل دراسة هذه الدالة وتغيراتها نقوم باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد الذي يساعدنا في تقدير النموذج القياسي الخاص بالموازنة العامة والصيغة الرياضية للنموذج المراد دراسته هي كالآتي:

$$PIB_t = \beta_0 + \beta_1 GT + \beta_2 OT + ut$$

t: تمثل الزمن أي قيمة المتغير في السنة t

$\beta_0, \beta_1, \beta_2$: تمثل معلمات النموذج

μ: يمثل المتغير العشوائي أو حد الخطأ الذي ينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على الناتج المحلي الاجمالي والتي لم ندرجها في النموذج لشدة ارتباطها بالمتغيرات المختارة أو لصعوبة قياسها أو لأسباب أخرى.

المطلب الثاني: تقدير النموذج القياسي

لتقدير النموذج القياسي المعبر عن الظاهرة نستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية MCO و التي تعطي مقدرات خطية غير متحيزة .و بعد إدخال بيانات متغيرات الدراسة المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي و بعض متغيرات الاقتصادية المختارة في البرنامج الإحصائيEviews 8 تحصلنا على نتائج التقدير للنموذج انطلاقا من **الملحق رقم (1)**

جدول رقم (06) نتائج تقدير النموذج الخطي المتعدد

Dependent Variable: PIB
Method: Least Squares
Date: 05/26/18 Time: 14:59
Sample: 2001 2016
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	215742.4	244239.0	0.883325	0.3931
GT	169.9638	51.00561	3.332256	0.0054
OT	-214.1410	81.57077	-2.625217	0.0210

R-squared	0.465540	Mean dependent var	118787.0
Adjusted R-squared	0.383316	S.D. dependent var	432529.0
S.E. of regression	339661.8	Akaike info criterion	28.47665
Sum squared resid	1.50E+12	Schwarz criterion	28.62151
Log likelihood	-224.8132	Hannan-Quinn criter.	28.48407
F-statistic	5.661817	Durbin-Watson stat	1.868787
Prob(F-statistic)	0.017039		

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من الملحق رقم (1) باستعمال البرنامج الاحصائي Eviews

وفقا للجدول رقم أعلاه كانت نتائج تقدير النموذج الخطي للميزانية العامة كمايلي:

PPIB = 215742.4 + 169.9638*GT – 214.1410*OT

(0.883) (3.332) (-2 .625)

R^2=0.46 $\overline{R}^2$=0.38 DW=1.8687

SCR= 339661.8 N=16 F=5.661 prob=0,0170

علما أن :

* هي عبارة عن قيم احصائية لـ: t

R^2: يمثل معامل التحديد

$\overline{R}^2$: يمثل معامل التحديد المصحح

F :إحصائية فيشر

DW : إحصائية ديربين واتسون

SCR: مجموع مربعات الأخطاء

N : عدد المشاهدات

Prob:احتمال الخطأ

القيم بين(.) :قيم ستودنت

المطلب الثالث: الدراسة الإحصائية والاقتصادية للنموذج المقدر

لدراسة مدى صلاحية النموذج القياسي المقدر والخاص بالناتج المحلي الإجمالي، لابد بإجراء مجموعة من الاختبارات لمعرفة مدى صلاحية كل نموذج من منظور منطق النظرية الاقتصادية، ومدى صلاحيته من الناحية الإحصائية، ويتم بعد ذلك اختيار أفضل نموذج للقيام باختباره من الناحية الاقتصادية.

أ : الدراسة الإحصائية

1-اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

لاختبار المعنوية الكلية للنموذج يستخدم اختبار فيشر Fisher ، وفقا للفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: = B_0 = B_1 = B_2 = 0 \\ H_1: \neq B_0 \neq B_1 \neq B_2 \neq 0 \end{cases}$$

H_0 : تمثل فرضية العدم وتعني أن النموذج ليس له معنوية كلية.

H_1 : تمثل الفرضية البديلة وتعني أن النموذج له معنوية كلية.

لدينا إحصائية فيشر المحسوبة من خلال الجدول رقم **(F_{cal}= 5.661)**

أما إحصائية فيشر المجدولة عند مستوى معنوية 5% $\mathbf{f^{k}_{n-k-1}} = \mathbf{f^{2}_{16-2-1}} = 1.422$

بما أن $F_{tab}<F_{cal}$ فاننا نرفض H_0 ونقبل H_1 وبالتالي النموذج لع معنوية كلية أو يوجد على الأقل متغير مستقل واحد له تأثير على المتغير التابع .

2- اختبار معنوية المعالم: اختبار ستيودنت (Test Student)

ليكن اختبار الفرضية التالية :

$$\begin{cases} H_0 ; B_i = 0 \\ H_1 ; B_i \neq 0 \end{cases} \quad i = \overline{1.2}$$

هذا الاختبار يمكننا من فحص مدلوليه المقدرات.حيث يقيس تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع (الميزانية العامة) و يعتمد على المقارنة بين القيمة المحسوبة $|T_c|$ المستخرجة ببرنامج (EVIEWS8)(و القيمة المجدولة المقروءة($\mathbf{|T^{\alpha/2}_{N-K-1}|}$

ستيودنت مع درجة حرية (n – k - 1) حيث n تمثل عدد المشاهدات =16 و k تمثل عددا لمتغيرات المفسرة=2

- إذا كان $\mathbf{|T^{\alpha/2}_{N-K-1}|} < |T_c|$ نرفض فرضية H_0

βi معنوي يختلف عن الصفر عند درجة المعنوية α=5

والجدول التالي يلخص اختبار معنوية المعالم.

الجدول رقم (07): اختبار معنوية المعالم

المعالم	المدلولية	$\|T_C\|$	T_t	الملاحظة	القرار
B_0	0.393	0.883	2.353	$T_t > T_C$	غير معنوي
B_1	0.005	3 .332	2.353	$T < T_C$	معنوي يفسر جيدا
B_2	0.021	-2.625	2.353	$T_t < T_C$	معنوي يفسر جيدا

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (06) .

الثابت C اتخذ إشارة موجبة مما يدل على إنه توجد متغيرات مفسرة أخرى تِأثر بالإيجاب على الناتج المحلي الإجمالي .

نلاحظ ان القيمة المحسوبة لكل من الإنفاق الحكومي والانفتاح التجاري أكبر من القيمة الجدولية.

بالتالي نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلةH_1 و كما أن قيمة مدلوليه المقدر لهذين المتغير ين و التي هي اقل من 0.05 (مستوى معنوية) تبين أن لهذان المتغيران تأثير على الناتج المحلي الإجمالي و تفسره بصفة جيدة.

ب:التفسير الاقتصادي

إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد **R^2 =46.55** وهي بعيدة من الواحد، حيث أن المتغيرات المفسرة تتحكم بـ 46.55% من التغيرات التي تحدث على الناتج المحلي الإجمالي، مما يدل على انه هناك ارتباط قوي بين الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المفسرة أما الباقي والذي يمثل 50.45% تمثله عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ μ

إشارة معلمة الإنفاق العمومي (GT) موجبة و هذا يدل على وجود علاقة طردية بين GTو الناتج المحلي الإجمالي ,و هذه النتيجة تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية ,حيث انه إذا تغير GT بوحدة واحدة فان الناتج المحلي الإجمالي يتغير بـ 169.96 وحدة مع ثبات معلمة الانفتاح التجاري.

إشارة معلمة الانفتاح التجاري (OT) سالبة وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين OT والناتج المحلي الإجمالي، وهذه النتيجة تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث انه تغير OTبوحدة واحدة فان الناتج المحلي الإجمالي يتغير بـ 214.14 وحدة مع ثبات معلمة الإنفاق العمومي.

من خلال الدراسة الإحصائية والاقتصادية للنموذج الخطي المقدر وجدنا أن الإنفاق العمومي والانفتاح التجاري المتغيران اللذان لديهما معنوية إحصائية وبالتالي يقيسان التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي. خلال الفترة المدروسة، .وبالتالي النموذج لديه معنوية إجمالية.

اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء:

للكشف عن وجود أو عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء نستخدم اختبار ديربن واستونDW حيث تسمح هذه الاحصاءة باختبار الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: \rho = 0 & \text{إستقلالية الأخطاء عن بعضها} \\ H_1: \rho \neq 0 & \text{دلالة على وجود إرتباط بين الأخطاء} \end{cases}$$

H_o: تمثل فرضية العدم و تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

H_1: تمثل الفرضية البديلة العدم و تنص على وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

و يفترض في هذا الاختبار أن الارتباط لذاتي لقيم u يتخذ نمط الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى:

$$U\,t = \rho ut{-}1 + \varepsilon t$$

و بالتالي تحسب قيمة DW بموجب الصيغة التالية:

$$DW = \frac{\sum_{t=2}^{n} (\varepsilon t - \varepsilon t{-}1)^2}{\sum_{t=1}^{n} \varepsilon_t^{\,2}}$$

الشكل رقم (12): تحديد مناطق القبول و الرفض لاحصاءة DW

ارتباط ذاتي سالب	قرار غير محسوم	عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء	قرار غير محسوم	ارتباط ذاتي موجب
$\rho < 0$		DW=1.86		$\rho > 0$

0	dl = 1.28	du = 1.57	4-du= 2.43	4-dl=2.72	4

بما أن DW=1.86 وقعت في منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء هذا يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

1- اختبار فرضية تباين تجانس الأخطاء:

سيتم اعتماد اختبار وايت WHITE للكشف إذا كان هناك تجانس أو عدم تجانس الأخطاء والذي يعتمد على وجود علاقة بين مربع البواقي u_t^2 والمتغيرات المستقلة.

ونقوم باختبار الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: \delta^2{}_{\mu_t} = \delta^2{}_{\mu_{\hat{t}}} & \text{تجانس تباين الأخطاء} \\ H_1: \delta^2{}_{\mu_t} \neq \delta^2{}_{\mu_{\hat{t}}} & \text{عدم تجانس تباين الأخطاء} \end{cases}$$

انطلاقا من **الجدول رقم ()** وباستعمال برنامج Eviews تحصلنا على نتائج التقدير لاختبار وايت التالية:

جدول رقم () يوضح اختبار وايت WHITE

جدول رقم (08): نتائج التقدير لاختبار وايت White

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	9102.495	Prob. F(5,10)	0.0000
Obs*R-squared	15.99649	Prob. Chi-Square(5)	0.0069
Scaled explained SS	23.93053	Prob. Chi-Square(5)	0.0002

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/26/18 Time: 15:44
Sample: 2001 2016
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.52E+10	7.34E+09	7.527777	0.0000
GT^2	29226.48	476.1617	61.37933	0.0000
GT*OT	-76296.53	1053.011	-72.45556	0.0000
GT	80300633	5336736.	15.04677	0.0000
OT^2	50133.64	1394.926	35.94000	0.0000
OT	-1.07E+08	6896335.	-15.47128	0.0000

المصدر: من اعداد الطالبة انطلاقا من الجدول رقم (07) اعتمادا على برنامج Eviews

-بما أن prob(LM) هي 0,0069 أي أقل من 0,05 نرفض H_0 و نقبل H_1 و بالتالي وجود مشكل عدم تجانس تباين الأخطاء

التصحيح: نقوم بتصحيح مشكل عدم تجانس تباين الأخطاء

-من جدول white نلاحظ أن كل المتغيرات لديها نفس الاحتمال و بالتالي هي المسببة للمشكل حيث نقوم بتقسيم النموذج على جذر هذه المتغيرة (GT) (OT) sqr.

فنتحصل على النموذج التالي و بدون مشكل:

جدول رقم (09): حذف مشكل عدم تجانس تباين الأخطاء

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	4.183026	Prob. F(5,10)	0.0260
Obs*R-squared	10.82454	Prob. Chi-Square(5)	0.1550
Scaled explained SS	26.63922	Prob. Chi-Square(5)	0.0001

Test Equation:
Dependent Variable: WGT_RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/26/18 Time: 15:01
Sample: 2001 2016
Included observations: 16
Collinear test regressors dropped from specification

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.34E+11	7.91E+10	4.228805	0.0017
GT*OT*WGT^2	-72426.26	22264.59	-3.252980	0.0087
GT*WGT^2	39183888	65814847	0.595365	0.5648
OT^2*WGT^2	33369.48	17636.55	1.892064	0.0878
OT*WGT^2	-30006277	61901323	-0.484744	0.6383
WGT^2	-4.29E+09	5.29E+10	-0.081118	0.9369

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews

بما أن prob(LM) هي 0,055 أي أكبر من 0,05 نرفض H_1 و نقبل H_0 و بالتالي لا مشكل عدم تجانس تباين الأخطاء.

1- فرضية اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء

الفرضية:

H_0: الأخطاء تتبع توزيع طبيعي

H_1: الأخطاء لا تتبع توزيع طبيعي

الشكل رقم (13) : توضيح اختبار Jarque–Bera لتوزيع الأخطاء العشوائية

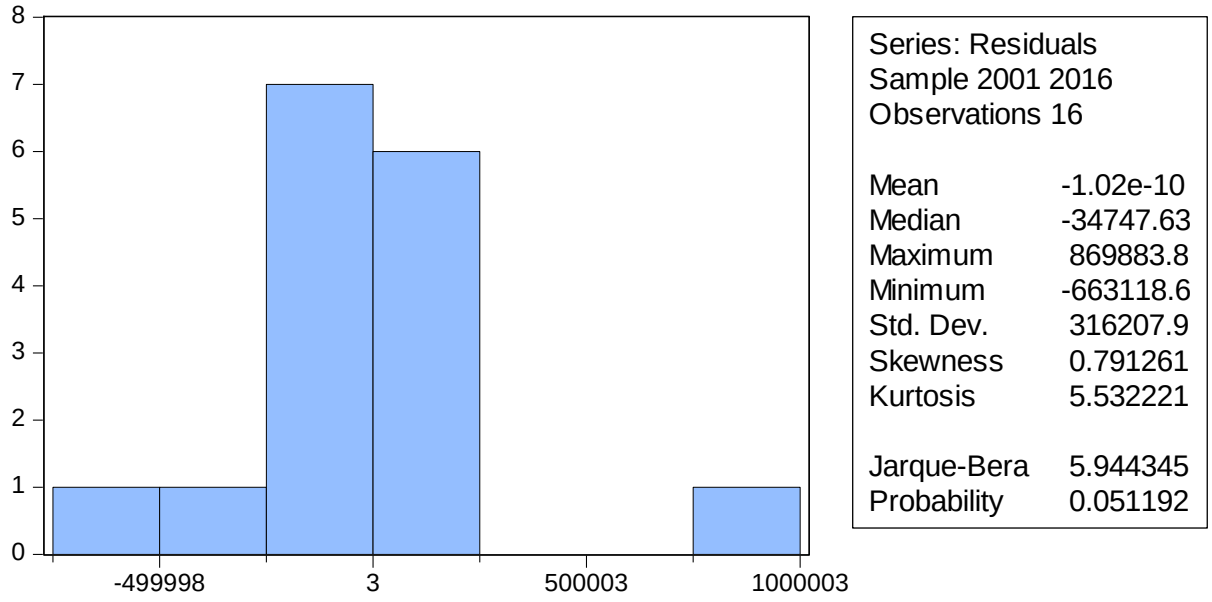

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews

Probalité Jarque-Bera : 0.31>0.05

من الشكل نلاحظ أن(Prob(J-B يساوي 0,051 أي هذه القيمة أكبر من 0,05 وعليه نقبل H0 ونرفض H1 .

الأخطاء تتبع توزيع طبيعي

1- اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ:

لاختبار مدى قدرة النموذج على التنبؤ باستخدام معيار معامل عدم التساوي لتايل Theil كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (14) توضيح معامل ثايل

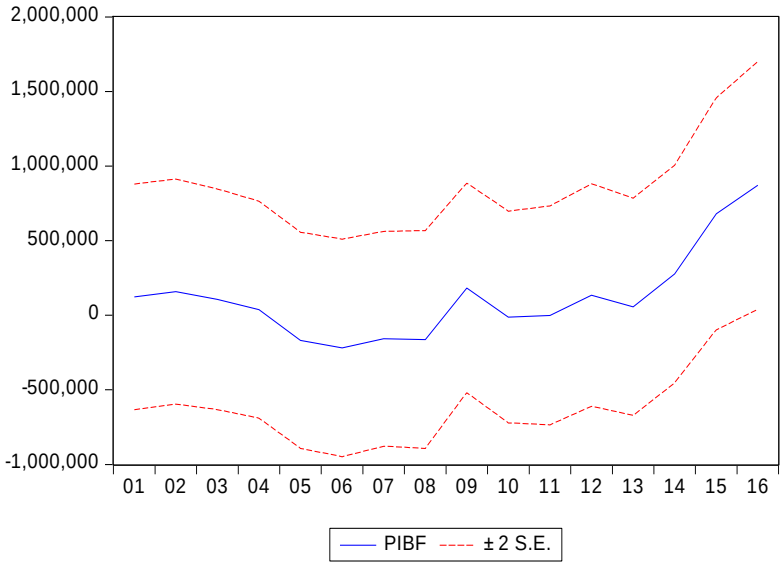

Forecast: PIBF	
Actual: PIB	
Forecast sample: 2001 2016	
Included observations: 16	
Root Mean Squared Error	306167.0
Mean Absolute Error	206972.9
Mean Abs. Percent Error	1596.251
Theil Inequality Coefficient	0.411091
Bias Proportion	0.000000
Variance Proportion	0.188845
Covariance Proportion	0.811155

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews

من خلال الشكل نلاحظ أن معيار معامل تايل يساوي 0.41 أي يؤول إلى الصفر وبالتالي النموذج له قدرة على التنبؤ.

1- قياس مدى استقرار تقدير النموذج:

لقياس مدى استقرارية تقدير النموذج من خلال الاعتماد على دالة الارتباط الذاتي والجزئي كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (11): دالة الارتباط الذاتي والجزئي لسلسلة البواقي

Correlogram of Residuals Squared

Date: 05/26/18 Time: 15:09
Sample: 2001 2016
Included observations: 16

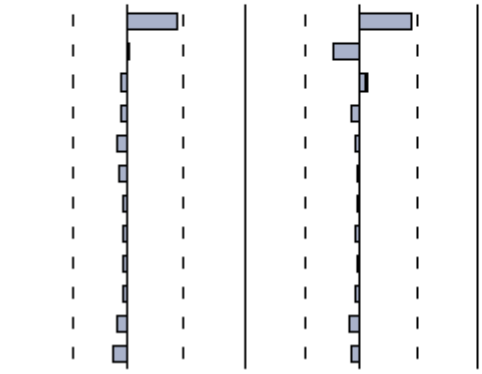

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.456	0.456	3.9976	0.046
		2	0.022	-0.236	4.0073	0.135
		3	-0.051	0.059	4.0648	0.255
		4	-0.060	-0.070	4.1519	0.386
		5	-0.082	-0.044	4.3296	0.503
		6	-0.068	-0.016	4.4626	0.614
		7	-0.044	-0.023	4.5234	0.718
		8	-0.049	-0.041	4.6086	0.798
		9	-0.042	-0.013	4.6828	0.861
		10	-0.041	-0.037	4.7641	0.906
		11	-0.092	-0.092	5.2534	0.918
		12	-0.127	-0.069	6.4232	0.893

ومن خلال الشكل الممثل لدالة الارتباط الذاتي والجزئي لبواقي النموذج المقدر للناتج المحلي الاجمالي أن جميع الأعمدة داخل مجال الثقة ومنه نقول أن النموذج مستقر.

خلاصة الفصل :

حاولنا من خلال هذا الفصل بدراسة قياسية لأثر الانفاق العمومي والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي(**الناتج المحلي الاجماليPIB**) خلال الفترة 2001-2016 وذلك باستخدام الطرق والأساليب الكمية ومناهج الاقتصاد القياسي بهدف التوصل إلى مدى تأثر الانفاق العمومي و النفتلح التجاري غلىالنمو الاقتصادي(**الناتج المحلي الاجماليPIB**)في الجزائر حيث تم تحديد متغيرات النموذج القياسي وجمع البيانات المتغيرات المستعملة في الدراسة القياسية من عدة مصادر مختلفة وبعد ذلك تم بناء وتقدير نموذج قياسي ثم تمت معالجة هذا النموذج باستخدام معايير اقتصادية وإحصائية وذلك بهدف معرفة مدى توافق الفرضيات الموضوعة .

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

لقد هدفنا من خلال هذه الدراسة و التي تصب في اطار الدراسات الاقتصادية الكلية الى دراسة أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي ، حيث قمنا و من خلال الجانب النظري و في فصلين الى تحليل كل من ظاهرة الانفاق العمومي و النمو الاقتصادي من خلال التطرق الى مفاهيم حول الانفاق العام و النمو الاقتصادي الى جانب الجزء التطبيقي الذي تطرقنا فيه الى مختلف الجوانب المتعلقة بالعوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي ، ثم و من خلال القياسي قمنا بدراسة أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي الجزائري و ذلك خلال الفترة 2001- 2016 .

و قد خلصنا الى النتائج التالية :

* **فيما يخص الجزء النظري** :

- تعكس النفقات العامة مختلف الادوار التي تقوم بها الدولة ،حيث تطور حجم النفقات العامة مع تطور الدولة (من الدولة الحارسة الى الدولة المتدخلة فالمنتجة) كما أصبحت النفقات العامة أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها و بها فقد تطور مفهوم النفقات العامة مع تطور دورها و تعددت و تزايدت تقسيماتها مع اتساع و اختلاف أوجه استخدامها .
- تضاربت الادلة التجريبية التي بحثت العلاقة بين الانفاق العمومي و النمو الاقتصادي فمنها ما أثبت وجود علاقة ايجابية ، و منها ما توصل الى علاقة سلبية و منها ما أقر بغدم وجود علاقة بينهما أصلا ، و لم تتوصل الى توافق في الاراء بشأن العلاقة بين الانفاق العمومي و النمو الاقتصادي لعدد من الاسباب منها :
- الاختلافات في مواصفات النماذج المستخدمة ، تعدد أساليب قياس النفقات و اختيار مكونات مختلفة للدراسة ، اضافة الى تفاوت مستويات البلدان المستخدمة في عينات الدراسة .
- بالرغم من أنه لا النظرية الاقتصادية أو الادلة التجريبية قد حسمتا طبيعة العلاقة بين هذان المتغيران الاقتصاديان ، بالرغم من أن ليس كل زيادة في الانفاق العمومي هو تعزيز للنمو الاقتصادي ، فان الانفاق العمومي لا يزال مطلوبا و خصوصا في الدول النامية و الدول الاقل نموا من أجل تحفيز النمو الاقتصادي ، و الحجج المقدمة في ذلك مبنية حول البنية التحتية الهشة و انتشار عيوب السوق في معظم هذا النوع من الاقتصاديات ، ضعف المساهمة الاقتصادية للقطاع الخاص.

*** فيما يخص الجانب التطبيقي :**

- انتهجت الجزائر سنة 2001 سياسة الانعاش الاقتصادي مستهدفة الرفع في معدلات الانفاق العمومي حيث وفرت الموارد المالية الاستثنائية ، فرصة هامة من أجل ملأ التأخر الكبير في البنى التحتية الاساسية و تخفيض العجز المزمن في الخدمات العامة و تحسين ظروف المعيشة للسكان و لهده الغاية أطلقت برامج تستهدف على وحه الخصوص انعاش الاقتصاد و تحقيق تغيرات هيكلية ، و هي التغيرات التي يجب أن تقود البلاد الى الاستغناء عن النفط و بالتالي تساعد على تنويع الاقتصاد و بناء اقتصاد منتج .
- أظهرت الازمة الاقتصادية العالمية سنة 2008 الضغف المالي للجزائر خلال فترات طويلة من انخفاض أسعار المحروقات ، و لذلك من الضروري أن تبقى السلطات العمومية متيقظة للمخاطر المحتملة من تقلبات أسعار المحروقات .
- يفسر ارتفاع أسعار المحروقات عموما بزيادة في الارادات العامة و منه النفقات العامة .
- أثرت هيمنة قطاع المحروقات على الاقصاد الجزائري بشكل غميق في بنية الاقتصاد و أضغفت الحوافز لضمان انتاج سلع و خدمات قابلة للتداول خارج قطاع المحروقات .
- أظهر التحليل التجريبي أن سياسة الانفاق العمومي لا تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر و يفسر ذلك بمجموعة من الاسباب :
- تجاوز حجم نفقات التسيير التجهيز في معظم سنوات الدراسة ، و هو عكس ما تنص عليه معظم المدارس الاقتصادية .
- عدم امتلاك الاقتصاد الجزائري جهازا انتاجيا مرنا و قادر على مواجهة هذه الويادة في الطلب (سواء الطلب على السلع الاستهلاكية أو الاستثمارية) و بالتالي عدم قدرته على ايفاء الاحتياجات الداخلية للاقتصاد مما ترتب عنه تغطية هذا الطلب عن طريق الاستيراد من الخارج .
- عدم كفاءة الانفاق التجهيزي .

تثبت نتائج التحليل التجريبي لقياس أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي أن الانفاق العمومي لم ينجح في التأثير على مستويات النمو الاقتصادي خلال الفترة(2001 – 2016) بالرغم من ارتفاع مستويات الانفاق العمومي في الجزائر الى مستويات غير مسبوقة في تاريخ البلاد.

بالنسبة لاختبار صحة الفرضيات فقد توصلنا الى أنه :

- لاتوجد علاقة بين الانفاق العمومي و النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة .

- يتأثر الانفاق العمومي في الجزائر بالتغيرات الحاصلة في قطاع المحروقات .
- ساهمت برامج الانعاش الاقتصادي في تخفيض معدلات البطالة و ارتفاع معدلات التضخم.
- تسرب جزء هام من الانفاق العمومي الى الخارج عن طريق الواردات .
- في ظل هذه النتائج نعتقد أن التحدي الرئيسي الذي يواجه البلاد هو تحقيق نمو مستدام و متنوع يقود الاستثمار المنتج ، و لهذا نقدم التوصيات التالية :
- ضرورة تصميم سياسة انفاق عمومي بشكل جيد لتتناسب و الاقتصاد الجزائري و هي ضرورة قصوى و الا فان أي محاولة تنموية ستبوء بالفشل و ستشكل عبئا مستقبليا على الاقتصاد .
- لابد أن تضمن الدولة ضرورة الادارة السليمة لنفقات التسيير و نفقات التجهيز ، و مراقبة حجم الانفاق التجهيزي المناسب من أجل تعزيز رأس المال الاجتماعي و البشري اضافة الى تطوير مؤسسات عامة سليمة خالية من التأثيرا السياسية من أجل تحفيز النمو الاقتصادي .
- يجب أن تأخذ السياسة المالية في اعتبارها تقلبات قطاع المحروقات على المدى القصير كما يتعين على صناع القرار في الجزائر تقييم مخاطر استنزاف الموارد الهيدروكربونية لسلامة الاستدامة المالية على المدى الطويل و ذلك على ضوء الانصاف بين الاجيال الحالية
- في اطار البحث عن مصادر نمو الدائمة نبرز أهمية تطوير الاستثمار ات في الجزائر من أجل ارساء مساهمة فعلية لتقوية النمو خارج قطاع المحروقات .

على الرغم من أننا توصلنا الى أن الانفاق العمومي في الجزائري لا يؤثر على النمو الاقتصادي الا أن يبقى المحرك الاساسي للنمو ، و ذلك ادا ما توفرت القوات المناسبة لتحفيز النمو مع ضرورة تشديد الرقابة على عمليات تنفيذ الاستثمارات و العمل على زيادة التنافسية بين مؤسساته والتي تعمل على خلق الثورة و تحقيق النمو الاقتصادي مستدام في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع

الكتب

*بوكس البطريق "المالية العامة " ، دار النهضة العربية بيروت 1984.

*عبد الكريم بركات – حامد عبد المجيد دراز، "علم المالية العامة " ، مؤسسة شباب الجامعة ، القاهرة ،1971.

*محمد الصغير بعلي – يسرى ابو العلاء ، المالية العامة ، دار العلوم الجزائر 2003.

*محمود ابراهيم الوالي ، علم المالية العامة ، الجزائر، 1987 .

*حمدي احمد العناني " اقتصاديات المالية العامة و اقتصاد السوق " ، الدار المصرية اللبنانية القاهرة 1992 .

*عادل حشيش – مصطفى رشدي " مقدمة في الاقتصاد العام (المالية العامة) " دار الجامعة الجديدة للنشر 1998

*د المرسي السيد حجازي مبادئ الاقتصاد العام ، النفقات و القروض العامة ، الكتاب الاول ، الدار الجامعية -2000.

*طارق الحاج ، "المالية العامة " ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، طبعة اولى عمان ،1999 .

*بن داود ابراهيم . الرقابة المالية العامة . دار الكتاب الحديث .سنة 2010 .

*عادل احمد حشيش ، اساسيات المالية العامة ، دار الجامعة الجديدة للنشر 2006 .

*عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات المالية العامة ، الدار الجامعية ، 2004 - 2005 .

*سوزي عدلي ناشد اساسيات المالية العامة النفقات العامة – الايرادات العامة – الميزانية العامة

*، منشورات الحلبي الحقوقية 2009.

*محرزي محمد عباس " اقتصاديات المالية العامة " ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2005.

.

* عادل فليح العلي " مالية الدولة " ، دار زهران للنشر و التوزيع عمان2008

* نواز عبد الرحمن الهيني و د . منجد عبد اللطيف الكشابي . المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة دار المناهج للنشر و التوزيع . الطبعة الاولى 2006

*الدكتور فليح حسن خلف ، المالية العامة ، دار عالم الكتب الحديث ، الطبعة الاولى 2008.

*عبد الكريم صادق بركات د يونس احمد البطريق – المالية العامة –الدار الجامعية 1990

*نعمت الله نجيب و اخرون " مقدمة في الاقتصاد " الدار الجامعية . بيروث 1990 .

* رضا العدل ، التحليل الاقتصادي الكلي و الجزئي ، مكتبة عين الشمس القاهرة ، 1996 .

*عبد المجيد قدي ، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2003 .

*جودة عبد الخالق " الاقتصاد الدولي " دار النهضة العربية القاهرة ، 1983.

*عناية غازي حسن " التضخم المالي " مؤسسة شباك الاسكندرية ، 2000 .

*تومي سلامي " ميزانية الدولة كوسيلة لتجسيد السياسة الاقتصادية و الاجتماعية " رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر ، 2002.

محمد سعيد فرهود " مبادئ المالية العامة " (ج1) مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية – حلب 1978 .

*عبد الكريم صادق بركات " الاقتصادي المالي " جامعة دمشق – سوريا 1993 .

*باهر محمد علتم " اقتصاديات المالية العامة " مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح 1998 .

*رفعت المحجوب " الطلب الفعلي " دار النهضة العربية ، القاهرة 1984 .

*مايكل ابجمان " الاقتصاد الكلي بين النظرية و السياسة " ترجمة و تعريب محمد ابراهيم منصور . دار المريخ للنشر ، الرياض 1988.

* اشواق بن قدور ، تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي ، دار الراية ، الجزائر 2013 .

David degg . macoéconomique , 2 éme ED paris , dumod ; 2002,p 103

*كامل علاوي ، كاظم ، حسن لطيف كاظم الزبيدي " مبادئ علم الاقتصاد " دار الصفاء للنشر و التوزيع ط1 عمان الاردن ، 2009..

Andrew dunnett « undesstanding the economy « 4 th editionlonggman , 1998(

*رفيق نزاري ، الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي دراسة حالة تونس ، الجزائر و المغرب ، رسالة ماجستير غير منشورة ، اقتصاد دولي ، جامعة الحاج لخضر – باتنة

*عبد الحكيم سعيج ، الناتج الوطني و النمو الاقتصادي ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 2001.

Jaques Brasseul introduction à l'economie du développement , édition ,Armoud colin , paris ,19931

*حربي محمد موسى عريقات " مبادئ الاقتصاد : التحليل الكلي " دار وائل للنشر ، طبعة اولى الاردن، 2006.

*فرمي محمد ، التحليل الاقتصاد الكلي ، الجزء الاول ، الاس النظرية دون دار النشر.

*عبد الحكيم سعيج ، الناتج الوطني و النمو الاقتصادي ، مذكرة ماجيستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر.

*اسماعيل عبد الرحمن – حربي محمد موسى عريقات " مفاهيم اساسية في علم الاقتصاد دار وائل عمان ، 1999.

*محمد عبد العزيز عجيمية و د. علي عبد الوهاب نجا و د . ايمان عطية ناصف ، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، طبعة الثانية ، سنة 2010 .

*السيد محمد السريتي و د علي عبد الوهاب ، النظرية الاقتصادية الكلية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، سنة 2008 .

* عبلة عبد الحميد بخاري ، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، ص 35 .

*مصطفى بن ساحة ، اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مذكرة لنيل شهادة الماجستر، سنة 2010-2011 .

*عادل احمد حشيش ، اصول الفن المالي للاقتصاد العام ، دار المطبوعات الجامعية ، طبعة ثانية ، الاسكندرية ،1992 .

المذكرات

*درواسي مسعود – السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004 ، مذكرة ذكتوراه دولة – جامعة الجزائر سنة 2005

*مذكرة شهادة الماجستر، زكاري محمد ، دراسة العلاقة بين النفقات العلمية والنمو الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1970-2012 - جامعة بومرداس

مواقع الانترنت

cuity.mu.edu.sa/download.php ?fid=33040

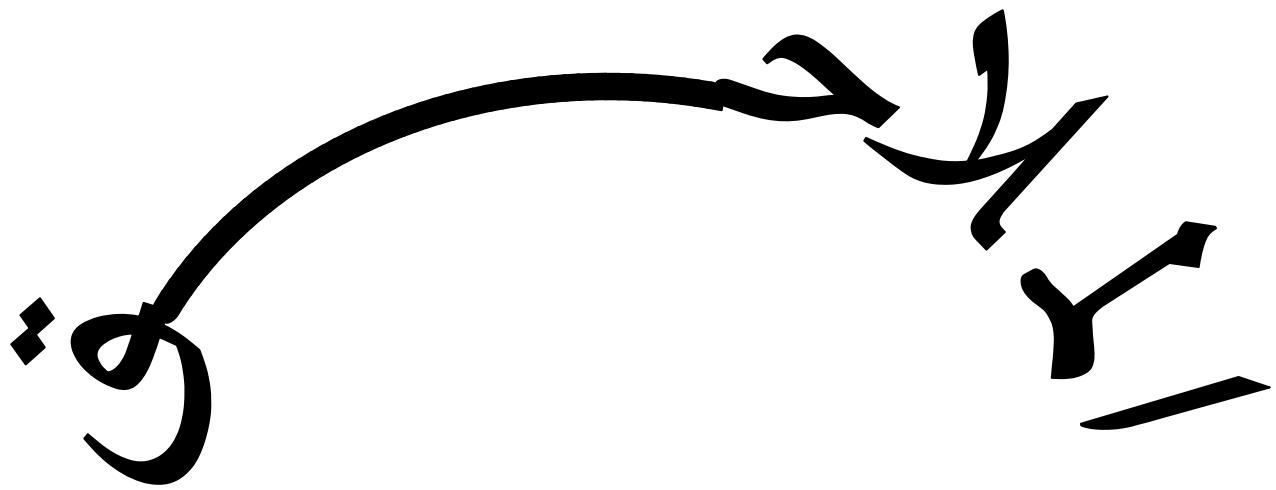

الملحق رقم01: جدول المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في تقدير النموذج القياسي خلال فترة الدراسة (2001-2016)

الوحدة:مليار دينار

السنوات	النفقات العامةG	الناتج المحلي الخام الاجمالي BIP	الصادرات	الواردات	الانفتاح التجاريO
2001	1321,1	4224,11	1480.34	764.9	1482,15
2002	1550,6	4522,8	1501.2	957.03	1501,41
2003	1752,8	5252,3	1902.1	1047.4	1902,29
2004	1891,8	6149,11	2337.5	1314.4	2337,71
2005	2052	7562	3421.54	1439.64	3421,73
2006	2453	8514,84	3979	1558.54	3979,18
2007	3108,5	9366,6	4214.2	1916.8	4214,4
2008	4191	11077,13	5095	2572	5095,23
2009	4246,3	9968	3525.9	3583.8	3526,25
2010	4466,9	11991,6	4610.1	3768	4610,41
2011	5853,6	14588,5	5659.6	4194.9	5659,88
2012	7058,1	16208,7	5979.8	4622.1	5980,08
2013	6024,1	16650,2	5528.8	5061.1	5529,1
2014	6975,7	17242,5	5252.6	5500.5	5252,91
2015	7656,3	16591,9	3909.8	6104	3910,16
2016	7984,1	17406,82	3277.7	5154.8	3277,99

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

وزارة المالية (المديرية العامة للسياسات والتقدير)

الملخص:

لقد عززت الجزائر اهتمامها بالنمو الاقتصادي مؤخرا كونه يساهم في ضمان مستوى حياة أفضل ، حيث انتهجت سياسة انفاقية توسعية مستخدمة في ذلك أوجه الانفاق المختلفة من خلال تنفيذهلا لبرامج الانفاق العام خلال الفترة 2001-2014 ، مستغلة في ذلك الانفراج المالي الذي عرفته نتيجة تحسن العوائد النفطية ، و قد جاءت هذه الدراسة بهدف توضيح أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تتبع مسار السياسة الانفاقية في الجزائر و مدى مساهمتها في تحسين معدلات النمو الاقتصادي .

و قد خلصت الدراسة الى أن هناك تأثير للانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تنشيط الطلب الكلي الا أنه يبقى الاثر ضعيف و محدود كونه لا يمس جميع قطاعات الاقتصاد خاصة القطاعات المنتجة مثل قطاع الصناعة الذي يعتبر ركيزة الاقتصاد ، و يعود ذلك الى ضعف مرونة الجهاز الانتاجي المحلي و عدم قدرته على امتصاص الطلب المتولد عن ارتفاع حجم الانفاق العام . بينما اقتصر النمو على قطاع المحروقات بالدرجة الاولى الى جانب قطاع البناء و الهياكل القاعدية و قطاع الخدمات ، حيث تبقى معدلات النمو رهينة بما يحدث في قطاع المحروقات بسبب تأثرها بكل أزمة بترولية .

Résumé :

Suite à la pénurie des ressources financière due à la chute du cours du baril de pétrole , la politique économique préconisé depuis 2013 , accorde beaucoup plus de l'importance au taux de croissance du PIB hors hydrocarbures les dépenses publique connu des baisses et d'autre priorités ont été initiées .

Notre travail de recherche a conclu qu'il existe réellement un effet direct des dépenses publiques sur le rythme de la croissance économique par le biais de la demande effectives telle que décrite par l'économiste J.M.KEYNZ